المسلمون والقبط

محمد رشيد رضا

إعداد

الدكتور / أحمد عبد الوهاب الشرقاوي

المقدمة

الشيخ محمد رشيد رضا – صاحب المنار – عرف بأنه المصلح المجدد حامل راية التجديد والإصلاح بعد أستاذيه الشيخين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، عرفته الساحة الإسلامية داعيةً ومجاهدًا ، صاحب حركة ودعوة ومواقف سياسية يشارك بها في الأحداث حوله التي يمور بها العالم الإسلامي حينذاك، حيث عايش فترة حرجة ومؤثرة في حياة هذه الأمة ، فترة احتضار الدولة العثمانية، والتحول العالمي إبان قيام الحرب العالمية الأولى، وما تمخضت عنه من أحداث .

لم يكن محمد رشيد رضا بمنأى عن هذه الأحداث ، كان في القلب منها تأثرًا وتأثيرًا، فلم يكن مجرد صحفي ينقل الوقائع ، ولم يكن مجرد مصلح اجتماعي يرصد الأحداث ويحللها ويتتبع أثرها في المجتمع، ولم يكن فقط رجل دين وخطيب بليغ يحرك الجماهير ويشحذ همم الجموع، كما أنه لم يكتف بدور السياسي صاحب الموقف والاتجاه، بل كان الرجل جماع ذلك كله، فكان رجل الدين والسياسة والدعوة والحركة والصحافة والإصلاح والتجديد .

كان الرجل من الجماهير ملء السمع والبصر، ومن الساسة وأولي الأمر موضع الاحترام والاعتبار ، ومن الأحداث موضع التحريك والتأثير .

فلمك يكن مجرد مشارك في الحدث ومحرك له ، بل كان في عدد غير قليل صانع للحدث ، وموجه للجماهير ومشارك للساسة، ومشير على أولي الأمر ، وأحيانًا قائد لحملة المعارضة ضد هذا أو ذاك من ملوك وأمراء .

وسواء اتفقنا مع محمد رشيد رضا في خلفيته الفكرية والأيديولوجية أو اختلفنا معه ، وسواء تبنينا مواقفه الإصلاحية والنقدية وأساليب معالجته للأمور أو تباينًا معها ؛ وسواء بالغنا أو تهاوننا في مدى تأثيره في مجريات الفكر والسياسة ؛ يبقى محمد رشيد رضا علامة فارقة في مسيرة الإصلاح والفكر والسياسة في مساحة زمنية ومكانية كبيرة .

عاش الرجل حياة حافلة بالحركة والعمل، وملأها أيضًا بالكتابة والخطابة، ودَوَّن كل ذلك في موسوعته الشهيرة المسماة " مجلة المنار " والتي استمر يصدرها قرابة الأربعة عقود؛ أسبوعيًا مرة ، ونصف شهرية مرة ، ثم شهريًا بصورة منتظمة بعد ذلك حتى وفاته .

مجلة المنار تلك لم تكن مجرد مجلة، بل كانت - دون مبالغة – أشهر مجلة في العالم الإسلامي حينذاك، وربما لا زالت تحمل هذه الميزة حتى وقتنا هذا ، على الأقل في الأوساط الأكاديمية .

حوت المجلة - التي تتألف من أكثر من 36 ألف صفحة - مادة ثرية في الدين والسياسة والأدب والتراجم والتاريخ والفتاوى وأخبار العالم الإسلامي والمناظرات والخطب والمحاورات والمساجلات ، التي كانت ملء السمع والبصر في كل مناحي الحياة .

اشتهر من مؤلفات الرجل الكثيرة كتاب واحد هو " تفسير المنار " الذي لم يمهله العمر أن يتمه، ثم مجلته المنار، لكننا نستطيع اعتبار هذه المجلة – دون مبالغة – مجموعة مؤلفات شاملة في تخصصات عدة .

والذي يعنينا في هذا المقام هو المقالات التاريخية التي حوتها المنار ؛ إذ لم يتناول الرجل فقط التاريخ الإسلامي عامة، ولا الأموي والعباسي والأندلسي ، بل كان التاريخ الحديث والمعاصر هو صاحب النصيب الأعظم في مقالاته التاريخية، إذ امتزج بالسياسة والواقع الاجتماعي وأحوال الأمة العربية والإسلامية، وكان الرجل يحمل رسالة الإصلاح والتجديد في المدرسة التي سلمه رايتها أستاذيه الأفغاني ومحمد عبده.

كما أسهمت علاقاته المتشعبة في طول البلاد وعرضها على كافة المستويات والأصعدة في معايشته لآمال الأمة وآلامها، وقربته من مكان الداء ومواضع الألم، واستطاع بمشاركته وفكره وحركته، وضع يده على طرائق الإصلاح وأساليب التغيير والتجديد، فجاءت مقالاته التاريخية لا وصفية للأحداث فقط، بل رصد وتحليل ونقد واستخراج للعبرة ، وربط بالواقع، واستقراء للمستقبل .

والخلاصة أن مواهب الرجل المتعددة والمتميزة في الفكر والدين والإصلاح والصحافة والسياسة والسياحة ، والعلاقات المتشعبة ، والمساجلات والمناظرات وغيرها ، كل ذلك أضاف إلى شخصية المؤرخ رشيد رضا رصيدًا كبيراً، فجاءت مقالاته التاريخية -كما أسلفت- ليست وصفًا للأحداث، بل نبضًا لهذه الأحداث.

لذا ؛ يستطيع الباحث والمتخصص والمثقف بصفة عامة اعتبار هذه المقالات التاريخية مصدرًا أساسيًا في التاريخ لهذه المرحلة الساخنة والحرجة في تاريخ الأمة العربية والإسلامية ، لا سيما وقد ساهم بالكتابة في مجلة المنار ثلة غير قليلة من كبار رجال العلم والفكر والدين والثقافة والسياسة في العالم الإسلامي .

وهنا نؤكد مجددًا على القيمة العلمية الكبرى لمجلة المنار ، ونوجه أنظار الباحثين إلى العناية بها وجعلها إحدى أهم مصادر التاريخ لهذه الفترة ، فترة صدور المجلة منذ 1898 وحتى 1935 في حياة محمد رشيد رضا.

ولكن مع الأسف رغم الأهمية القصوى لهذه المجلة التي تعتبر كنزًا أكاديميًا في مجالات عدة ، فإنها نادرة الوجود، حتى في دار الكتب المصرية أعرق مكتبة في العالم العربي، لا تستطيع العثور على الأعداد الكاملة للمجلة، وهو ما تطلب منها جهودًا غير عادية في تتبع الأعداد الكاملة ، وفحص محتوياتها، وانتقاء المقالات التاريخية والفكرية ، ثم إعادة ترتيب الموضوعات والأحداث في فصول، ووفق التسلسل الزمني، حيث تيسر على القارئ عناء التتبع للموضوعات، وتوفر للباحث مادة خام، ومصدرا لا يستغنى عنه، وتوفر عليه عناء الوقت والجهد في جمع أعداد المجلة .

ونسأل الله أن يجعل عملنا هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يعم به النفع، ويرزقنا مواصلة الجهود لإعادة تقديم وتصنيف موضوعات هذه الموسوعة في صورة تيسر الانتفاع بها في أوساط المثقفين والأكاديميين .

أحمد الشرقاوي

harpgeneration@yahoo.com

مقدمة مقالات المسلمون والقبط (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

[وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ] (العنكبوت : 46) .

الإسلام دين الرحمة والعدل ، والعلم والعقل . فأما حكومته الإسلامية المحضة كحكومة الخلفاء الراشدين ، ومن كان أقرب إلى سيرتهم كعمر بن عبد العزيز وصلاح الدين ، فهي حكومة لم ير البشر لها مثالاً بأعينهم ، ولا في تواريخ من قبلهم في الجمع بين الرحمة والعدل وحرية الدين والعلم والعمل لمن فتح المسلمون بلادهم .

وأما حكومات من دون أولئك الكملة من المسلمين التي نشكو نحن من بعض ملوكها ونصفهم بالظلم ، فقد كان ظلمهم وشرهم فيها دون ما عرف من ظلم غيرهم من فاتحي الملل الأخرى ، ولهذا انقرضت جميع الملل والأديان من البلاد التي غلب النصارى أهلها كأوربة ، وبقيت الملل والمذاهب في الممالك التي فتحها المسلمون إلى هذا الزمن الذي تغيرت فيه طبيعة العمران ، وصار من المتعذر على الأقوياء إكراه أهل الدين على ترك دينهم بالقوة القاهرة ، أو إبادتهم كما عامل مسيحيو أوربة الوثنيين في عامة البلاد والمسلمين في الأندلس وفرنسة .

---

(1) مجلة المنار : المجلد 14 ، الجزء 4 ، ص 295 ، ربيع الآخر 1329 ، أبريل 1911 .

كان المسلمون في كل أيام قوتهم وسلطانهم ، ينوطون الكثير من أعمال حكومتهم بغيرهم من أهل البلاد التي فتحوها ، مع السماح لهم بأن يتحاكموا إلى رؤسائهم في جميع القضايا التي لا يحبون أن يتحاكموا فيها إلى المسلمين ، فكان لهم حكومة خاصة بهم في البلاد الإسلامية وحكومة مشتركة بينهم وبين المسلمين . كل هذا من فضل الإسلام وتسامحه ، ولا يزال يعترف بذلك المخالفون لنا : بعضهم يعترف به عملاً باستقلال فكره واحترام اعتقاده(2) ، وبعضهم لإقامة الحجة علينا في بعض الأوقات كما وقع من بعض القبط في هذه الأيام .

وكان المسلمون يبذلون المعاملة الحسنى لمن يدخل بلادهم من المخالفين ، ويعبرون عنهم بالمعاهدين والمستأمنين ، ويعبرون عن الداخلين في حكمهم بأهل الذمة ؛ أي الذين حفظت حقوقهم بذمة الإسلام ، والوصايا النبوية بالجميع كثيرة مشهورة .

لولا الدين الإسلامي لما عرفت العرب الفاتحة تلك الرحمة والعدل والتسامح التي هي زينة التاريخ ، فللدين الإسلامي الفضل في ذلك ، ولم تكن تلك القسوة من الأوربيين (ولا سيما في أسبانية التي جعلها المسلمون جنة أوربة) خالية من حجة دينية لرؤساء الدين ، فإنهم كانوا يرجعون إلى التوراة التي هي أصل المسيحية في مثل هذه الأحكام دون ظواهر بعض نصوص الإنجيل في الرحمة .

جاء في الفصل العشرين من سفر تثنية الاشتراع (10 حين تقرب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح 11 فإن أجابتك إلى الصلح ، وفتحت لك ، فكل الشعب الذي فيها يكون للتسخير ويستعبد لك 12 وإذا لم تسالمك بل عملت معك حربًا فحاصرها 13 وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك ، فاضرب جميع ذكورها بحد السيف 14 وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة ، كل غنيمتها فتغتنمها لنفسك ، وتأكل غنمية أعدائك التي أعطاك الرب إلهك 15 هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة عنك جدًّا ، التي ليست من مدن هؤلاء الأمم 16 وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إلهك نصيبك ، فلا تستبق منها نسمة ما) .

(2) راجع كتاب الإسلام والنصرانية ، وخطبة موسيو رينيه ميليه في مؤتمر أفريقية الشمالية بباريس في (ص 818) من مجلد المنار الحادي عشر .

ههنا تأمرهم التوراة بإبادة جميع الأحياء المغلوبة حتى النساء والأطفال والبهائم ، وفي الفصل 33 من سفر العدد الأمر بطرد سكان الأرض التي يقدرون عليها ، حتى لا يبقى منهم أحد . كأن هؤلاء هم الذين يعجزون عن إبادتهم بالسيف . كل ما سمح به المسلمون ومنحوه لغيرهم في أيام قوتهم فضلاً وإحسانًا صار في أيام ضعفهم حقوقًا وامتيازات للأقوياء من الأجانب ، يميزون به أنفسهم على المسلمين في ديارهم ، ويؤيدونه بالقوة ولا يعدونه فضلاً للمسلمين ، ولا تسامحًا من الإسلام .

هذا شأنهم فيما بقي للمسلمين من البلاد ، وأما ما أخذوه من المسلمين فصار ملكًا لهم أو جعلوه تحت حمايتهم ، فلم يبقوا لهم شيئًا فيه من النفوذ ولا المشاركة في السلطة ولا الحرية . ولكنهم أبقوا في بعض البلاد أشباحًا ، حفظوا لها لقبها الأول ، وجعلوها رقية لنفوس العامة الجاهلة ، حتى لا يشعروا بأنهم فقدوا ملكهم كما تشعر الخاصة التي تسهل مراقبتها والسيطرة عليها ، وليس لأمير منهم ولا سلطان ولا نواب أن يستقل بالأمر في شيء ما .

ومنهم من لا يسمح له أن ينظر في ورقة ترسل إليه ولو من أقاربه إلا بعد أن يقرأها الرقيب الأجنبي السائد على بلاده أو الحامي لها ، ولا أن يجتمع بأحد قريب ولا غريب إلا بحضرة الرقيب ، وناهيك بتصرفهم في الأموال والأوقاف والمساجد في بعض تلك البلاد .

ليس هذا بعجيب ولا غريب ، فإن للقوة أن تتحكم في الضعف كما تشاء . ولكن العجيب الغريب هو ما جرى عليه قبط مصر في هذه السنين الأخيرة ، وما وصلوا إليه في هذا العام من استضعاف المسلمين أشد من استضعاف الدول الكبرى لهم .

أحسن المسلمون معاملة القبط من عهد الفتح إلى هذا اليوم إحسانًا لم يروا هم ولا غيرهم مثله من فاتح قط ، حتى إنهم على شكواهم من المسلمين في هذه الأيام يقولون بألسنتهم ويكتبون بأيديهم : أن عمال الخلفاء الراشدين ومن بعدهم ، قد جعلوا كل أعمال الحكومة في أيديهم ، وأنهم كانوا كذلك في عهد محمد علي باشا ومن بعده ، وأن أكثرها لا يزال في أيديهم ، ثم أنهم الآن يدعون أنهم مهضومو الحقوق ؛ لأنهم محرومون من بعض الوظائف العالية التي هم أحق بها وأهلها ، وأن المسلمين ممتازون عليهم بها وبأمور أخرى ؛ كتعليم الدين الإسلامي في المدارس ، وترك الحكومة العمل يوم الجمعة ، وإنفاقها على المحاكم الشريعة . فيطلبون أن لا يكون للمسلمين مزية ما في الحكومة الخديوية ؛ لأنها في رأيهم ليست حكومة إسلامية ،

وإنما هي حكومة مصرية فهم أحق بها ؛ لأنهم أعرق في الجنسية المصرية من سائر المصريين ، فما هو في أيديهم منها يجب أن يبقى لهم ؛ لأنهم أخذوه بحق . وما بقي في أيدي المسلمين يجب أن يشاركوهم فيه ؛ لأنهم احتكروه بغير حق . وهذا الذي بقي في أيدي المسلمين من الوظائف هو منصب المديرية ومأمورية المركز .

سمحت لهم الحكومة بتعليم دينهم في مدارسها ، وهو ما لم تعمله حكومة في أوربة ولا غيرها ، فإذا جعلت يوم عيدهم الأسبوعي الديني (الأحد) شعارًا لها في ترك العمل ، وجعلت منهم مديرين ومأموري مراكز ؛ عملاً بهذه الحجة التي يدلون بها وهي أنها ليست إسلامية ، فإنه يخشى أن يترتب على ذلك ما تخشى مغبته وتسوء عاقبته من تعرض السلطان للدخول في ذلك باسم الخلافة ، ومن مطالبة المسلمين للحكومة برفع سيطرتها عن محاكمهم الشرعية ، وأوقافهم ومعاهدهم الدينية . ومن تهيج مسلمي الهند على الحكومة الإنكليزية إذا اعتقدوا أنها هي التي أزالت الصبغة الدينية من حكومة مصر التي هي سياج البلاد المقدسة ومدخلها ؛ ولذلك استنكر رجال الاحتلال مطالب القبط مع عطفهم الديني عليهم ، كما استنكرتها الحكومة .

أما مسلمو مصر وهم السواد الأعظم من أهلها ، فكانوا غافلين عن سعي القبط وتعصبهم غير مبالين به ؛ لأنهم مغرورون بكثرتهم ، وإن كانت كثرة تشبه القلة أو تضعف عنها ؛ لتخاذلهم وانحلال الرابطة التي توحد بينهم . وهذا هو الذي أطمع القبط ، فظنوا أنهم ينالون كل ما يطلبون من جعل السيادة في هذه الحكومة خالصة لهم من دون المسلمين . ولا أضرب لهم المثل الذي ضربه لهم بعض الناس (لا تطعم العبد الكراع فيطمع في الذراع) بل أقول : هذا شأن الأقوياء بالاتحاد مع الضعفاء بالتفرق والانقسام .

رأت القبط أن تهاجم المسلمين من أضعف جانب فيهم ، وهو رميهم بالتعصب الديني وبغض القبط وسائر المسيحيين ، وظلمهم وهضم حقوقهم ، واتباع خلفهم في ذلك إثر سلفهم .

جردوا هذا السلاح في وجوه المسلمين ، فذعروا وصبروا على ما لم يتعودوا من إهانة القبط لهم جهرًا بما ينشر في الجرائد ، فقالت القبط : إنهم ماتوا فلا خوف من مدافعتهم ، فلتظهر وحدتنا في مطالبنا وقد فعلوا .

ألف المؤتمر القبطي فحضره 1150 مندوبًا عن القبط ، يحملون 10500 توكيلاً عن إخوانهم في القطر المصري كله ، وافتتح المؤتمر مطران أسيوط التي سماها بعضهم عاصمة القبط ، فأحدث هذا المؤتمر دويًّا في مصر أيقظ المسلمين ودعاهم إلى تأليف مؤتمر مصري حقيقي ؛ للنظر في الحال الاجتماعية العامة ، وتمحيص مطالب القبط وتحسين أمور المسلمين أو المصريين .

ما كان يخطر في بال القبط أن المسلمين يتجرءون على عقد مؤتمر لهم ، ولا أن الحكومة تسمح لهم به إذا شاءوه ، فصرحوا بأن الحكومة هي التي أوحت إليهم بعقده ، وأرادوا أن يخيفوا الحكومة بمثل ما أخافوا به الأمة ، فأنشأوا يطعنون في الوزارة ويرمونها بالتعصب الديني وتحريض المسلمين عليهم ، ويرجفون بأن (المسيحية تتعذب)؛ ليحرضوا كل من في مصر من النصارى على المسلمين ، وحاولوا أن يحملوا نصارى السوريين على عقد مؤتمر لهم فخابوا ؛ لأن القبط يعجزون عن العبث بالسوريين واستخدامهم لأهوائهم .

وأما دسائسهم في إنكلترة فقد ظهرت لكل أحد ، ولكن لم تغن عنهم شيئًا ؛ لأنها مبنية على التهم الباطلة التي كذبتها سيرة المسلمين الهادئة الساكنة .

لقد سرتني هذه الحركة القبطية ؛ لأنها وسيلة لاختبار حياة المسلمين ، وسيكون المؤتمر المصري هو الذي يظهر هذه الحياة ودرجتها ، فإذا نجح المؤتمر وانجلى عن حياة في المسلمين،فلا يسوءني أن تنال القبط ما يقول بعض المعتدلين: إنه هو الحق الوحيد من مطالبها ؛ وهو جواز أن يكونوا رؤساء إدارة كما صار رؤساء للمحاكم ولغيرها من المصالح . وإذا خاب الأمل (لا سمح الله) في هذا المؤتمر فلا أسف على شيء آخر يفوت .

كتب الناس في المسألة ؛ لأنها أهم ما يكتب فيه بمصر الآن ، فألقيت دلوي بين الدلاء وكتبت مقالاً طويلاً في فصول متعددة نشرتها في المؤيد والمنار . قصدت بها مجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن كما أمر الله عز وجل ، ولا أحسن من بيان سنة الاجتماع في هذه المسائل والتمييز بين حقها وباطلها ؛ ليزداد الباحثون بصيرة في بحثهم ، وتنبيه المسلمين إلى الاجتماع والتعاون على ما ينفعهم في دينهم ودنياهم ولا يضر سواهم ، ولأجل أن تكون مقدمة لبيان رأيي فيما يجب أن يقوم به المؤتمر من الخدمة العامة لهذه البلاد .

بلغ هذا المقال من التأثير في نفوس المسلمين فوق ما كنت أظن ، واقترح علي كثير من الكبراء والدهماء أن أطبعه في رسالة على حدته فأجبت ، وها هو ذا

محمد رشيد رضا

المسلمون والقبط (3)

(1)

إنما بقاء الأمم والملل بمقوماتها التي تمتاز بها عن غيرها ، فإذا قصر أفرادها في التماسك والاعتصام بالمحافظة على تلك المقومات وما يتبعها من المشخصات ، زالت الأمة أو الملة بانقراض أهلها أو اندغامهم في أمة أخرى .

مضت سنة الله في البشر بمحافظة كل قوم على مقوماتهم ومشخصاتهم وحرصهم عليها بقدر ارتقائهم في حياتهم الاجتماعية ، فالأمة الحية المستقلة لا تتبع أمة أخرى ، ولا تقلدها في دينها ولا عاداتها ولا تقاليدها ، ومثلها في ذلك كمثل الأفراد ، فالعالم المستقل لا يتقلد رأي غيره وإن كان مثله أو أعلم منه ، وإنما يعمل بما يظهر له أنه الصواب لا بما يظهر لغيره .

يتعصب بعض الشعوب لما هم عليه ، وإن ثبت لهم أن المخالف لهم فيه أولى بالصواب وأجدر بالاتباع ، كما يتعصب الإنكليز لمقاييسهم ويأبون اتباع الفرنسيين وغيرهم في المقاييس العشرية التي هي خير منها ، فإذا ثبت لهم أن ما هم عليه ضار بهم أو مقدم لغيرهم عليهم ، تبدلوا به غيره بالتدريج البطيء لكيلا تتزلزل مقومات الأمة أو مشخصاتها ، فيضعف تماسكها وتشعر بعلو غيرها عليها .

كان المكونون للأمم يراعون هذه السنن فيها ، حتى إن رؤساء النصارى لما أرادوا فصل أتباع المصلح العظيم لليهودية (عيسى عليه السلام) من قومه اليهود ، تركوا من تعاليم الناموس (التوراة) ما أقره المسيح ، ولم ينقضه كالراحة في يوم السبت والامتناع عن عمل الدنيا فيه ، واستبدلوا به يوم الأحد بغير أمر من المسيح ولا من حواريه ، ووضعوا لهم غير ذلك من العبادات والأعياد ، حتى صارت ملتهم

---

(3) مجلة المنار : المجلد 14 ، الجزء 2 ، ص 108 ، صفر 1329 ، مارس 1911 .

من أبعد الملل عن اليهودية ، كذلك فعل المصلح الأعظم خاتم النبيين (صلى الله عليه وعليهم أجمعين) بما كان يأمر به من مخالفة أهل الكتاب وغيرهم في عاداتهم وتقاليدهم زائدًا ذلك عما جاء به الوحي من الإصلاح في أصول دين الله وفروعه ، والحكمة في ذلك تكون الأمة وامتيازها بما تكون به قدوة لغيرها لا تابعة مقلدة .

كذلك مضت سنة الله في البشر بتقليد الضعيف للقوي وتشبهه به فيما يسهل التقليد ، والتشبه فيه سواء ذلك في الأفراد والأمم ، وإنما السنة فيه أن يكون بالتدريج والانتقال من محقرات الأمور كالأزياء والعادات إلى ما فوقها ، حتى ينتهي بأعظم المقومات التي بها التمايز كاللغات والمذاهب والأديان ، ولولا التعارض بين داعيتي التقليد والاستقلال ، لكان أمر البشر على غير ما نعهد الآن ، فإما أن يكون كل منهم مقلدًا لمن قبله فيكونون كالأنعام ، وإما أن يكون كل منهم مستقلاً في كل شيء ، فلا يكادون يشتركون في شيء يجمع بينهم ، ويرى بعض الحكماء أنه يجب التأليف بين جميع البشر واتحادهم ، وما هذا بالذي يتم ، وغاية ما يرجى من الكمال أن يتعارفوا ولا يتناكروا في اختلافهم كما أرشد القرآن .

كان أمر الناس في الزمان الماضي متروكًا إلى طبيعة الاجتماع ، تعمل عملها بسنن الله تعالى فيهم ، وهم لا يشعرون بسيرها ، فيساعدوها عليه أو يقاوموها فيه بالطرق العلمية إلا ما كان من الحروب التي توقد نيرانها مطامع الأقوياء ، وقد

اتسع نطاق علم الاجتماع في هذا العصر ، فصارت الأمم العالمة المتحدة تفضل قوة العلم على قوة السلاح في محاربة الأمم الجاهلة المتخاذلة ، فتسطو على مقوماتها ومشخصاتها من الدين واللغة والتقاليد والعادات فتزلزلها ، وتزيل ثقتها بها بالتدريج ، وتزين لها أن تتبدل بها ما تخيل إليها أنه خير منه ، فتزيدها بذلك ضعفًا ومرضًا حتى تكون حرضًا أو تكون من الهالكين ، إما بالاستبعاد وذهاب الاستقلال ، وإما بالاندغام والاضمحلال .

هذا هو السبب في بث الإفرنج دعاة دينهم ، وفي بنائهم المدارس في البلاد الإسلامية وغيرها ، وفي اتخاذهم الوسائل إلى بث لغاتهم وآرائهم وعاداتهم في مدارسنا ، حتى صارت نفوس نابتتنا في البلاد المقلدة لمدينتهم في تصرف الأساتذة من الإفرنج والمتفرنجين ، ينقشون فيها من الأفكار ، ويطبعون فيها من الملكات ما يغير نظام الاجتماع في بلادنا ، ويجذب أموالها وميولها إليهم حتى يكون أهلها عالة عليهم أو خدمًا لهم في كل شيء ، إلى أن تصير ملكًا خالصًا لهم في الحقيقة دون الاسم أو في الأمرين معًا ، وقد صرح لورد كرومر في بعض تقاريره عن مصر بأن الغرض من مدارس الحكومة فيها فرنجة المصريين ، فهل اعتبر بهذا القول أحد من القارئين ، أو نبه عليه أحد من السياسيين ؟ وهو الذي ترتب عليه تقليد حكوماتنا لأوربا بغير اجتهاد ولا استقلال .

لا أقول ما قلته ذمًا في الإفرنج بل مدحًا لهم ؛ فإن هذه الطريقة هي أرقى ما وصل إليه البشر في الفتح والاستعمار ، واستيلاء الأقوياء على الضعفاء الذي هو من سنن الاجتماع ، فلهم في شرع العمران والفلسفة أن يجدوا ويجتهدوا في جذب جميع الأمم إلي دينهم ولغاتهم وعاداتهم ، وفي تسخيرها لخدمتهم ومنافعهم ، وإنما يمكن أن تلومهم الفلسفة أنهم لا يرضون أن يساووا هؤلاء المجذوبين بأنفسهم ، ولا أن يرقوهم إلى درجتهم ، فالشرقي عندهم لا يمكن أن يساوي الغربي وإن اتبعه هذا في دينه ولغته وعاداته ، والإسلام يفضلهم في هذه المسالة ، فهو قد سبقهم إلى تلك الطريقة السلمية في جذب الناس إليه مع تقرير المساواة التامة بين المنجذبين إليه الداخلين فيه ، لا فرق بين الملك العظيم كجبلة بن الأيهم والصعلوك الفقير . ولا بين السيد الشريف الفاتح كخالد بن الوليد وبين العتيق الأسود كبلال الحبشي ، بل الإسلام يساوي بين المسلم وغير المسلم في الحقوق ، كما ساوى أعدل أمرائه عمر بن الخطاب بين أكبر سيد فيه علي بن أبي طالب وبين رجل من آحاد اليهود ، والانكليزي لا يساوي الهندي بنفسه ، ولا الفرنسي يساوي الجزائري بنفسه ، بل ميزوا أنفسهم علينا في عقر ديارنا وأرقى حكومتنا .

الإفرنج أرقى منا في العلم والمدنية ، فنحن في حاجة إلي أخذ الفنون والصناعات منهم بالاجتهاد والاستقلال ، مع المحافظة على مقوماتنا الملية والقومية التي تحول دون فنائنا فيهم . ولكننا لم نأخذ منهم شيئًا مما نحتاج إليه بالشرط الذي بيناه ، وإنما سرى إلينا ما سرى منهم بالتقليد لا بالاستقلال ؛ لذلك كان سببًا لضعف استقلالنا أو ذهابه لا لرسوخه وثباته ، اللهم إلا ما اقتبسته دولتنا العثمانية من فنون الحرب ، فلها استقلال واجتهاد ما فيه ، لعلمها بتوقف حياتها عليه ، ولم يكن استقلالها فيه تامًّا ؛ لأنها لا تزال عالة عليهم حتى في تعليم الجند ، فما بالك بصنع الأسلحة والآلات والبوارج والمدرعات ، ولو تواطأت دول أوربا على منع بيع السلاح وآلات الحرب للدولة لقضين على قوتها بغير مقارعة ولا مكافحة .

من آية استقلال الأمة فيما تأخذه عن غيرها ، وما تدعه من عاداتها التي هي عرضه لها ، أن يكون ذلك رأي زعمائها وعمل جمعياتها ، باسم الأمة ولمصلحتها العامة ، ولسنا معاشر المسلمين على شيء من هذا الاستقلال ، بل نحن مقلدون للإفرنج حتى فيما نحسب أننا نهرب به من سيطرتهم ؛ كالدعوة الوطنية التي كان الخسار فيها علينا والربح لغيرنا ، ومن الشواهد المحسوسة على ما ذكرنا من المقدمات ما يسمونه اليوم بالمسألة القبطية في مصر .

***

سكان القطر المصري اثنا عشر مليونًا منهم أحد عشر مليونًا ونيف من المسلمين ، ويزيد عدد القبط فيه عن نصف مليون والباقي من سائر الشعوب والملل ، ودخل بعض القبط في حماية الدول الأجنبية ، فلم يعد لهم من الحقوق ولا عليهم من التكاليف مثل ما للوطنيين وعليهم ، والمشهور أن نسبة القبط إلى المسلمين في هذا القطر هي نسبة ستة إلى مئة .

في هذه الفئة القليلة من الحياة الملية ما ليس في تلك الفئة الكثير العدد ، صاحبة الحق في الملك والسؤدد ؛ لأن الحاكم العام منهم ، وهو صاحب التصرف المطلق في إدارة بلادهم التابعة في السياسة والسلطة لخليفتهم ، ولغة الحكومة والأمة هي لغة دينهم ، ولم تغن عنها كثرتهم ، ولا سلطتهم ، ولا شكل حكومتهم ، ولا تبعيتهم لخليفتهم من شيء لما قامت القبط تنازعهم ما في أيديهم ، فتنزعه شيئًا بعد شيء على سنة الكون ونظام الاجتماع ، فما أجدر القبط في سيرتهم هذه بالفخر والإعجاب .

ليس لمسلمي مصر جمعيات دينية محضة ولا مجلس ملي إسلامي كما للقبط وغيرهم ، ليس لهم أندية إسلامية خاصة بهم من حيث هم مسلمون ، ليس لهم جرائد ولا مجلات دينية محضة كجرائد غيرهم ومجلاتهم ، لا يوجد فيهم أفراد ولا جماعات ينظرون في أمورهم الاجتماعية ونسبتهم فيها إلى غيرهم ، ويعملون عملاً ما لمسابقة غيرهم أو مزاحمته في أعمال الحكومة أو الأعمال المالية أو الأدبية ، الجرائد السياسية لغير المسلمين تروج عند المسلمين ، وجرائد المسلمين لا تروج عند القبط . والمسلمون يعلمون ذلك ولا تحركهم نعرة عصبية ، ولا غيرة ملية ، وما ذلك إلا من بقايا ما ورثوا من أخلاق دينهم من صفاء القلب والتساهل .

أما القبط فإنهم يعملون كل شيء للقبط باسم القبط ، ويعبرون عن أنفسهم بالأمة القبطية ، ويسمون البلاد المصرية بلادهم وبلاد آبائهم وأجدادهم ، ولهم مجلس ملي وجمعيات وأندية وجرائد ومجلات قبطية محضة ، ويطلبون ما يطلبون من المناصب والأعمال في الحكومة للقبط باسم القبط على أنها حق للقبط من حيث إنهم قبط ، ويتعاونون في جميع مصالح الحكومة ، فيفضل القبطي أخاه القبطي على غيره ، لا تأخذه في ذلك لومة لائم ، ولا شيء عند المسلمين من هذا التعاون والتكافل ، على أن البلاد بلادهم وليس للقبط فيها مزية على غيرهم من النصارى واليهود إلا بتمييز المسلمين لهم ، ثم إنهم يتهمون المسلمين بالتعصب الذميم والتحامل وهضم حقوقهم ، فمرحى للقبط المتعاونين ، ويا حسرة على المسلمين المتخاذلين .

إن معظم أعمال الحكومة المصرية ومصالحها في أيدي القبط ، ولا يمتاز المسلمون عليهم إلا بقليل من المناصب الرئيسية التي لا حظ لهم منها غير الفخفخة والتحلي بكساوى التشريف والأوسمة ، فالمديرون على قلتهم من المسلمين وكثيراً ما يكونون من غير الأكفاء المختبرين ، وينقلون من مديرية إلى أخرى ، ورؤساء الكتاب وأكثر العمال الذين تحت أيديهم من القبط ثابتون في أعمالهم عارفون بقوادمها وخوافيها ، متكافلون في الاستئثار بها ؛ ولذلك يكون أكثر المديرين آلات في أيديهم لا يقدر أعلاهم كفاءة أن يخالف رئيس الكتاب القبطي في شيء يريده ؛ لأن العمال في المديرية وأكثرهم من القبط يتعصبون حينئذ على المدير ، ويعرقلون أعماله ويوقعونه في المشكلات مع نظارة الداخلية أو نظارة المالية ، وينصرهم إخوانهم في النظارة عليه ؛ لأنهم كلهم يد على من عداهم ، وعلى هذا القياس تناصرهم في القضاء وسائر المصالح ، ثم إنهم يزعمون مع هذا كله أنهم مظلومون مهضومون ، وأن المسلمين هم المتعصبون الظالمون ، فمرحى للقبط المتحدين ، ويا حسرة على المسلمين المتفرقين .

هذا ما كانت عليه الفئة الكثيرة بالعدد القليلة بالتخاذل والغفلة ، والفئة القليلة الكثيرة بالتعاون والوحدة ، وهذا هو الذي أطمع القبط في جعل حكومة مصر قبطية محضة في يوم من الايام ، وكان من حسن حظهم أن فتن الباحثون في الأمور العامة من المسلمين بالسياسة ، وجعلوا هجيراهم فيهم دعوة الوطنية ، وصاروا يلهجون بهذه الكلمات : إخواننا القبط ، إخواننا القبط ، نحن مصريون قبل كل شيء ، لا دين في الوطنية ، إنما الدين في المساجد والكنائس ، وبلغ من لهجم بالوطنية وإخلاصهم فيها أن صار بعضهم يقول : لا فرق عندي بين أن يكون الخديوي مسلمًا أو قبطيًا ، وإنما المهم عندي أن يكون مصريًا ، وقد سمعت مثل هذه الكلمة من بعض المدرسين في مدارس الحكومة العالية ، فقلت له : وهل تظن فيمن سمحت لهم عاطفتك الوطنية بعرش الإمارة أن يسمحوا لك بوظيفة (قومسير) في مصلحة سكة الحديد ؟ ؟ أما وسر العقل والبصيرة إنهم لا يسمحون بذلك مختارين ، وما هم على ذلك عندي بملومين ، فمرحى للقبط المتعصبين ، ويا حسرة على المسلمين المتساهلين .

***

سبق لي مدح القبط في المنار غير مرة ، وتفضيلهم على المسلمين بالتعاون والتناصر والرابطة الملية ، وإن كانوا دون المسلمين في الكفاءة الشخصية إلا التملق الذي يستميلون به الرؤساء ، واتباعهم في ذلك طريق العقل والحزم وسنن الاجتماع التي أشرنا إليها في فاتحة القول بترك المسلمين بين عامل خامل ، وذكي يائس ، ونشيط مغرور شغله الكلام في مقاومة الاحتلال عن كل عمل تقوى به الأمة في وجه الاحتلال (وهو عندي محصور في التربية الملية والأعمال الاقتصادية ، كما بينت ذلك مرارًا) وتوجيه همتهم في هذه الفرصة إلى التربية القبطية والتعليم، وتنمية الثروة ، والتغلغل في أعمال الحكومة ، ولكنني أنكرت عليهم في هاتين السنتين سيرتهم فرأيتهم قد تركوا ما عهدت فيهم من الهدوء والسكينة ، واللين التملق،وطفقوا يطعنون في جرائدهم طعنًا صريحًا في سلف المسلمين وخلفهم ، ودينهم وآدابهم ولغتهم ، فعجبت من هذه الطريقة الجديدة ، التي يخشى أن تعلم المسلمين التعصب والمقاومة ، فتكون كرة القبط هي الخاسرة ، وصرت أقول في نفسي : ما عدا مما بدا ، وأقدح زناد الفكر لعلي أجد على النار هدى .

ولو صبروا على جدهم وتعاونهم ، وتركوا المسلمين في غفلتهم وتخاذلهم ، لنالوا كل ما أملوا ، ولساعدوهم باسم الوطنية على ما أرادوا ، يريدون أن يثبوا على الوظائف الإدارية العالية ، كما وثبوا في القضاء ، يريدون أن تترك الحكومة العمل في يوم الأحد ، يريدون أن تدرس الديانة المسيحية في الكتاتيب والمدارس كلها ، يريدون أن لا يكون للمسلمين في هذه الحكومة مزية ما ، كل هذا كان سهلاً إذا رضوا بسنة التدريج ، والمسلمون أنفسهم يساعدونهم على كل ذلك ؛ حتى إذا نالوه سهل عليهم أن يجعلوا الحكومة وقفًا عليهم ، ويمنعوا المسلمين منها ألبتة

أليس بعض كتاب المسلمين يهينون في جرائد الأحزاب القوية كل من يرتقي من المسلمين إلى منصب عال في الحكومة ، ويعدونه خائنًا لوطنه ، مشايعًا للإنكليز فيه ، بقدر ما يعظم القبط كبار الموظفين منهم ، ويستعينون بهم على سعة نفوذهم في الحكومة ؟

أليس هذا تمهيدًا لنيل القبط هذه البقية القليلة من الوظائف ؟ ألم يساعدهم الوزراء المسلمون على ما طلبوا من تعليم دينهم في مدارس الحكومة (وهو ما لا نظير له في حكومات الأرض) ؟ بلى ، وكذلك يساعدهم المسلمون في فرصة أخرى على كل ما يطلبون ، وإذا هم نالوا بقية الوظائف الرئيسة وتمكنوا بها من جعل تسعة أعشار الموظفين منهم ، يكون لهم الوجه الوجيه في طلب إبطال الأعمال يوم الأحد دون يوم الجعة ، ولا يتجرأ مسلم يومئذ أن يفتح فمًا ، أو يحرك قلمًا ؛ خوفًا من تهمة التعصب الديني من جهة ، ومن تحامل الحكومة القبطية عليه من جهة أخرى .

هذا ما أقوله معتقدًا له ولا شك فيه عندي ، ولذلك عجبت كيف خانهم الصبر ، وفاتهم إدراك هذا الأمر ، وحرت في تعليل هذا المسلك الجديد ، حتى كان مما خطر في بالي أنهم ربما كانوا يريدون إحراج المسلمين لإحداث فتنة في البلاد ، تكون وسيلة لإعلان إنكلترا الحماية عليها أو ضمها إلى مستعمراتها ، ولم أصدق ما يقوله بعض الناس من أنهم أحسوا من المسلمين ضعفًا ، ووجدوا فرصة لإخراج أضغانهم ، وشفاء غليل حقدهم ، ففعلوا ذلك لمجرد اللذة بإيذاء من كان يستثقلون اسم سيادتهم عليهم ، لا أرى هذا القول ولا ذلك الخاطر بالمعقول ، وإنما هناك سبب آخر نشرحه في النبذة التالية ، ثم نبين شكل هذه الحكومة الرسمي ، وهل للقبط حق فيها أم لا ؟ ثم مسألة يوم الراحة الأسبوعية في الأديان الثلاثة ، وما ينبغي أن يكون عليه الحال في مصر .

(للمقال بقية)

(النبذة الثانية)

المسلمون والقبط

عجبنا من الحركة القبطية الأخيرة وحق لنا العجب ، وأن نبحث عن العلة والسبب ، شرذمة قليلة في أمّة كبيرة تأكل من ثمراتها زهاء ثلاثين من المئة ، وهي زهاء خمسة أو ستة في المئة ، ثم تتصاعد زفراتها ، وتتعالى نبآتها وهيعاتها : قد ظلمنا المسلمون في وطننا ، وهضموا حقوقنا لأجل ديننا ، وتستنجد جرائد أوربة وقسوسها ليلزموا الدولة الإنكليزية أن تنصر الفئة القليلة لأنها مسيحية ، على الفئة الكثيرة الإسلامية ، أليس خطبها من أهم ما يبحث عنه ، ويبين وجه الصواب فيه ؟ ليعلم لماذا لم ترض بما كانت تأكله من حقوق غيرها بالهدوء والسلام ، حتى اختارت هذا اللدد في الخصام .

***

(بطرس باشا غالي)

بلى .. كان لهذه الفئة زعيم عظيم يأخذ بحجزها ، ويمسكها إذا هبت رياح الطيش فهمت أن تطير بها ، ويحل جميع مشاكلها ، ويقودها بالحكمة إلى أمانيها ومقاصدها ، مراعيًا سنن الاجتماع التي أشرنا إليها في صدر النبذة الأولى من هذا المقال ، فلما اخترم ذلك الزعيم العظيم ، لم يكن له خلف في عقله وحكمته ، ورويته وحنكته ، فتصدى للزعامة مثل جندي إبراهيم وشنودة وأخنوخ فانوس ممن لا بضاعة لهم إلا شقشقة اللسان ، والقدرة على إثارة الأضغان ، وكانت العاصفة بفقد الزعيم شديدة فطارت بالقوم ، ولم تقع بهم على ما يستقرون عليه إلى اليوم .

ذلك الزعيم هو بطرس باشا غالي الذي كان صخرة القبط التي ترتد عنها قرون الوغول واهية ، وتبنى عليها كنيسة مصالحهم فتكون ثابتة راسخة ، وكان أكبر ما أعده من آيات ترقيتهم ، معرفتهم قيمة زعيمهم وخضوعهم لزعامته ، وإعلاؤهم لكلمته .

بلغ من دهاء هذا الزعيم القبطي أن جمع بين الضدين ، ووضع نفسه موضع الثقة من السلطتين ، فكان - والأمير والعميد راضيان عنه - يقدم ما يشاء غير هياب ولا وجِل ، فإذا أراد أمضى ، وإذا قال فعل .

كانت سهام متحمسي الوطنية من المسلمين تسدد إلى المسلمين من نظار الحكومة وكبار رجالها دونه ، على علمهم بعصبيته لطائفته وتقديمه إياهم على المسلمين ، منذ كان وكيلاً لنظارة الحقانية إلى أن صار رئيسًا للنظار . وهو الذي أمضى وفاق السودان بعد أن امتنع عنه مصطفى باشا فهمي ، وقال : إنه حق الدولة العلية دوننا ، وهو الذي رأس محكمة دنشواي ؛ لأنه كان نائبًا عن ناظر الحقانية ، ولم يحدث في مصر منذ كان الاحتلال إلى اليوم ما آلم المسلمين وهيج قلوبهم مثل هذين الأمرين ، ولم تكتب أقلامهم أشد مما كتبته فيهما .

وكان من عجائب سيرة بطرس باشا أنه سلم من أسنة أقلامهم ، وأسلات ألسنتهم ، فبقي عرضه وافرًا لم يكلم ، وشرفه مصونًا لم يثلم ، على حين وزراء المسلمين وكبراؤهم يفرى أديمهم ، وتؤكل بالغيبة والغميزة لحومهم .

يحفظ المسلمون على بطرس باشا أمورًا كثيرة في الاهتمام بطائفته وتقديمها ، وقد سألت مرة صديقًا لي من كبراء الإنكليز الذين كانوا موظفين في الحكومة المصرية ؛ أيتعصب بطرس باشا للقبط ويؤثرهم على المسلمين كما يقال ؟ قال : نعم .. قلت : أيفعل ذلك غيره من النظار المسلمين والرؤساء فيقدمون المسلم على غيره ، قال : لا .. ولكن أيهم أحسن ؟ ؟

لما كانت واقعة المحاكم الشرعية ، وأرادت الحكومة أن تجعل في المحكمة الشرعية العليا عضوين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية ، هاج المسلمون في مصر ، وحملوا على الحكومة حملة منكرة في الجرائد ، واجتمع علماء الأزهر أول مرة للإنكار على الحكومة ، وكان من المتحمسين المشهرين بالحكومة من يتهم الأستاذ الإمام بالرضى بالمشروع وتأييد الحكومة فيه ، فسألته عن ذلك ، فعلمت منه أنه سعى في مقاومته سرًّا جهد طاقته ؛ لأنه يضر ولا يفيد المطلوب ، وقال : إن الواضع الحقيقي له هو بطرس باشا لا ناظر الحقانية الذي يلعنه الناس ، ومن مقاصد بطرس باشا فيه التمهيد لإلغاء المحاكم الشرعية ، وجعل الحكم في الأمور الشخصية من خصائص المحاكم الأهلية ؛ لأن طلبة الحقوق يتعلمون الفقه الإسلامي ، فهو يريد أن يتعود المسلمون بالتدريج حكم لابسي الطرابيش في القضايا الشرعية ، حتى لا يبقى للمسلمين في الحكومة المصرية شيء من المشخصات الملية . قاوم الشيخ الباشا في ذلك بمثل سيعه إليه ، وكان كل منهما صاحبًا للآخر عارفًا لقيمته .

على ذلك كله ، كان بطرس باشا آمنًا في سربه ، عزيزًا في قومه ، محترمًا من المسلمين ، يزوره حتى كبار علمائهم ورجال الدين فيهم ، ولم يعلم أحد ما خبأه له القدر ، حتى حمي الأمر وقضي الأجل .

بينا فيما سبق أن الإفرنج يعنون بفرنجة غيرهم ليجذبوهم إليهم ، وأن الضعيف يقلد القوي فيما يسهل التقليد فيه أولاً ثم في غيره ، وأن نغمة الوطنية في مصر هي من هذا الباب ، وأن المتحمسين فيها صاروا لا يفرقون بين الوطنيين لأجل الدين ، حتى كان منهم من يرضى أن يكون أمير البلاد قبطيًّا ، وكان من هؤلاء الوطنيين المتفرنجين شاب عصبي المزاج اسمه إبراهيم الورداني ، تعلم في أوربة ، فكان من حظه في التفرنج قراءة أخبار الفوضويين الذين يجعلون أنفسهم فدية لوطنهم ، ولما صار بطرس باشا رئيسًا للنظار ، وكان أهم ما حدث في وزارته مشروع تجديد امتياز قنال السويس ، وقامت الجرائد الوطنية تشرح ضرر المشروع وغبن مصر فيه ، وفائدة الشركة منه ، اندفع إبراهيم الورداني بما اقتبسه من تعاليم أوربة وتربيتها لا الأزهر الذي ربما كان لم يدخله قط ، ورصد خروج بطرس باشا من نظارته ، وأطلق عليه الرصاص جهرًا فأصابه ، ولم يلبث أن قضى نحبه ، ولم يفر الجاني ولا أنكر بل صرح بأنه تعمد قتله ؛ لأنه اعتقد أنه جان على وطنه بوفاق السودان ومحكمة دنشواي المخصوصة من قبل، وأنه يريد أن يجني عليه الآن بمشروع قنال السويس.

فعل الورداني فعلته ، فحكم عليه بالإعدام فأعدم شنقًا ، كبر الخطب على القبط وحق لهم ذلك . ولكن المسلمين لم يقصروا في مشاركتهم في كل شيء من تشنيع الجناية ، وتشييع الجنازة ، وتأبين الفقيد ورثائه ، بما لم يرثوا ولم يؤبنوا بمثله وزيرًا مسلمًا من قبله ، اشترك في ذلك أمراؤهم وعلماؤهم ، وكتابهم وشعرائهم ، دع رجال الحكومة من جميع الطبقات ؛ فقد كان الفقيد رئيسًا لهم .

كل ذلك لم يرضِ القبط ، بل أرادوا أن يأخذوا مسلمي القطر كافة بذنب الورداني ، فطفقوا يكتبون ويستكتبون بعض المتعصبين من المشاركين لهم في الدين باتهام المسلمين بالتعصب الديني ، وجعل الجناية اعتداء من الدين الإسلامي على الدين المسيحي وأهله ؛ لاعتقادهم أن هذا هو محل الضعف من المسلمين، وموضع التأثير في تهيج الإنكليز وسائر الأوربيين عليهم ؛ لاتفاق الجميع على أن لا يتركوا للمسلمين شيئًا من المقومات ولا من المشخصات الملية ، لما بيناه في فاتحة النبذة الأولى من الأسباب الاجتماعية .

قابل المسلمون كل هذا العدوان بالحلم ، فاستضعفهم القبط وأسرفوا في الطعن والقدح في جرائدهم ، وأوفدوا إلى إنكلترة من ينوب عنهم في إقناع الجرائد الإنكليزية والنواب الإنكليز ورجال الدين والحكومة في لوندرة ؛ بأن القبط مظلومون مغبونون في مصر لأجل دينهم ووالوا ذلك ، وأدمنوه سنة كاملة ، احتفلوا في خاتمتها بذكرى فقيدهم العظيم ، وكان يظن أن المسلمين لا يشاركونهم في هذا الاحتفال بعد تلك الغارة الشعواء في جريدتي الوطن ومصر على الكتب العربية والآداب العربية والديانة العربية (الإسلامية) ، ولكن المسلمين كذبوا الظن ، فهرع علماؤهم وكبراؤهم الى مدفن الفقيد وكنيسة طائفته ، وأبنوه بالنثر والنظم وأطروه أشد الإطراء ، فكان من اللائق المعقول أن تقف القبط عند هذا الحد من الظفر ، وتواتي طلاب الصلح من المسلمين الذين اعتذروا عما كتبه القبط من سوء القول ؛ بأنه رأي أفراد منهم لا يؤاخذونهم بشذوذهم فيه .

***

(المؤتمر القبطي وتأثيره)

لو كان للقبط زعيم عاقل كذلك الزعيم الذي فقدوه ، لما سمح لهم بذلك التقحم الذي تقحموه ، ولو كان لهم زعيم له نصف عقله وحكمته ، لأوقفهم عند الحد الذي انتهى به الحول بعد مصرعه ، عملاً بتحديد لبيد لمدة الحزن والرثاء ولكنهم بعد انتهاء الحول ، وبعد تلك المجاملة من المسلمين في الاحتفال التي عدها المتزاحمون على الزعامة فيهم ضعفًا ومهانة ، انبروا إلى تصديق أقوال جرائدهم بالعمل ، فألفوا مؤتمرًا قبطيًّا عامًّا في أسيوط التي سماها بعضهم (عاصمة القبط) ؛ لإثبات الغبن الذي أصابهم وبيان المطالب القبطية التي يريدون بها مساواة المسلمين ، وأولها : أن تسمح الحكومة للموظفين منهم بترك العمل يوم الأحد ، وتسمح للتلاميذ منهم في مدارسها بترك الدراسة فيه أيضًا ؛ لأن دينهم يحرم عليهم العمل فيه ، وقد تقدمت الإشارة إلى غير ذلك من مطالبهم التي يسمونها حقوقًا لهم ، وليس من غرضنا شرح ذلك وبيان حقه من باطله بالتفصيل ، وإنما مرادنا بيان هذه المسألة الاجتماعية بالإجمال .

توالى الوخز والطعن على جسم الشعب الإسلامي مدة سنه كاملة ، فلم يكد يشعر به ولا استيقظ من منامه ، فلما سمع صيحة المؤتمر القبطي الشديدة المؤلفة من أصوات الألوف من الشاكين ، هب من نومه مذعورًا ، فرأى أن الجسم الصغير الذي كان يعده عضوًا منه قد انفصل وصار حيًّا بنفسه ، ممتازًا بمقومات ومشخصات خاصه به ، سماها (قبطية) ، وسمى ما بقي للجسم الكبير من المقاومات والمشخصات (إسلامية) ، وهو يريد أن ينتزعها كلها منه ، ويجعله تابعًا له عملاً بقاعدة] كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً [(البقرة : 249) فعز عليه ذلك ، واستعد للدفاع عن نفسه .

نعم .. رأى المسلمون أن البلاد بلادهم ، والحكومة حكومتهم ، والشريعة شريعتهم ، وأن غيرهم لم يكن له في مصر وجود حتى يكون له حقوق يؤبه لها ؛ لأن هؤلاء الأغيار كالنقطة السوداء في الثور الأبيض أو النقطة البيضاء في الثور الأسود . ولكنهم بتساهلهم وإهمالهم قد شاركوا هؤلاء الأغيار في حكومتهم وفي جميع مصالحهم العامة والخاصة ، حتى صارت إدارة أملاكهم وعقاراتهم وأوقافهم الأهلية كلها بأيدي أولئك الأغيار .

ثم أرادهم أولئك الأغيار على أن لا يذكروا اسم الإسلام والإسلامية في أمور الحكومة ولا غيرها من المصالح العامة ؛ لأن ذلك ينافي المدنية العصرية ، فرضوا ، وصاروا يترنمون باسم الوطنية والمصرية ، ويقولون : نحن مصريون قبل كل شيء ، ويعدون المسلم غير المصري دخيلاً بينهم .

بل رأوا أنهم قد انجذبوا إلى القبطية ، وصاروا يفخرون في جرائدهم وخطبهم وأشعارهم بفرعون الذي لعنه الله تعالى على لسان موسى وعيسى ومحمد صلوات الله عليهم أجمعين ، وأخبر تعالى أنه استخف قومه فأطاعوه ، واستعبدهم واستذلهم ، وكان من أغرب ما وقع في هذا الباب أن شاعرًا مسلمًا نظم قصيدة في عيد السنة الهجرية ، وأنشدها في احتفال عظيم ، فافتخر فيها بأنه هو وقومه من آل فرعون ، ولم يفتخر بالنسبة إلى صاحب الهجرة الشريفة ، ولا بآله وأصحابه الذين يفتخر بهم الوجود صلى الله تعالى عليه وسلم ورضي عنهم أجمعين ، فكيف تجمعون أيها المفتخرون بآل فرعون بين هذا الفخر وبين قول ربكم فيكم :] النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُواً وَعَشِياً وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ العَذَابِ [(غافر : 46) .

بل رأى هؤلاء الذين استيقظوا من المسلمين أن مقومات حياتهم المعنوية التي هم بها أمة ؛ قد تزلزل بعضها وزال بعض ، فصارت السلطة التشريعية في بلادهم بأيدي الأغيار والنفوذ الأدبي في أيديهم ، حتى إن مجموع جرائدهم أكبر تأثيرًا في الأمور العامة من جرائد المسلمين ، وكذلك النفوذ السياسي والمالي ، فثروة المسلمين كل يوم في نقصان كما يعلم كل يوم من إعلانات الحجز وبيع الأملاك المرهونة ، رأوا هذا وأمثاله مما لا يحل لإحصائه هنا ، فعلموا أن الذي أطمع هذه الشرذمة من القبط فيهم ليس بالشيء اليسير ، وإنما هو انحلال جميع روابطهم ، وزلزال أو زوال جميع مقوماتهم ومشخصاتهم ، حتى إنه لم يعد أحد منهم يجسر على أن يقول حكومة إسلامية أو مصلحة إسلامية ، وتذكر العالمون بسنن الاجتماع ما ذكرناه من القواعد في فاتحة النبذة الماضية ، فعلموا أنهم صاروا عرضة للعدم والانقراض ، أو الاندغام في القبط ، كما اندغم القبط فيهم من قبل ، بل رأوا أن القبط قد غلوا وأسرفوا في الطمع فيهم ، حتى لم يرضوا بما كانوا سائرين إليه من الفناء فيهم باسم مصريين ، وأبوا إلا أن يكون لهم كل شيء بلقب قبط ، والأمم تهتم في طور الضعف بالألقاب والأسماء ما لا تهتم بالمعاني ، فقد يمرق المسلم أو النصراني من دينه بالفعل ، ويبقى محافظًا على الاسم ، لذلك حكمنا بأن القبط قد غلوا وأسرفوا في حركتهم الأخيرة ، وأنهم لو صبروا لنالوا في غفلة المسلمين وتخاذلهم كل ما يؤملون ، وإن سبب ذلك هو فقد الزعيم وإعواز خلف له ، فهذه الحركة لا يعقل أن تكون مؤدية إلى المطلوب إلا إذا كانت مبنية على وعد قاطع من السلطة الإنكليزية الفعالة ، وهو ما يظنه بعض الناس ، وإن قال فيهم العميد وقالوا فيه ما يدل على خلاف ذلك ، وأما مساعدة قسوس الانكليز والأمريكان ، فليست كافية إذا استيقظ المسلمون ، وعارضوا بالحكمة والعقل .

***

(مطالب القبط كلها دينية)

يقول بعض المموهين : إن هذه الحركة القبطية ليست دينية ، بل هي طائفية جنسية ، يختلبون المسلمين بهذا ، والمسلمون يردون عليهم من كلامهم (من فمك أدينك) فإنهم يقولون : إن السواد الأعظم من المصريين قبط ، فما الذي تمتاز به هذه الخمسة أو الستة من المئة على الباقي وأكثره من القبط ، كما يقولون ؟ هل هنالك غير الدين ؟ ألم يصرحوا بأنه هو علة حرمانهم مما يطلبون ؟ ألم يحرضوا قسوس إنكلترة وجرائدها ، ويطلبوا نجدتها باسم الدين ؟ ألم يكن أول مطالبهم ترك أعمال الحكومة في يوم الأحد عملاً بالدين ؟ إلا أنه من سوء الحظ أو حسنه أن كان القبط ليس لهم لغة ، وإذاً لحاربوا المسلمين بلغتهم ، وكانوا بحزمهم ومساعدة الإفرنج وغيرهم هم الغالبين ، ولم يكن لأحد عذر في كلمة إسلام أو مسلمين .

إذا كانت القبطية جنسية للقبط المسيحيين خاصة ، فأجدر بالإسلام أن يكون جنسية للمسلمين عامة ، فإن المسيحية قد فصلت الحكومة من الدين كما يقولون ، وأمرت أن يعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، والإسلام ذو شريعة وسياسة ، فما بال الذين يأمرهم دينهم بالخضوع لكل حاكم وإن كان وثنيًّا كقيصر الروم في زمن المسيح عليه السلام ، قد أصيبوا بهذا الشره في السياسة ، فلا يتبعون حاكم مصر المسلم في بطالة يوم الجمعة دون يوم الأحد وما بال المسلمين قد أجابوا دعوة غيرهم ، فرضي حاكمهم ومحكومهم بأمور كثيرة مخالفة للشريعة في حكومتهم ؟

إذا كان القبط لا يشتغلون يوم الأحد في حكومة الحاج عباس حلمي المسلم ، فيلتركوها ويستغنوا عنها تنسكًا وتعبدًا ، وإلا فالمسلمون أجدر منهم بطلب جعل كل شيء في هذه الحكومة موافقًا لدينهم ؛ لأن الحاكم العام منهم ؛ ولأن أكثر الأحكام تقع عليهم ؛ لأنهم أكثر من تسعين في المئة من الأمة ، فلهم أن يقولوا : إننا لا نخضع لحكم يحرم علينا وجداننا الخضوع له ، ولماذا ينكر الأغيار عليهم ذلك ويسمونه تعصبًا ، وإنما أولئك الأغيار هم المتعصبون الذين يفتاتون على أمة مسلمة حاكمها العام مسلم ، ولا يسمحون لها أن توفق بين دينها وحكومتها .

يقول بعضهم : إن هذه حكومتنا وحكومة آبائنا وأجدادنا ، ويقول بعض آخر : إن لنا حق مساواة المسلمين فيها ، والصواب أن الحكومة ليست حكومتهم وأنه لا حق لهم فيها ألبته ولا لغيرهم ، ولماذا ؟ إن هذه البلاد عثمانية سيدها الحقيقي سلطان المسلمين وخليفتهم ، وقد فوض أمر إدارتها إلى محمد علي باشا وذريته على قاعدة مخصوصة ، اعترفت بها دول أوربا الكبرى ، وهي كما قال اللورد كرومر لم تكن محل خلاف ولا نزاع قط ، وقد كان يكتب على أوراق الحكومة (الحكومة المصرية) ، وأخيراً صار يطبع عليها بالعربية (الحكومة الخديوية) نسبة إلى شخص الخديوي ، وبالانكليزية حروف معناها (في خدمة سموه) ، فهذه الحكومة إذًا شخصية تابعة لشخص الخديوي ، ليس لأحد من رعيته عليه حق فيها ، والمسلمون هم الذين قاموا يطلبون منه أن يمنح البلاد الدستور الذي يجعل للأمة حق الشركة معه في حكم البلاد ، والقبط لم تطلب ذلك ، فكل ما ناله القبط من الوظائف الكثيرة هي فضل وإحسان من أمير مصر المسلم المتساهل ولم يكن مؤديًا لحقوق واجبة عليه فيه .

وأما المسلمون ، فإذا لم يكن لهم حقوق عليه بحسب شكل الحكومة الشخصي الذي أقرته الدولة الكبرى ، فيمكن أن يقال : إن لهم أن يطالبوه بحقوق يوجبها عليه دينه ، فيكون الرجاء في إجابتها منوطًا باعتقاده ووجدانه .

هذا هو الحق الذي يزهق به كل باطل ، وسنبين في النبذة الثالثة ما ينبغي أن يكون عليه الأمر في مصر من السلام والتساهل، والاتفاق بين جميع المقيمين فيها. ***

(النبذة الثالثة)

الإسلام دين وجنسية

الإسلام دين وجنسية اجتماعية وسياسية للمسلمين ، هذا هو الواقع ، وإن كرهه أقوام يودون أن يكون دينًا فقط لا رابطة بين أهله في الأمور السياسية ولا الاجتماعية ؛ لما لأولئك من المصلحة في ذلك ؛ وجنسيته واسعة تشمل المنافقين الذين يظهرون الإسلام ويسرون الكفر والإلحاد ، وتتسع لكل من يرضى بحكمه الذي هو رابطته السياسية ، فجيز استخدامهم في أكثر مصالح حكومته ، وقد ارتقى فيها غير المسلمين إلى منصب الوزارة في دوله العزيزة القوية التي لم يكن في الأرض من يقف في وجه قوتها كأبي إسحق الصابئ في الدولة العباسية ، فمثل شريعته في ذلك كمثل قوانين دولة النمسة مثلاً ، كل منهما جنسية سياسة يخضع لها شعوب مختلفون في اللغات والمذاهب والأديان ، ولكن بينهما فروقًا أهمها أن الفئة الغالبة في الجنسية الإسلامية السياسية ، وهي التي تدين بالإسلام تعتقد أن أصول شريعتها وبعض فروعها منزلة من عند الله ، وبعضها الآخر من اجتهاد الناس .

لا يضر من يشارك المسلمين في الخضوع لشريعتهم أن كانوا يدينون الله بهذا الخضوع وهو لا يدين لله به ، فإن حقوقه على المسلمين المكفولة بها تكون حينئذ مضمونة بقوة الحكومة في الظاهر وقوة الاعتقاد في النفس ، وحقوقهم عليه لا تكون مضمونة إلا في الظاهر فقط ، فالمسلم المتدين لا يأكل حق غيره وإن أمن عقاب الحكومة ، وغير المسلم قد يأكل حق المسلم المحكوم به إذا أمن العقاب ؛ لأن وجدانه لا يعارضه في ذلك ، إذا اعتقد أن الحكم لا يجب الخضوع له .

وتمتاز هذه الشريعة على جميع الشرائع والقوانين بأنها تخير من لا يدينون بها بين التحاكم إلى أهلها إن رضوا بذلك وبين التحاكم إلى أهل دينهم ، فهي باحترامها الحرية لا تكره أحدًا على عقيدتها وأعمالها الدينية ، ولا على أحكامها الشخصية ولا المدنية .

***

(حال المسلمين مع أوربة)

غلب على المسلمين الجهل بحقيقة الإسلام من حيث هو دين ، ومن حيث هو جنسية ، حتى رضوا بحكم الجاهلين والمارقين منهم ، فارتخت روابطهم كلها ، فسهل على ساسة أوربة الافتيات عليهم ، والنفث اللطيف في بقايا العقد التي تربط بعضهم ببعض ، وتنكيث قوى حبلهم من غير جلبة ولا ضوضاء كجلبة المؤتمر القطي والجرائد القبطية .

ذلك بأنها فتحت أقفال قلوبهم وأفكارهم ، وزينت لهم آدابًا غير آدابهم ، وشرائع غير شريعتهم ، وجنسيات غير جنسيتهم ، وسلطت بعضهم على بعض ؛ ليجذبه إلى ذلك من حيث لا يشعر المسلط ولا المسلط عليه . فهذه التعاليم التي تبثها فيهم تستل من نفوسهم كل شيء إسلامي برفق ولذة ، كما تستل الراح عقل شاربها ، ولو سلكت مسلك جرائد القبط وخطباء القبط في التوسل إلى ذلك لما زادت المسلمين إلا استمساكًا واعتصامًا بكل ما تريد أن يتركوه .

اللوم إغراء ، والمنازعة مدعاة المشاحة ، والتعصب مثار التعصب ، فكيف تصورت القبط أن تنال بهذه الجلبة على ضعفها ، ما تعلم أوربة أنها تعجز أن تناله بمثل ذلك على قوتها ؟ ؟

أما علموا أن من استعجل الشيء قبل أوانه ، عوقب بحرمانه ، إلا أنني أعتقد أنهم كانوا على مقربة من كل ما يطلبون ، وإن هذه الجلبة ما زادتهم إلا بعدًا عنه ، ولهذا قلت : إنهم لو صبروا واتبعوا منهاج الحكمة وسنن الاجتماع (كما كان يفعل زعيمهم ونابغتهم) لنالوا من المسلمين بالمسلمين كل ما أرادوا ولكن أبوا إلا أن يذكروا المسلمين بغبنهم ، ويدعوهم إلى الاجتماع والتشاور في أمرهم ، بتأليف مؤتمر يتبينون فيه من هم ، وما هي نسبتهم إلى غيرهم ، وما كانوا لولا هذه الحركة القبطية ليقدموا على ذلك .

قال بعض كتاب فرنسة : إن قطرًا إسلاميًّا قد انفصل برمته من مكة وهو تونس ، يعني أن جنسيته الإسلامية قد زالت ، لا أن أكثر مسلمي تونس قد خرجوا من الإسلام ، وتركوا الحج إلى البيت الحرام . وأنا أقول : إن الجنسية الإسلامية بمصر أضعف منها في تونس ، وقد بث دعاة الوطنية رأي الجنسية المصرية في طلاب جميع المدارس المصرية من أميرية وأهلية وأجنبية ، وهم الذين سيتولون جميع الأعمال العامة والوظائف ، فكان المنتظر أن تمحو نابتة المسلمين بأيديها ما بقي في ذلك من صبغة الإسلام ، حتى لا يبقى إلا اسم مصري ومصرية : الشارع المصري ، القانون المصري ، الحكومة المصرية ، المصلحة المصرية ... إلخ . ولكن القبط أبوا إلا أن يقولوا (قبطي وقبطية) ولم يحسبوا حسابًا لمقابلة المسلمين لهم على ذلك بقول : إسلامي وإسلامية .

أليس من المعقول أن يقول المسلم المصري : إننا قد تركنا جنسيتنا الإسلامية ، ونحن أكثر من أحد عشر مليونًا ؛ لأجل الاتحاد بنصف مليون من القبط لم نستفد ولن نستفد بالاتحاد شيئًا لم يكن لنا ، بل خسرنا وسنخسر كثيرًا مما كان لنا وحدنا ، فكيف رضي المغبون الخاسر ، ولم يرض الرابح الظافر ؟ أليس من الذل والهوان أن نرضى بالانتقال من إسلامية إلى (مصرية) ؛ ليكون ذلك مدرجة إلى الانتقال من (مصرية) إلى (قبطية) ، وإذا كانت هذه الجنسية المصرية التي انتحلناها تبعدنا عن سائر إخواننا المسلمين وهم يعدون بمئات الملايين ، ولا تقربنا من جيراننا القبط وهم نصف مليون ، فكيف تكون جنسية جديدة لنا ولم يتجدد لنا بها شيء ؟ صرنا نعد المسلم الشامي والحجازي دخيلاً فينا ، لا نسمح أن يدخل حكومتنا ، أو يشاركنا في مصالحنا لأجل أن يكون القبطي أخًا لنا ، له ما لنا وعليه ما علينا ، فأبعدنا ذاك ولم نستطع أن نقرب هذا ، فمن نحن إذًا وما هي جنسيتنا ؟

كان الأمير محمد إبراهيم قد عني باللغة العربية من دون سائر هذه الأسرة الخديوية ، فدخل عليه بعض أقاربه الأمراء ، فرآه ينظر في بعض الكتب العربية فلامه على ذلك وسأله عن سبب هذه العناية ، فأجابه : هل نحن إفرنج وهل يعدنا الإفرنج منهم ؟ قال اللائم : لا .. قال : هل يعدنا الترك منهم ؟ قال : لا .. قال : فهل الأفضل لنا أن لا يكون لنا جنس ؟ كلا .. إننا قد صرنا عربًا مصريين ، فالواجب علينا أن نعرف لغة أبناء جنسنا .

هذه هي الحكمة التي نطق بها الأمير محمد إبراهيم فحج بها لائمه . أفلا يسع القبط ما وسع الأسرة المالكية ، فيكونوا عربًا مصريين ؟ ويتركوا كلمة قبط في كل ما يتعلق بالحكومة والمصالح الدنيوية ، ويجعلوها خاصة بمجلسهم الملي وشؤونهم الدينية فيكونوا هم المفلحين ، فإن القبطية تصلح أن تكون جنسية دينية لهم إن أحبوا أن لا يمتزجوا بغيرهم من النصارى المتمصرين ، ولكنها لا تصلح جنسية سياسية دينية معًا ولا سياسية فقط ؛ إذ لا يمكن أن يرضى المسلمون أن يعودوا في مصر قبطًا ، ولا في بلاد الأعاجم وثنيين ومجوسًا وبوذيين ، فإذا كانوا يطلبون المساواة
حقيقة لا تمويهًا ، فليتركوا العصبية القبطية والجنسية القبطية والمطالب القبطية ، فإن كل شيء ينالونه بهذه النسبة وهذا اللقب يدفع المسلمين إلى الرجوع إلى الجنسية الإسلامية ، ويخشى حينئذ أن يخسروا بحق بعض ما ربحوه بغير حق .

لا يغرنكم أن المتعلمين منكم عددهم النسبي أكثر من عدد المسلمين كما تزعمون ، فالعبرة في المقاومة للكثرة الحقيقية لا للكثرة النسبية ، والمتعلمون من المسلمين أكثر من المتعلمين منكم على كل حال ، لا يغرنكم أن ثروتكم النسبية أوسع من ثروة المسلمين كما تقولون ، لا لأجل ما قلته في عدد المتعلمين بل لأن المسلمين إذا تعصبوا عليكم لا تستطيعون أن تزرعوا أرضكم إلا إذا جعلتم أكثر غلتها لهم ؛ لأنكم لا تجدون الزراعين والعاملين فيها إلا منهم ، فإذا علمتوهم التعصب والتكافل ، فإنهم يستطيعون أن يفقروكم بالاغتصاب الذي بدأ التفرنج ينفخ روحه في مصر .

إذا كنتم لا تدركون مغبة هذه الحركة التي قمتم بها ، فكيف خفي هذا الأمر الطبيعي عن أصحاب الجرائد السورية والإفرنجية ، وهم أعلم منكم بطبيعة الاجتماع وأخلاق الأمم ، فلم ينهوكم عن هذه الثورة القبطية التي تهدم ما بنوه في السنين الطوال من محاربة التعصب والانقسام الديني والطائفي في هذه البلاد ، فبفضل جهادهم وطبيعة التفرنج الذي ينصرونه ، قد صار كل ما للمسلمين في هذه البلاد متحركًا بحركة الاستمرار لا بالحركة الطبيعية الحقيقية التي لا يفضلون بها القبط ، بل القبط تفضلهم فيها .

نعم .. كان المسلمون يتحركون بحركة الاستمرار في كل ما هو إسلامي فأحدثت القبط لهم حركة طبيعية جديدة . ولكن الباعث عليها من الخارج لا من النفس ؛ لذلك ينتظر أن تكون قوة الدفع فيها ضعيفة ، وأن لا يطول عليها الأمد ، حتى تعود إلى حركة استمرارية لا قوة فيها ولا تأثير لها إلا إذا تجدد المحرك الدافع ، فمن مصلحة غير المسلمين أن يمنعوا تجدده لينالوا كل ما يؤملون بهدوء وسلام ، وإن كلمة واحدة من لجنة مؤتمر القبط التنفيذية تحل الإشكال ، وهي (قررنا أن لا نطلب من الحكومة شيئًا للقبط ، بل ندعها تختار الأكفاء لأعمالها برأيها واجتهادها ، وأن لا يذكر لفظ قبط ولا مسيحيين في المصالح الدنيوية) .

إنني أعتقد أن هذا الحل خير للقبط ولجميع المسيحيين في هذا القطر ؛ لأنهم يكونون هم الرابحين فيه ، وأن الأربح للمسلمين أن يحافظوا على جنسيتهم الإسلامية ، ولكنهم يرضون بإيثار غيرهم عليهم بمساواته بهم في بعض المصالح ، ورجحانه عليهم في بعض المرافق ، إذا هو ترك لهم بعض الخصائص التي صارت أعضاء أثرية أو كادت ، ولا يضره تركها لهم ، وهو يعلم أنها ستزول بالتدريج .

يظن كثير من القبط وغيرهم أن المسلمين لا يستطيعون أن يتحركوا حركة إسلامية ؛ خوفًا من أوربة المسيحية أن تسمح حينئذ للإنكليز بضم مصر إلى مستعمراتهم ، والتعجيل بمحو هذه الصبغة الإسلامية الحائلة التي أوشكت تزول من نفسها ، وأن يتركوا سنة التدريج في إزالتها ، وقد يصدق هذا الظن إذا هاج المسلمون على المسيحيين ، فاعتدوا على أموالهم أو أنفسهم ، وهذا ما لا يكون من مسلمي مصر ، فإن كانت القبط تحرك النعرة الإسلامية ؛ لظنها أن المسلمين بين أمرين لا ثالث لهما : إما السكوت فتنال القبط بجبنهم العلو عليهم ، وإما الثورة فتقضي إنكلترة القضاء الأخير على حكمهم ، فلتعلم القبط أن هنالك أمرًا ثالثًا أعدل وأقرب ؛ وهو أن يتعصب المسلمون لجنسيتهم الإسلامية كما يتعصب القبط سواء ، بلا ثورة ولا اعتداء ، وكيف يكون ذلك ؟

يحصون المستخدمين من القبط في دوائرهم ومزارعهم ، فيخرجونهم منها ويستبدلون بهم أبناء جنسهم ودينهم ، يقدم رجال الحكومة منهم المسلم على القبطي بمثل الطريقة التي امتلأت بها مصلحة سكة الحديد ومصلحة البريد وغيرهما بالقبط ، يؤلفون الجمعيات الاقتصادية والاجتماعية لمباراة القبط ومسابقتهم في الزراعة

وغيرها من طرق الكسب ، وحمل الفعلة والعمال من المسلمين على الاغتصاب عند الحاجة ، يفعلون هذا وأمثاله من غير ذكر للقبط ولا لغيرهم من المسيحيين إلا بخير ، فماذا تفعل إنكلترة المسيحية وأوربة المسيحية بهم في مثل هذه الحال ، وما هي من المحال ، ألا يكون هذا ربحًا للمسلمين وخسارًا على القبط من غير خطر ولا سوء عاقبة ؟ بلى .. فالخير للقبط وغيرهم أن يعلموا بما ارتأيته ، ولو خرج زعيمهم النابغة من قبره الآن لما أشار عليهم بغيره ، اللهم إلا أن يكونوا مدفوعين من الإنكليز إلى ما عملوا ، آخذين منهم ميثاقًا غليظًا على إجابتهم إلى ما طلبوا ، وهذا لا يعقل أن يصدر من الحكومة الإنجليزية ، وإنما يقال : إن بعض القسيسين والسياسيين وعدوهم لينفذن لهم ذلك ، فإن ظهر له أثر عملي اضطر المسلمون أن يعتصموا برابطتهم الإسلامية ؛ لئلا يصيروا بعد سنين قليلة أجراء وفعلة ، ليس لهم في البلاد التي كانت لهم وحدهم شأن ، لا في الحكم ولا في غير الحكم .

ها أنا ذا ؛ قد حللت المسألة تحليلاً ، وفصلتها بسنن الاجتماع البشري تفصيلاً ، واضطررت أن أكرر بعض المعاني ؛ لأجل أن تستقر في الأذهان ، والنتيجة الطبيعية محصورة في أحد أمرين كما علم من كلامنا آنفًا : إما استمرار القبط على مطالبهم القبطية ، ورجوع المسلمون إلى جنسيتهم الإسلامية ، ومقاومة القبط بالوسائل الاجتماعية والأدبية . وإما رجوع القبط عن هذه النزعة الدينية وسكوتهم منذ اليوم عن مطالبهم ، وحينئذ يبقى المسلمون على ما كانوا عليه من التساهل والدعوة إلى الوطنية والجنسية المصرية التي يفضلون بها القبطي على المسلم غير المصري وإن تمصر ، والأمر الثاني : هو الذي يفضله الإفرنج وجميع المسيحيين واليهود في هذه البلاد ؛ لأنه غرس أيديهم وغرضهم من جهادهم ، ومثلهم في ذلك جميع المتفرنجين من المسلمين ، وسنبين في النبذة الرابعة مسألة يوم العطلة بالدلائل والبراهين .

***

(النبذة الرابعة)

العيد الأسبوعي في الملل الثلاث

لكل أمة من الأمم الثلاث -الإسلامية واليهودية والنصرانية- يوم في الأسبوع ، تجتمع فيه للعبادة وصلة الرحم وزيارة الأصدقاء ما لا تجتمع في غيره ، فهو عيد ملي لها في كل أسبوع ، وشعار من شعائرها الدينية والاجتماعية التي يمتاز به بعضها عن بعض ، فلا تترك الأمة منها شيئًا من خصائص يومها للأخرى إلا إذا رضيت أن تكون منها مكان التابع من المتبوع والمقتدي من الإمام ، وينقص بما تتركه من مقوماتها ومشخصاتها الملية بقدر ما تتركه ، فيضعف ارتباطها واعتصامها الذي به كانت أمة واحدة ، ومتى سهل على الأمة ترك ما به كانت أمة ، فاحكم عليها بالفناء والزوال ، ولا سيما إذا كانت بجوار أمة قوية تتعمد سلب استقلالها ، وتتوخى تسخيرها لمنافعها أو جعلها غذاء لها .

للمسلمين يوم الجمعة ثبتت خصوصيته بنص كتابهم القرآن وسنة نبيهم عليه الصلاة والسلام وعمل سلفهم الصالح ، ولليهود يوم السبت بنص كتابهم التوراة وعمل سلفهم من عهد موسى صلى الله عليه وسلم ، وللنصارى يوم الأحد برأي بعض رؤساء الكنيسة لا بنص من المسيح عليه الصلاة والسلام ولا من حواريه في الإنجيل ، ولا في الرسائل التي يطلق على مجموعها العهد الجديد ، وإن العهد الجديد مبني على أساس العهد العتيق الذي هو مجموع كتب اليهود من الأسفار المنسوبة إلى سيدنا موسى ، والكتب المنسوبة إلى أشهر أنبياء بني إسرائيل عليهم السلام ، وفي الإنجيل أن المسيح عليه السلام قال : ما جئت لأنقض الناموس وإنما جئت لأتمم ، والناموس هو شريعة موسى ، ولكن النصارى نقضوه بالتأويل لجمل قالها بولس في رسالته لأهل غلاطية ورسالته لأهل رومية .

قال بعض علماء البروتستانت : إن الناموس يطلق على شريعة موسى الأدبية والطقسية والسياسية ، أما الشريعة الأدبية فمختصرها الوصايا التي أنزلها الله على موسى في لوحين من حجر ، وأما الناموس الطقسي أو ناموس الشعائر الدينية ، فكان دستورًا لعباده العامة والخاصة ، وبه تعرف كيفية الذبائح والصيام والتطهير والصلاة والأعياد ، ويتدرج إلى الناموس السياسي الذي أفرز شعب الإسرائيليين من جميع الشعوب المجاورة ، ولما كان ناموس الشعائر هذا يشير إلى المسيح ؛ فلذلك ألغي عند إتيانه . اهـ المراد بحروفه . والعبرة فيه أن الوصية في التوراة بحفظ يوم السبت من الشريعة الأدبية المقارنة لتوحيد الله تعالى وعدم الشرك به ، وللنهي عن القتل والزنا والسرقة ، فهي لم تنسخ بمجيء المسيح . وكيف تنسخ به هذه الوصية وهي ركن من أركان الدين وقواعده الأساسية ، ونطق العهد العتيق بتقديس يوم السبت في الكلام عن مبدأ الخلق والتكوين .

جاء في الفصل الثاني من سفر التكوين (2 وفرغ الله في اليوم السابع من عمله الذي عمل فاستراح في اليوم السابع من جميع عمله الذي عمل 3 وبارك الله اليوم السابع وقدسه ؛ لأنه فيه استراح من جميع عمله الذي عمل الله خالقًا) ثم أكد على لسان موسى تأكيدًا ، وشدد في حفظه وتقديسه وترك العمل فيه تشديدًا .

جاء في سفر الخروج (16 : 23 فقال لهم (موسى) هذا ما قال الرب : غدًا عطلة سبت مقدس للرب . اخبزوا ما تخبزون واطبخوا ما تطبخون ، وكل ما فضل ضعوه عندكم ليحفظ إلى الغد - إلى أن قال - لا يخرج أحد من مكانه في اليوم السابع 30 فاستراح الشعب في اليوم السابع) .

(وفيه من الوصايا) (20 : 8 اذكر يوم السبت لتقديسه 9 ستة أيام تعمل وتصنع جميع عملك . وأما اليوم السابع ففيه سبت للرب إلهك . لا تصنع عملاً ما أنت وابنتك وعبدك وأمتك وبهيمتك ونزيلك الذي دخل أبوابك 11 لأن في ستة أيام صنع الرب السماء والأرض والبحر وكل ما فيها ، واستراح في اليوم السابع لذلك بارك الرب يوم السبت وقدسه) ونحوه في 23 : 12 و34 : 21 منه .

وفي تثنية الاشتراع من الوصايا أيضًا (5 ، 12) احفظ يوم السبت لتقدسه ، كما أوصاك الرب إلهك 13 ستة أيام تشتغل وتعمل جميع أعمالك 14 وأما اليوم السابع فسبت للرب إلهك ، لا تعمل فيه عملاً ما أنت وابنك وبنتك وعبدك وأمتك وثورك وحمارك وكل بهائمك ونزيلك الذي في أبوابك ؛ لكي يستريح عبدك وأمتك مثلك .

وفي الفصل الرابع من أرميا تأكيد عظيم الوصية بيوم السبت ، ووعد لهم بالجزاء على ذلك في الدنيا بدخول ملوك ورؤساء مدينة أورشليم وتسكن إلى الأبد ، وتجلب إليها الذبائح والمحرقات واللبان ، ثم قال في آخر الفصل : (27 ولكن إذا لم تسمعوا لي لتقدسوا يوم السبت ؛ لكيلا تحملوا حملاً ولا تدخلوا في أبواب أورشليم يوم السبت ، فإني أشعل نارًا في أبوابها فتأكل قصور أورشليم ولا تطفئ) ا . هـ وأرميا بقوله حكاية عن الرب .

وأما الوعيد في الأسفار المنسوبة إلى موسى على مخالفة هذه الوصية فشديدة جدًا ، ففي الفصل الحادي والثلاثين من سفر الخروج ما نصه : (12 وكلم الرب موسى قائلاً : وأنت تكلم بني إسرائيل قائلاً 13 سبوتي تحفظونها ؛ لأنه علامة بيني وبينكم في أجيالكم لتعلموا أني أنا الرب الذي يقدسكم 14 فتحفظون السبت ؛ لأنه مقدس لكم ، من دنسه يقتل قتلاً ، إن كل من صنع فيه عملاً ، تقطع تلك النفس من بين شعبها 15 ستة أيام يصنع عمل ، وأما اليوم السابع فيه سبت عطلة مقدس للرب ، كل من صنع عملاً في يوم السبت يقتل قتلا 16 فيحفظ بنو إسرائيل السبت ؛ ليصنعوا السبت في أجيالهم عهدًا أبديًّا 17 هو بيني وبين بني إسرائيل علامة إلى الأبد ؛ لأنه في ستة أيام صنع الرب السماء والأرض ، وفي اليوم السابع استراح وتنفس) ا.هـ .

وفي أول الفصل الخامس والثلاثين منه (1 وجمع موسى كل جماعة بني إسرائيل وقال لهم هذه الكلمات التي أمر الرب أن تصنع 2 ستة أيام عمل يعمل ، وأما اليوم السابع ففيه يكون لكم سبت عطلة مقدس للرب ، كل من يعمل فيه عملاً يقتل 3 لا تشعلوا نارًا في جميع مساكنكم يوم السبت) .

وفي الفصل الخامس عشر من سفر العدد ؛ أنه وجد رجل في البرية يحتطب (35 فقال الرب لموسى قتلاً يقتل الرجل ، يرجمه بحجارة كل الجماعة خارج المحلة) فرجموه .

هذه هي النصوص التي عليها مدار تقديس يوم السبت في العهد القديم ، وكان عليها المسيح والمؤمنون به ، كما يؤخذ من العهد الجديد ، ففي قصة الصلب أن المؤمنين والمؤمنات لم يخرجوا لأجل سيدهم الذي تركوه مساء الجمعة مصلوبًا حسب رواية الأناجيل الأربعة ، ولكن مريم المجدلية ومريم أم يعقوب وسالومة ذهبن صباح الأحد للبحث عنه .

إن المسيح عليه السلام جاء مصلحًا في اليهود ، مزحزحًا لهم عما كانوا عليه من الجمود ، ولذلك أباح الأعمال الضرورية والخيرية في يوم السبت فقط ، ولم يأمر بتقديس يوم الأحد ولا غيره ، في أول الفصل الثاني عشر من إنجيل متى ؛ إن التلاميذ لما جاعوا وأكلوا السنبل يوم السبت ، قال الفريسيون للمسيح : إن تلاميذك يفعلون ما لا يحل فعله في السبت 3 فقال : أما قرأتم ما فعله داود حين جاع هو والذين معه 4 كيف دخل بيت الله وأكل خبز التقدمة الذي لم يحل أكله له ولا للذين معه ، بل للكهنة فقط ... إلخ ما ذكره ، وفيه ذكر مثل يفهم منه أن الضروريات كانت تحل عندهم وهو (أي إنسان منكم يكون له خروف واحد ، فإن سقط هذا في السبت في حفرة ، أفما يمسكه ويقيمه ...) ثم قال إذاً يحل فعل الخير في السبوت.

والقصة مذكورة في آخر الفصل الثاني من إنجيل مرقص أيضًا ، وفيها أن داود أكل وأطعم الذين كانوا معه ، وأن المسيح قال : (السبت إنما جعل لأجل الإنسان لا الإنسان جعل لأجل السبت) وتتمتها في أول الفصل الثالث منه وفي أول الفصل السادس من إنجيل لوقا بنحو ما تقدم ، وفي الفصل الثالث عشر منه ؛ أنه أبرأ في السبت امرأة كان فيها روح ضعف ، فأنكر ذلك عليه رئيس المجمع فأجابه المسيح (15 وقال : يا مرائي ألا يحل كل واحد منكم في السبت ثوره أو حماره من المذود ويمضي به ويسقيه 16 وهذه وهي ابنة إبراهيم قد ربطها الشيطان ثماني عشرة سنة ، أما كان ينبغي أن تحل من هذا الرباط في يوم السبت) .

وفي الفصل الخامس من إنجيل يوحنا أنه شفي مريضًا وأمره بالذهاب ، فحمل سريره وذهب ، فأنكرت اليهود عليه ، ولما علموا أنه هو الذي أبرأه عزموا على قتله ؛ عملاً بحكم التوراة ، قال يوحنا : (18 فمن أجل هذا كان اليهود يطلبون أكثر أن يقتلوه ؛ لأنه لم ينقض السبت فقط ، بل قال أيضًا : إن الله أبوه معادلاً نفسه بالله) .

فقد صرح يوحنا بأنه نقض يوم السبت ، ولكن في عمل الخير ، فالذي يتبع المسيح حقيقة يترك عمل الدنيا يوم السبت إلا ما كان ضروريًا ، ويجعل كل عمله برًّا وخيراً ، وأما استحلال كل عمل يوم السبت وتحريم العمل يوم الأحد فهو من تقاليد الكنيسة ؛ لأجل مخالفة اليهود في شعائرهم وتقاليدهم ، ويعللون ذلك بأن يوم الأحد قد صارت له مزية ، ليست ليوم السبت بقيام المسيح فيه ، وسماه بولس وغيره يوم الرب ، ويمكن أن يجابوا بأن هذه المزية لا تقتضي تحريم العمل فيه ، ولم لا تقولون : إن ليوم الجمعة مزية بوقوع الصلب فيه على حسب اعتقادكم ، وبه كان فداء البشر وخلاصهم واحتمال اللعنة عنهم ، فهو أجدر بأن يترك العمل فيه .

روت الجرائد أن القس أخنوخ فانوس خطيب الحركة القبطية أثبت في المؤتمر القبطي ؛ أن من يعمل يوم الأحد عملاً يقتل ، وكأنه ذكر ما قلناه آنفًا عن العهد العتيق في تقديس يوم السبت وحوله إلى يوم الأحد ، والنصوص لا تقبل التحول ، فإن لفظ السبت قد تكرر مراراً وتكرر ذكر علته ، وهي علة لا توجد في غير السبت ، وقد جعلها العهد العتيق عهدًا أبديًا بين الرب وبين عباده المخاطبين بها ، والأبدي لا ينسخ ولا ينقض ، ولنا في هذا المقام مسائل :

(1) أن العقوبة المترتبة على ترك تقديس يوم السبت وهي القتل والرجم هي من الناموس الطقسي أو السياسي ، وقد قلتم : إن هذا قد نسخ بظهور المسيح .

(2) إذا كان هذا العقاب لم ينسخ ، وإنما نسخ يوم السبت بيوم الأحد ، فصار له حكمه ، فلماذا لا نرى حكومة من الحكومات المسيحية تقتل من يعمل يوم الأحد رجمًا بالحجارة كما فعل موسى ، هل تركت جميع الحكومات المسيحية هذا الحكم ، وتريد أن تقيمه أنت يا أخنوخ في مصر .

(3) إن القتل جزاء دنيوي ، فإذا تركه الحكام في الدنيا ، فهل يكونون تاركين لنصوص دينهم فاسقين منه أم لا .

(4) إذا ترك هذا العقاب في الدنيا ، فهل له بدل في الآخرة أو يوم الدين (أو الدنيوية كما تعبرون) أم لا ، فإذا لم يكن له بدل ، فلماذا يهول به أخنوخ أفندي في خطبته .

(5) إذا كان العمل في يوم الأحد جريمة ، يستحق صاحبها القتل بالرجم كالزاني عند اليهود ، وقد نسخت النصرانية رجم الزاني ولم تنسخ رجم العمل في يوم الأحد ؛ لأنه أقبح عندها ، فهل جهل ذلك بطارقة القبط وغيرهم من رؤساء الديانة النصرانية أم علموه ؟ وإذا كانوا علموه ، فلماذا تركوا النهي عن هذه المعصية الكبرى ، وسمحوا لأبناء دينهم بالعمل في الحكومة المصرية وبغير ذلك من الأعمال .

(6) إذا كان جميع حكام النصارى في ممالكهم ، وجميع رؤساء الدين المسيحي في مصر وما يشابهها من البلاد ، قد تركوا هذه النصيحة الدينية عن علم أو غير علم كما يفهم من كلام الخطيب المفوه أخنوخ أفندي ، فلماذا ترك هو ذلك أيضًا ، وقد خصه الله بهذا العلم وهذه الغيرة على الدين ، فلم يظهر علمه ونصحه إلا في هذه الأيام ؟ ؟

إن مجال القول في هذا الباب واسع ولا فائدة في التطويل فيه ، والأمر الذي لا مراء فيه هو الواقع ؛ وهو أن لكل ملة من الملل الثلاث يومًا ، وأن المسلمين واليهود من النصوص الدينية على يومهم في كتبهما ما ليس للنصارى مثله ، ولا يتحول أحد عن يومه إلا في بعض الأمور التي يضطر فيها إلى اتباع من هو أقوى منه ، وقد اتبع النصارى المسلمين في الحكومات الإسلامية ؛ كحكومة مصر في ترك العمل يوم الجمعة ، كما اتبع المسلمون حكومات النصارى في ترك عمل الحكومة يوم الأحد في مثل روسية . وقد أحست القبط بأن الاحتلال أخرج حكومة مصر عن كونها حكومة إسلامية ، بل جعلها مسيحية أو كاد ؛ ولذلك طلبوا أن يترك فيها العمل يوم الأحد .

ليس سعي هذه الطائفة الحية المعتصمة بمقوماتها الملية إلى هذا من مبتكرات مؤتمرها الجديد ، بل هو سعي قد صار قديمًا ، وكادوا بإلحاحهم فيه على المحتلين ، يذهبون بحلمهم ، ويرفعون درجة الحرارة في دمهم البارد إلى درجة الغليان .

استأذن بعض وجهائهم مرة على مستر دنلوب وكان كاتب السر لنظارة المعارف ، فظن دنلوب أن له شغلاً يتعلق بالمعارف ، فلما أذن له ، طفق يتكلم عن وجوب ترك الحكومة العمل في يوم الأحد دون الجمعة ، ويحثه على السعي لذلك حتى غضب ، وقال له : بأي حق أم بأية صفة غير نظارة الحكومة الأساسي ، قم فاخرج من هنا .

إن ما عجز عنه هذا الوجيه الغيور ، كاد يظفر به ذلك النابغة المشهور ، فقد كان أقنع مستر سكوت المستشار القضائي ولورد كرومر بالابتداء بذلك في نظارة الحقانية ، وأمر المستشار بترك العمل في المحاكم يوم الأحد ، فترك أيامًا ثم عاد الأمر كما كان بسعي الأستاذ الإمام وإقناعه اللورد ومستر سكوت بسوء مغبة هذا التغيير ، كما كان دأبه في أمثال هذه الأمور .

وفي العام الماضي كثر خوض الجرائد الأوربية المصرية وبعض جرائد المسيحيين العربية في هذا المسألة ، وتحدثت بوجوب تقرير الحكومة المصرية للعيد الأسبوعي وجعله إجباريًّا للحكومة والأمة ، وكانت تحوم حول يوم الأحد لترجحه على غيره ، فتدندن وتجمجم تارة وتبين تارة أخرى ، وكانت جريدة الأخبار الغراء تختار صفوة أقوال تلك الجرائد في ذلك ، وهي هي الجريدة التي تنصر ببراعتها دينًا على دين ، وحزبًا على حزب ، وطائفة على طائفة وأمة أو دولة على أخرى ، من غير أن يكتب صاحبها كلمة واحدة بإمضائه ، أو يصرح بأن ذلك من مذهبه وآرائه ، وإنما ينال ما يريد بعناوينه ومختاراته (كالسيل يقذف جلمودًا بجلمود) .

إنني أرفع صوتي مشيدًا بالثناء على جريدة الأخبار وجرائد القبط والإفرنج وسائر جرائد النصارى التي تؤيد ترجيح يوم الأحد على يوم الجمعة وترجيح كل ما ينسب إلى ملتهم على غيره ، أثني على أصحاب هذه الجرائد وكتابها بالارتقاء الملي ، والجهاد الأدبي الذي يجعلون به ملتهم قدوة الملل ، وقومهم سادة الأقوام ، وأي ارتقاء أعلى من ارتقاء العدد القليل ، يطلب فينال ما لم يكن له من العدد الكثير ، وإذا شعر خصمه بأنه قد هوجم لإزالة مقوماته ومشخصاته القومية ، ونسخ شعائره وتقاليده الملية ، وأراد الدفاع عن نفسه ، والمحافظة على دينه وجنسه ، جعل متعصبًا مذمومًا بمدافعته ومهاجمته ، متساهلاً محمودًا في مهاجمته .

كان الغالب على المسلمين أن لا يشعروا بما يناله غيرهم منهم ؛ لأن ذلك يجري بالهدوء ولطافة النسمات ، وهيمنة العاشقين في الخلوات ، والنائم المستغرق لا توقظه إلا الصيحات والصاخات . ألم تر أن المسيحيين الغيورين قد أقنعوا كثيراً من تجار المسلمين بترك العمل في يوم الأحد والاشتغال في يوم الجمعة ؟ وهل يستطيع جميع المسلمين أن يقنعوا مسيحيًّا واحدًا بترك العمل في يوم الجمعة والاشتغال في يوم الأحد لا لا ولماذا ؟ أليس لأن المسيحيين أعرف من المسلمين بقيمة المحافظة على الشعائر والمقومات الملية ، وأقدر في ميدان المجاهدة الاجتماعية والأدبية ، بلى وليكونن الظفر لهم في كل ما يريدون إلا أن يقتدي بهم في ذلك المسلمون فحينئذ تكون العزة في كل مكان للكاثر .

يظن بعض الجاهلين منا أن أمر عمل الحكومة في يوم الجمعة سهل ، وأنه لا ينافي الدين في شيء ، إذا أمكن للمسلم أن يؤدي فرض الجمعة ، لذلك أختم هذه النبذة ببعض ما ورد في الجمعة .

(1) قال الله تعالى :] يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ [(الجمعة : 9) فأوجب الله تعالى السعي إلى الصلاة ، وترك البيع في وقتها . ومثل البيع غيره من الكسب والأعمال التي تحول دون هذه الفريضة ، وإن كانت من أعمال البر ، وورد في الأحاديث من التغليظ على ترك الجمعة ما لم يرد في عبادة أخرى ؛ ومنه : (إن من تركها ثلاث مرات طبع الله على قلبه) ، وفي رواية : (فقد نبذ الإسلام وراء ظهره) .

(2) ورد في غسل الجمعة أحاديث متعددة صحيحة وحسنة ، من أشدها تأكيدًا حديث : (غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم) رواه مالك وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وحديث غسل يوم الجمعة واجب كوجوب غسل الجنابة ؛ رواه الرافعي عن أبي سعيد الخدري بسند صحيح .

(3) التبكير إلى المسجد ، قال صلى الله عليه وسلم : (من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة) أي غسلاً تامًّا مثل غسل الجنابة لأجل الجمعة (ثم راح) أي إلى المسجد (في الساعة الأولى ، فكأنما قرب بدنه) أي كأنما تصدق عليه بجمل أو ناقة . (ومن راح في الساعة الثانية ، فكأنما قرب بقرة . ومن راح في الساعة الثالثة ، فكأنما قرب كبشًا . ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة . ومن راح في الساعة الخامسة ، فكأنما قرب بيضة . فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر) رواه البخاري ومسلم وغيرهما ، وفي فضيلة البكور أحاديث وآثار كثيرة .

ولا يتيسر الغسل والتبكير إلى المسجد مع الاشتغال في دواوين الحكومة فلا شك أنها عائق عن هذه الأعمال الدينية المؤكدة .

(4) يوم الجمعة عيد ملي لنا في مقابلة يومي السبت والأحد لأهل الكتاب ففي حديث الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه ، فهدانا الله له ، فالناس لنا فيه تبع ؛ اليهود غدًا والنصارى بعد غد) وفي معناه أحاديث أخرى ، وفي بعضها التصريح بتسمية عيدًا . وفي مسند الشافعي وغيره أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم : (هذه الجمعة فضلت بها أنت وأمتك ، فالناس لكم فيها تبع ؛ اليهود والنصارى) ، وفي رواية لابن أبي شيبة أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم : (تكون عيدًا لك ولقومك من بعدك ويكون اليهود والنصارى تبعًا لك) ، فهل يرضى مسلم جعله الله ورسوله متبوعًا في الجمعة أن يتركها ويكون تابعًا لغيره في يوم عيده الديني ؟ وهذا أمر مشهور عند المسلمين ، حتى قال الشاعر :

عيد وعيد وعيد صرن متجمعة وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة

ولولا خشية السآمة على القارئين لأطلت في هذه المسألة ، وقد ظهر بهذه الإشارات الوجيزة أن يوم الجمعة عيدنا الملي ، فلا نعدل به غيره ولا نستبدل به سواه ، وإلا كنا تاركين لشعائرنا ، جانين على ديننا وجامعتنا ، وأما علة تمييزه ؛ فقد ورد من بيانها في الأحاديث الصحيحة أن الله تعالى خلق فيه آدم ، وفيه تقوم الساعة ، أي ينبغي لنا أن نشكر الله في هذا اليوم على خلقه إيانا ، ونستعد فيه ليوم لقائه .

إن أهل كل ملة من الملل الثلاث ، يحافظون على يوم عيدهم الأسبوعي جهدهم ، يقول بعض الناس : إن من مصلحة الأمة أو البلاد أن يتفق أهلها على يوم ، يتركون فيه الكسب والعمل في الحكومة والمصالح ؛ لأجل اتحاد الأمة وتقوية الروابط الاجتماعية بينها ، نقول : نعم .. وإن البلاد المصرية مؤلفة من المسلمين وهم الأكثر ، ومن النصارى واليهود وفيها بعض الوثنيين والبابية ، والجميع لا يزيدون على ثمانية في المئة ، فهل من العدل ترجيح يوم الأحد عشر مليونًا أم ترجيح يوم من أيام الملل التي يتألف منها بقية المصريين ، وهم لا يكادون يعدون مليونًا واحدًا .

الأمر ظاهر ، والصواب واضح . ولكن بعض الفئات القليلة حسب أن الفئة الكبيرة قد مات شعورها الملي ، وتقطعت روابطها الاجتماعية ، فصار يسهل أن تكون تابعة لا متبوعة ، وقد يقوم الدليل على صحة هذا القول من أفعال الكثيرين الذين قطعوا الروابط القديمة ؛ ليستبدلوا بها الرابطة الوطنية ، فهدموا بناءهم القديم ولم يقدروا على إقامة هذا البناء الجديد (الوطنية) إلا في مخيلات بعض الشبان ، السواد الأعظم من الأمة المصرية لم يفهموا حقيقة هذه الوطنية إلى اليوم ، فالتعجيل بالقضاء على شعائرها الملية ، بمثل هذه الصيحة القبطية ، مما يزيد استمساكها بها كما تقدم .

هذا ما أحببت بيانه في هذه المسألة ، وسأبحث في النبذة الخامسة من هذا المقال في مسألة التعليم الديني . إن شاء الله تعالى .

***

(النبذة الخامسة)

التعليم الديني في مدارس الحكومة(4)

لجميع الحكومات المدنية مدارس ، ولا نعرف حكومة منها تعلم في مدارسها دينين فأكثر أو أديان رعيتها ، ولا مذهبين فأكثر من مذاهب الدين الواحد فيها .

في البلاد الروسية أكثر من عشرين مليونًا من المسلمين ، وفيها كثير من اليهود، ولا يلقن في مدارس حكومتها إلا المذهب الأرثوذكسي من مذاهب النصرانية ؛ لأنه مذهب الحاكم العام وأكثر الأهالي ، بل الحكومة الروسية تضيق على المسلمين في مدارسهم الدينية ، فلا تسمح لهم أن يعلموا فيها كما يحبون ويعتقدون ، وقد رأينا بعض العلماء الذين نفتهم من بلادهم وأخرجتهم من ديارهم وأقوامهم ، ولا ذنب لهم إلا التعليم الذي يرقي التلاميذ المسلمين .

وفي الجزائر البريطانية كثير من الكاثوليك ، ولا تسمح الحكومة لهم بأن يلقنوا مذهبهم في مدارسها ، بل المذهب الذي يدرس فيها هو مذهب البرتستانت الذي عليه ملك الإنكليز وأكثر الشعب الإنكليزي ، فهل تسمح هذه الحكومة الحرة بأن يدرس في مدارسها دين اليهود من رعاياها ، وهي لا تسمح بتدريس مذهب الكاثوليك من مذاهب دينها ؟ ولا نشرح ما يشترط على ملك الإنكليز أن يقوله عند تتويجه من الطعن في الكاثوليكية والبراءة منها ، ولا منع الحكومة الإنكليزية الكاثوليك من إظهار بعض شعائر مذهبهم في عيد الفصح أو غيره ، وقس على ذلك سائر دول أوربة .

وفي البلاد العثمانية من الأديان والمذاهب،ما لا يوجد في غيرها ، ولكن دين الدولة الرسمي هو الإسلام ومذهبها هو الحنفي،فهي لا تسمح أن يدرس في مدارسها غير المذهب الحنفي من المذاهب الإسلامية دع الأديان الأخرى،ولم يكن الحنفية هم أكثر مسلمي البلاد العثمانية ، وإنما كثرتهم في البلاد العربية الدولة نفسها .

---

(4) مجلة المنار : المجلد 14 ، الجزء 3 ، ص 201 ، ربيع أول 1329 ، مارس 1911 .

كانت البلاد المصرية ولا تزال بلاد عثمانية ، لم تتنازع إنكلترة ولا غيرها من الدول في ذلك . وإنما فوضت الدولة أمر إدارتها إلى محمد علي الكبير وذريته بشروط منصوصة في الفرمانات التي يولي بها السلطان العثماني كل خديوي من هذه الذرية ، وكان مذهب محمد علي وذريته هو المذهب الحنفي ، فلما صار للحكومة المصرية مدارس رسمية كسائر الحكومات المنظمة ، جعلت تعليم الدين فيها خاصًا بالمذهب الحنفي على قلة الحنفية في هذا القطر ، فإن أكثر أهله شافعية ويليهم في العدد المالكية والحنفية العدد الأقل ، ولولا الحكومة وحصرها الوظائف الدينية في الحنفية ، لكان وجود الحنفي في هذا القطر أندر من وجود الشافعي أو المالكي أو الحنبلي في بلاد الترك ، إلا من يرحلون إلى الأزهر لتلقي العلوم الإسلامية فيه ثم يعودون إلى بلادهم .

من المعقول أن يرجح دين الحاكم العام ومذهبه على غيره ، فيكون هو الذي يدرس في مدارس حكومته دون سواه ، ومن المعقول أيضًا أن يرجح مذهب السواد الأعظم من الأمة على مذهب الحاكم العام ، وأن يترك هو مذهبه إلى مذهب الجمهور ، وإذا اتفق أن استولى حاكم على شعب مخالف له في الدين ، فمن المعقول أن يترك للشعب حريته الدينية ولا يصادره فيها ، ولا يعقل أن يرضى الشعب بإتباع دين الحاكم المتغلب باختياره ، كما يرضى باتباع مذهبه إذا كان موافقًا له في أصل الدين ، إلا إذا كان الخلاف في المذهب قويًا ، يتناول ما يعد من الأصول كمذاهب النصرانية وبعض المذاهب الإسلامية .

وأما الذي لا يوزن بميزان العقل ، ولا يقاس بمقياس المصلحة ، ولم ينص في شرع ولا قانون ، ولم يقل به فيلسوف ولا مجنون ، ولم تفعله حكومة من حكومات الأرض ، فهو ما يطالب به مؤتمر القبط الحكومة المصرية . حكومة شكلها إسلامي ، حاكمها العام مسلم ، تعترف الدول كلها أنها تحت سيادة خليفة المسلمين رعيتها أكثر من تسعة أشعارهم من المسلمين ، والباقون لهم عدة أديان ومذاهب . تطالب هذه الحكومة بأن يدرس في مدارسها دين غير دين الحاكم العام ، والسواد الأعظم من أهل البلاد ! !

إذا كان هذا من الحق والعدل والمساواة كما تدعي القبط ، فالواجب على الحكومة الخديوية أن تدرس في مدارسها كل دين ومذهب ، يتبعه فريق من أهل بلادهم كاليهودية بمذهبيها الكبيرين والنصرانية بمذاهبها الثلاث . والإسلامية بمذاهبها في الأصول والفروع : مذهب السنة ومذهب الشيعة ومذهب الإباضية ، والمذاهب الأربعة في الفروع ، وإلا فما هي مزية القبط على اليهودية ؟ وأي مذهب من مذاهبهم يرجح على الآخر ، إذا لم تدرس المذاهب كلها ؟ .

تقول القبط : إن لنا من الحقوق في هذه الحكومة ما ليس لغيرنا ؛ لأننا سكان البلاد الأصليين ، ويجيبهم المسلمون على هذا بأربعة أجوبة :

(1) إننا لا نسلم أنكم سكان البلاد الأصليين ، وسلالة الفراعنة المستكبرين ، وقد صرح المسلمون بهذا ، وأيدوه بأقوال مؤرخي الإفرنج .

(2) إذا سلمنا أنكم من سلالة قدماء المصريين ، فإن لنا أن نتبع فيكم سنة أرقى الحكومات المسيحية علمًا وعدلاً وحرية في سكان بلادها الأصليين ، وهي حكومة الولايات المتحدة ، فهل ترضون أن تكون حقوقكم في هذه البلاد كحقوق هنود أمريكة في حكومتها الآن ، وهم أهلها الأصلاء بغير خلاف ؟

(3) إنكم تقولون : إن أكثر مسلمي هذه البلاد منكم وأقلهم من العرب والترك والشركس ، فلا مزية لكم في هذا النسب الشريف على جمهور المصريين المسلمين ، ولهم المزية عليكم بكثرتهم ، وكون الحاكم العام من أهل دينهم ، وذلك سبب للترجيح متبع في الحكومات المسيحية الراقية .

(4) إن طول زمن الإقامة في بلد لا يقتضي التفضيل في الحقوق ، وقصره لا يقتضي الحرمان من شيء منها ، متى كان القوم الذين طالت مدتهم أو قصرت من أهل البلاد المقيمين فيها خاضعين لشريعتها وقوانينها ، نعم .. إن الحكومات قد حددت في هذا العصر الزمن الذي يكون فيه الغريب عنها وطنيًا داخلاً في جنسيتها السياسية . وقد بالغت مصر في ذلك مالم تبالغ الحكومات الراقية ، فجعلت المدة التي يصير فيها الغريب مصريًا خمس عشرة سنة . فهذه الحكومة الإسلامية تجعل لأدنى أجير قبطي من الحقوق في بلادها ما لا تجعله لأعظم أمير من شرفاء المسلمين يقيم فيها خاضعًا لحكومتها ، قبل أن تتم له تلك المدة (15سنة) فيها ، ومن نال هذه الجنسية بشرطها كان له من الحقوق مثل ما لغيره من المصريين ، سواء كانوا من آل فرعون الذي لعنه الله ، أم كانوا من قوم موسى الذي كلمه الله .

كان بنو إسرائيل دخلاء في مصر وفضلهم الله تعالى في كتبه على آل فرعون ، ثم فضل الله تعالى العرب واصطفاهم بإرسال رسوله منهم ، مثلما اصطفى إخوتهم بني إسرائيل من قبلهم بإرسال رسوله منهم ، كما أشار إلى ذلك في سفر تثنية الاشتراع ، فكيف تطالب حكومة مصر التي تدين الله تعالى بتفضيل الشعب الإسرائيلي والشعب العربي في النسب على الشعب الفرعوني ؛ أن تميز الشعب المفضول في كتب الله على الشعب الفاضل بل الشعبين الفاضلين ، على أن الأنساب في دين هذه الحكومة وشرعها ، لا تقتضي التفضيل في الحقوق على قدر الفضل في النسب .

فعلم مما بيناه أن النسب الفرعوني الذي تدل به القبط غير مسلم لهم ، وإذا سلم جدلاً فهو لا يقتضي تفضيلهم على اليهود ، بل اليهود أشرف منهم نسبًا ؛ لأنهم ينتسبون إلى أنبياء الله تعالى ، والقبط تنتسب إلى الفراعنة الوثنيين أعداء الله تعالى ، وإذا لم يكن لهم صفة تقتضي تميزهم على غيرهم من المصريين ، فقد هدم الأساس الذي بنوا عليه طلب تعليم دينهم في مدارس الحكومة . نعم .. إن القبط لا يدينون دين الفراعنة ، بل دينًا يرجحه الإسلام على ذلك الدين ، ولكن دينهم ودين اليهود سواء في نظر الإسلام ، ولما كان تعليم كل الأديان والمذاهب المعروفة في مصر متعذرًا في مدارس حكومتها ، كان من العدل والمصلحة المتبعين في الحكومات الراقية أن لا يدرس في مدارس هذه الحكومة إلا دين الحاكم العام الذي هو دين أكثر الشعب ، ولا بأس بما جرت عليه من ترجيح مذهب الحاكم على مذهبي جمهور الشعب ، وإذا فتح باب التعدد ، فإن أصحاب المذاهب الإسلامية كلها يطلبون تدريس مذاهبهم لأولادهم في مدارس الحكومة .

حدثني الثقة أن ناظرة من ناظرات المدرسة السنية الإنكليزيات ، كتبت تقريرًا لنظارة المعارف على عهد فخري باشا ، قالت فيه ما حاصله : إن الغرض من تعليم البنات وتربيتهن على الفضيلة والتقوى لا ينال إلا بالدين ، فيجب أن يكون الدين هو الأساس الذي يقوم عليه بناء تعليم البنات وتربيتهن في هذه المدرسة ، والفائدة تتم بأي دين من الأديان الثلاثة الموجودة في هذه البلاد . ولا يجوز أن يكون في مدرسة واحدة أكثر من دين واحد ؛ لأن ذلك مفسد للتربية ، فيجب أن يكون الدين الإسلامي إجباريًا عامًا في هذه المدرسة - ومثلها غيرها أو غيرها مثلها - لأنه دين الحكومة وأكثر الأهالي .

أهمل هذا التقرير في النظارة ، وكان جزاء الناظرة الفيلسوفة التي كتبته : إخراجها من المدرسة ، وإعادتها إلى بلاد الإنكليز التي تسع فلسفتها العالية وأفكارها السامية ، بخل مستر دنلوب بها على هذه البلاد ، واستبدل بها ناظرة أخرى لا تصل إلى حل سيور حذائها ، ثم بدلت الأخرى . ولكن لم تر المدرسة بعد تلك ولا قبلها مثلها ؛ لأنها كانت من أرقى نساء الإنكليز أخلاقًا وأدبًا وأفكارًا .

لو أجبرت الحكومة الخديوية أولاد القبط الذين يدخلون مدارسها على تلقي دروس الدين الإسلامي والعمل بها ، لكان لها قدوة في الإفرنج الذين تقلدهم في أكثر أعمالها ، ولا أعني بالإجبار إكراه التلاميذ بقوة على ذلك ، وإنما أعني أن يكون ذلك شرطًا لا يقبل في المدارس إلا من يلتزمه ، ولكن هذه الحكومة لم تفعل ذلك لا في عهد الاحتلال ولا قبله ، لا لأن أمها الدولة العثمانية لم تفعله ، بل لأنه لم يعهد في الإسلام الذي يرمى أهله بالتعصب ، وإنما عهد عند المسيحيين الذين يفخرون علينا بالتسامح والتساهل .

في هذه البلاد معاهد للتعليم تديرها الحكومة ، وينفق عليها من أوقاف المسلمين المحبوسة على تعليم أولادهم خاصة ، والحكومة تقبل في هذه المعاهد أولاد القبط فتعلمهم على نفقة المسلمين ، مخالفة في ذلك شرط الواقف لأجلهم . فهل تسمح القبط بإنفاق قرش واحد من أوقافها على تعليم مسلم ؟

إن أمر المسلمين في تسامحهم مع القبط ، وترجيحهم لهم على أنفسهم لغريب ، لم يعهد له نظير في الأرض ، وقف الخديوي الأسبق إسماعيل باشا واحدًا وعشرين ألف فدان على تعليم أولاد المسلمين ، وهي الأرض التي تسمى (تفتيش الوادي) ، ووقف جده من قبله ثلاثة آلاف فدان على تعليم أولاد القبط ، فكان عطاؤه للقبط أكثر ؛ لأنهم لا يبلغون ثمن المسلمين ، فاستأثرت القبط بما وقف عليها وشاركت المسلمين فيما وقف عليهم ، ثم ترفع جرائدها عقيرتها مستغيثة بأوربة المسيحية من ظلم المسلمين لهم في التعليم ، ويصدقها مؤتمرها على ذلك .

من هذا القبيل ؛ مساعدة أوقاف المسلمين للجامعة المصرية بخمسة آلاف جنيه في كل سنة ، وهي مفتحة الأبواب للقبط وغيرهم ، وطلبتها من غير المسلمين لا يقل عددهم عن المسلمين .

بلغ من طمع القبط في المسلمين أن طلبوا تعليم أولادهم في بعض مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية على نفقة الجمعية ، فلم يقبل ناظر المدرسة ، فشكوه إلى رئيس الجمعية قائلين : إن لهم الحق في التعليم في هذه المدارس ؛ لأنهم مصريون قبل كل شيء ! ! وقد جعل أعضاء مجلس إدارة الجمعية هذه الشكوى محل النظر ، ومال بعضهم إلى إجابة الطلب ، لولا أن قامت الحجة عليهم ؛ بأن قانون الجمعية الأساسي قد صرح بأن الغرض من هذه الجمعية إعانة فقراء المسلمين وتربية أولادهم لا فقراء المصريين .

اشتهرت مصر بأنها بلاد العجائب وحق لها أن تشتهر بذلك ، فمسلموها يقفون أرضهم حتى على أديار القبط ، وينفقون من ريع أوقافهم الخاصة بهم على تعليم القبط ، وحكومتهم تسمح للقبط بأن يعلموا دينهم في مدارسها ، وهو مالا نظير له في الحكومات الأوربية التي تقتدي بها ، والقبط تشكو من ظلمهم وتستغيث بأوربة منهم ، وتُدل عليهم بنسبها ، وتدعي أنها صاحبة البلاد ، وأنها أجدر بحكمها ، وتسخر من المسلمين وتدعي أنها أكبر منهم كفاءة ، وأن ما أخذته من الوظائف في الحكومة وفي المصالح والمزارع ، حتى أوقاف المسلمين الخاصة بهم ، فقد أخذته بحق ، وهي أولى به وأحق ، وما بقي في أيدي المسلمين وهو أقل هذه الوظائف والأعمال ، فليس لهم فيه حق ، بل هم هاضمون به حقوق سلائل الفراعنة وأصحاب البلاد الأصلاء ، فيجب أن يرد إليهم أو أن يأخذوا الآن نصيبًا منه .

قد علمنا بالقياس المطرد المنعكس ؛ أن القبط لا يأخذون شيئًا إلا ويطلبون ما بعده ، فلا يجاب طلب إلا ويعقبه طلب ، ولا ينتهي أرب إلا إلى أرب ، ولا يقنع هذه الفئة القليلة العدد ، الكثيرة النشاط ، الكبيرة الطمع ، إلا أن يكون الحلم والنفوذ في هذه البلاد خالصًا لها من دون المسلمين . وهذا شأن الشعوب التي تحيا وتنم مع الشعب التي تموت وتفنى : الحي يتغذى دائمًا بما يتصل به من الأغذية ، والمشرف على الموت تنحل عناصره وتتفرق ، فتكون غذاء للأحياء الأخرى ، والحياة قسمان : حياة مادية وحياة معنوية ، وسنة الله تعالى في نظامها واحدة .

((يتبع بمقال تالٍ))

(النبذة السادسة)

إنما نطلب حفظ حقوقنا لا إضاعة حق للقبط(5)

إذا كنت أكتب لأجل إيذاء القبط أو التحريض على إيذائهم ، أو لأجل محض مدافعتهم ، ومنعهم مما لا أراه حقًّا لهم ، فلا حملت بناني قلمًا ، ولا حفظت كما أمرني الرسول صلى الله عليه وسلم ذمة ورحمًا ، بل أشهد الله أنني لا أكتب إلا لأجل الخير والمصلحة دون الإيذاء والمفسدة ، ولفوائد إيجابية لا لأغراض سلبية ، وإذا كان المؤتمر المصري يجتمع ليأتمر بتخطئة القبط في مطالبها فقط ، فلا خير في هذا المؤتمر ، وأجله أن يكون عمله سلبيًّا فقط .

إنني منذ خبرت حال مصر ، رأيت أن للقبط روابط ملية . دون الرابطة العامة المصرية بها يتعاونون ويتناصرون ، وعليها يجتمعون ويتحدون ، ولها يتعلمون ويتربون ، وإليها يرجعون . فهم بها أمة كما يقولون . وليسوا عضوًا من جسم الأمة المصرية ، إذا اشتكى عضو من سائر الأعضاء تألموا له بل هم جسم تام مستقل بمقوماته ومشخصاته القومية . وإنما يتصل بما يجاوره ؛ ليتغذى منه ويمد حياته لا ليمده ويغذيه .

هذا ما رأيت عليه القبط ، فأكبرته وحمدتهم عليه .

ورأيت المسلمين على غير ذلك ، رأيتهم يتخاذلون ويتفرقون ، ويمتص غيرهم مادة حياتهم ولا يشعرون ، تتعادى أحزابهم ويصفون أكثر النابغين فيهم بخيانة الأمة والوطن . وهو وصف لا ينطبق على أحد منهم ، وإنما علتهم الضعف وأقتل سببيه تخاذل أمتهم ، ليس لهم تربية ملية تجمعهم ، ولا وحدة في التعليم تضمهم ، وثروتهم عرضة للزوال بإسرافهم ، لا يشعر بعضهم بمصاب بعض ، وليس لمجموعهم شرايين ولا أوردة يكون به جسمًا واحدًا يمد بعض أعضائه بعضًا بالغذاء ودفع الأذى .

---

(5) مجلة المنار : المجلد 14 ، الجزء 4 ، ص 273 ، ربيع الآخر 1329 ، أبريل 1911 .

هذا ما رأيت عليه المسلمين ، وفيهم من النابغين ما ليس في القبط . ليس عندهم قضاة كقضاتنا ، ولا محامون كمحامينا ، ولا إداريون كإداريينا ، ولا أطباء كأطبائنا ، ولا كتاب ككتابنا ، ولا شعراء كشعرائنا . أعني أن النابغين فينا أكثر وأرقى من النابغين فيهم . ولكنهم أرقى منا في الحياة الملية ، والمقومات القومية ، التي يكون بها أفراد الشعب كالبنيان يشد بعضه بعضًا ، وكالجسم الواحد إذا اشتكى له عضو تداعى له سائر البدن بالحمى والسهر ، كما وردت الأحاديث في وصف المؤمنين ، وقد فقد المسلمون قوة هذه الصفات التي جعلها الله سر دينهم وآية إيمانهم فلم يغن عنهم النابغون شيئًا .

هذا التفاوت بين شعبين يشارك أحدهما الآخر في جميع مرافق الحياة تحذر عواقبه ، ولا تؤمن مغبته ، أحدهما قوي بالاتحاد والتكافل ، والآخر قوي بالكثرة ضعيف بالتخاذل دأب المتحدين الطمع في سلب مرافق المتخاذلين ، وبذلك ساد بعض الشعوب على بعض ، وكثيراً ما كانت الفئة القليلة هي التي تسود الفئة الكثيرة ، والطامع قد يوغل في حقوق الغافل بغير رفق ، والعنف في الإيغال قد يفضي إلى العنف في الدفاع ، فيكون من ذلك ما لا خير فيه للبلاد ، فأحببت منذ سنين أن أنبه المسلمين على ما تصان به حقوقهم ، مع حفظ المودة بينهم وبين من يعيش معهم ، فكتبت في ذلك كثيراً . ولكن المسلمين كانوا في شغل عن ذلك ، فيقل فيهم من قرأ ما كتبت ، ويقل فيمن قرأ من فهم ، ويقل فيمن فهم من اعتبر ، ويقل فيمن اعتبر من حدث غيره بما أصاب من العبرة . وهكذا شأن الغافلين المغرورين ينتبهون بالحوادث لا بالأحاديث .

إنني مؤمن ، والمؤمن لا ييأس من روح الله ، ولا يقنط من رحمة ربه ، ولو يئست من حياة المسلمين ، لما رأيت شيئًا من الخطر على البلاد في استمرار غفلتهم إلى أن تصير وظائف الحكومة وثروة البلاد في غير أيديهم ، سواء أوغلت القبط في ذلك برفق أو بعنف ، فإن الأمراض التي تموت بها الأمم تكون كداء السكتة ، يذهب بحياة المرء وهو لا يشعر بأنه يموت . ولكنني أعتقد أن في مسلمي مصر حياة ضعيفة ، لم تصل إلى درجة التكافل والتضامن ، وأن الخير في تقويتها بالدعوة إلى حفظ المصالح ، لا بالدعوة على دفاع المهاجم ، وأن هذا لا يكون إلا قبل أن يغلبوا على مصالحهم ، ويروا أنفسهم مسخرين لمن كانوا دونهم ، يومئذ يخشى أن لا يروا في أيديهم إلا سلاح الكثرة ، فيستعملونه للضرورة فيما يضر البلاد من الاعتصابات والفتن ، فتلافي ما يخشى في المستقبل مذ الآن هو الذي يحملنا على هذا البيان .

ما رأيت استحسانًا عامًّا لشيء نشر في الجرائد بعد رد الأستاذ الإمام على هانونو كاستحسان ما كتبته في هذه الأيام من المقابلة بين المسلمين والقبط . يذكر لي لك كل من أراه . وكتب إليّ وإلى المؤيد غير واحد يشكرون لي ذلك ويطلبون المزيد منه ، أذكر هذا تمهيدًا لقول بعض هؤلاء الحامدين الشاكرين : لماذا لم تنبهنا من غفلتنا بمثل هذه المقالات قبل اليوم ؟

ولهؤلاء أقول : إنني قد فعلت ، وقلما قررت حقيقة في هذه الأيام إلا وقد بينتها من قبل في المنار أو في بعض الجرائد اليومية ، ولكن المسلمين كانوا في غمرة ساهين ، لا يعنون بما يكتب ولا يحلفون به إلا ما يكون عند الحوادث المؤلمة ، والصيحات المزعجة ، ثم لا يلبثون أن ينسوا ويعودوا إلى سابق لهوهم وسهوهم ، حيث خشيت أن نكون كما قال شاعرنا من قبل في مثله الذي يشبهنا فيه بالغنم الراعية ، تظل غافلة متمادية في رعيها ، حتى إذا ما سمعت نبأة صائح ترتاع وترتفع رؤوسها تاركة الارتعاء ، فإذا سكت الصائح عادت إلى سابق شأنها ، أعني بهذا القول ابن دريد في مقصورته :

نحن ولا كفران لله كما   قد قيل في السارب أخلى فارتمى

إذا أحس نبأة ريع وإن   تطامنت عنه تمادى ولها

صاحت القبط منذ ثلاث سنين مثل صيحتهم في هذه السنة ، فكتبت مقالة في المنار عنوانها (المسلمون والقبط) كان لها باعتدال الرأي والأدب في العبارة أحسن الوقع ، فنقلها بعض أصحاب الجرائد اليومية ، ولخصها بعض آخر ، فلم تلبث القبط أن سكتت صيحتها ، وسكنت في الظاهر دون الباطن ثورتها ، فنسي المسلمون ما كان ، حتى تجددت الصيحة في هذا العام ، بأقوى وأدوم مما كان في سابق الأعوم .

افتتحت تلك المقالة بهذه الجملة :

(سبق لنا قول في هاتين الطائفتين بمصر بينا فيه أن المسلمين من حيث هم أفراد أرقى من القبط في كل علم ، وأن القبط من حيث الاجتماع والتعاضد الملي أرقى من المسلمين ، فلهم مجلس ملي وجمعيات وجرائد دينية تبحث دائمًا في مصالحهم العامة من حيث هم قبط ، وهم يتعاونون ويتحدون في المصالح . وهذا ما حمدتهم وأحمدهم عليه ، وأتمنى لو يوفق المسلمون لمثله ، وإن كنت أعلم أنه لو أنشأ المسلمون جمعية للرابطة الإسلامية كجمعية الرابطة المسيحية ، لما وجدوا في القبط مثل أحمد بك زكي يقوم فيها خطيبًا ، ويجعل عنوان خطابته (مصريون قبل كل شيء) بل يخشى أن يقوموا كما تقوم أوربة ، ويقول الجميع : إن المسلمين في مصر يحيون التعصب الإسلامي والجامعة الإسلامية ، ويدعون إلى ارتباط بعضهم ببعض ؛ لمقاومة النصارى في مصر بل في جميع الأرض) .

ثم بينت نسبة القبط إلى المسلمين في العدد وفي أعمال الحكومة ، وأنهم أكثر فيها من المسلمين ، وهم يدعون على ذلك أنهم مظلومون مهضومون ، ويطلبون لأنفسهم سائر أعمال الحكومة التي في أيدي المسلمين ، وأنهم يسمون أنفسهم أهل البلاد ، ويُدلون ويفخرون على المسلمين بالانتساب إلى آل فرعون ذي الأوتاد ، الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد ، ويجهرون بأن المسلم فيها أجنبي محتل ، وأتاوي معتد ، وينكرون أن يكون للمسلمين فيها حق من حيث هم مسلمون فاتحون ، على ادعائهم الحقوق فيها من حيث هم قبط مسيحيون ، وبينت فيها مواثبتهم للمسلمين من أضعف جانب يرونه فيهم ، وهو تهييج الإنكليز وسائر الأوربيين عليهم بتهمة التعصب الإسلامي ، وكون هذه المواثبة قد تفضي إلى ندم المسلمين على ما قاموا به من دعوة الوطنية ، واعتقاد أنها كانت خسارًا عليهم وربحًا وفوزًا للقبط ، وأنهم إذا خسروا مودة المسلمين ، فلا يمكن أن يجدوا عوضًا خيرًا منها ؛ فإنهم لا يقدرون على استغلال أرضهم بعد ذلك .

وبينت هنالك أن القبط لا يمتازون على غيرهم من نصارى المصريين ويهودهم ، وإنما ميزهم المسلمون عناية بهم ، وبحثت في دين الحكومة الرسمي ، وذكرت مساعدة بعض رجال الدين من الإنكليز لهم ، وأن المساواة التي يطلبونها هي امتياز على المسلمين من وجه آخر .

نصحت للقبط في تلك المقالة نصيحة لو عقلوها وعملوا بها ما وقعوا في السيئة التي ندموا الآن أن اجترحوها ، وقد سبني في هذه الأيام كتابهم في جرائهم ولو عقلوا قولي لاستبدلوا الثناء بالهجاء ، فقد بينت لهم الآن كما بينت لهم من قبل ؛ أن المسلمين يغلب عليهم النسيان والتواكل ، وأنه لا شيء يحول دون سلب القبط منهم كل ما في أيديهم إلا هذه الجعجعة بالقبطية والمسيحية التي تدفعهم بالرغم منهم لمقابلتها بالجنسية الإسلامية ، وهذا نص نصيحتي لهم منذ ثلاث سنين :

فالرأي عندي للقبط أن لا يغتروا بترجيع بعض الجرائد الإفرنجية لأصواتهم في الشكوى من المسلمين والقول بتعصبهم ، ولا من سرور بعض الإنكليزية إن كان ما قيل حقًّا فإنهم مهما أصابوا من تعضيد في مشاقة المسلمين ، فهو لا يكون خلفًا صالحًا لمودتهم فيما أرى . فأنصح لهم أن يتوبوا مما فعلوا ، ويعتذروا عنه ، ويعودوا إلى سابق شأنهم ، أو إلى خير منه إن استطاعوا . والمسلمون تغلب عليهم سلامة القلب ، فلا يلبثون أن يغفروا لهم ، وينسوا ما كان منهم ، ففي حديث أبي هريرة عند أبي داود والترمذي : (المؤمن غر كريم) أي ليس بذي نكر ولا مكر ولا خدّاع .

ولولا أنني أحب الوفاق ، لما نصحت لهم بهذا . فإنني أعلم أن هذه المشاقّة لا تزيد المسلمين إلا قوة في رابطتهم الإسلامية التي أدعو إليها ، وحفظًا لحقوقهم التي أغار عليها ، ولكنني أفضل أن يكون تنبيهي لهم بغير هذا :

(أحب أن يعتصموا بحبل الله جميعًا ولا يتفرقوا ، وأن يكونوا مع ذلك على وفاق ووئام مع من يعيش معهم ، وأنصح للمسلمين أن لا يكتبوا شيئًا في الرد على القبط ، ولو لم يكتبوا في الماضي ما كتبوا لكان خيرًا لهم وأحسن ؛ إطفاء لتلك الفتنة وخذلانًا لموقظيها . ولكن لا بأس ببيان عدد الموظفين منهم في كل مديرية ، وذكر الوقائع في تعصب بعضهم لبعض ، وتعاونهم الملي المحض من باب بيان الحقيقة والاعتبار بها ، بشرط أن يتحرى الصحيح ، ولا تمزج الرواية بشيء من التأنيب والتجريح ، فضلاً عن الهجر والتقبيح) .

لم تعمل القبط بهذه النصيحة ؛ لاعتقادها أن المسلمين قد قضي عليهم ، وأنهم أمسوا مشلولين لا حراك بهم ، وزادها غرورًا أن رأت المسلمين نسوا تلك الغارة الشعواء ، ولم يأخذوا حذرهم من مثلها ، ولا سمعوا نصيحتي بإحصاء الموظفين ؛ لبيان أن القبط غابنون غير مغبونين ، فها هم أولاء قد استدركوا في هذه المرة ما فاتهم في الغابرة ، فكانت كرة القبط كرة خاسرة .

إنني على تنبيهي للمسلمين ، وحرصي على حفظ مصالحهم ومرافقهم ، ورغبتي في ترقيتهم ، أجري على ما تعودت من المحافظة على مودة كل من يعيش معهم ، ويشاركهم في أوطانهم ، ولهذا قلت : إنني أحب نصحهم بغير هذه الوسيلة ؛ ولذلك أشرت عند الحركة الأولى إلى ما يسكنها ، وقد سكنت وأبت القبط إلا أن تعود إلى تحريكها ، وثبت لنا أن المسلمين لا ينتبهون إلا بمثل هذه الصيحات المنكرة في وجوههم .

نبهت قبل هذا على النسبة بين المسلمين والقبط في مصر ، وبينهم وبين غيرهم في الأقطار الأخرى بمقالات اجتماعية شخصت الحال تشخيصًا ، وذكرت بما يجب تذكيراً . وأنَّى للغافل الذكرى ؟ كتبت في الجزء الأول من مجلد المنار الثامن الذي صدر في المحرم سنة 1323 (مارس سنة 1905) مقالاً عنوانه (حياة الأمم وموتها) ، عرفت فيه حياة الأمة بأنها أثر روح يسري في أفرادها ، فيشعرهم بأن مكان كل واحد منهم من مجموع الأمة مكان أحد أعضائه من جسده ، فهو يلاحظ في كل عمل منفعة نفسه ومنفعة أمته معًا ، كما أن عمل كل عضو في البدن يكن سبب حفظ حياته من حيث هو سبب لحفظ حياة البدن كله ، وقارنت بين حياة الأفراد وحياة الأمم ، وبين حياة الأجسام وحياة النفوس ، وضربت المثل لأمة تموت بالوارث المسرف ، ولأمة تحيا بالتاجر المقتصد ، ذلك ينقص ماله الكثير كل يوم ، وهذا يزداد ماله القليل كل يوم . وأول ما يخطر في بال المصري في هذا المقام ورثة شريف باشا وأجراؤهم وخدمهم من القبط ، أولئك أضاعوا ثروتهم الواسعة فصاروا فقراء ، وهؤلاء امتصوا تلك الثروة فصاروا أغنياء .

قلت في تلك المقالة : (معرفة شؤون الأمم والشعوب أخفى على الأكثرين من معرفة حال الأفراد والبيوت ، فكم من جاهل يفضل أمة على أخرى ؛ لأنها أصح دينًا وأعدل شريعة ، أو لأنها أشرف أرومة ، وأعرق في المجد جرثومة ، أو لأن تراثها من سلفها أكثر ، ومزاياها الجنسية أشهر ، أو لأنها أكثر عددًا ومددًا ، وأعز عشيرة ونفرًا ، وإذا صح أن يكون هذا كله أو بعضه للأمة التي تموت زمنًا من الأزمان . فإنه لا يبقى إلا ريثما تتصل بها أمة حية ، فترى هذه تمتص جميع مزايا تلك ومقوماتها الحيوية ، وتلك تتحمل آفات هذه وعللها البشرية ، حتى تكون إحداهما في عليين ، والأخرى في أسفل سافلين .

(يسهل على القارئ في الشرق القريب أن ينظر فيما بين يديه من الشعوب التي تضمها جنسية سياسية أو لغوية ، وتفصل بينها روابط نسبية أو ملية ، فإنه يرى شعبين يمتاز أحدهما بكثرة العدد وكثرة المال وقوة الحكم وقوة العلم ، ثم يجد نفسه تفضل قليل المزايا منهما على كثيرها ؛ لأنه يرى الشعب الكثير المزايا يتمزق ويتفرق ، فتذهب مزاياه بذهاب الأعوام . والشعب القليل المزايا ينمو ويسمو ويجتمع ويتألف فيعتز ويشرف بإقبال الأيام ، يرى الشعب الكبير يتخاذل فيتضاءل ، والشعب الصغير يتلاءم ويتعاظم ، وما ذلك إلا أن في أحدهما نسمة حياة تدفع عنه الأعراض الضارة بالشعوب فيقوى ويزكو ، وتغذيه كل يوم بغذاء جديد فينمو ويسمو ، وليس في الآخر شيء من هذه الحياة ، فهو كجسم العاشق يذوب ويضمحل ويحقر ويذل) .

ثم بعد مقارنة أخرى بين شعبين يحيى الكبير منهما ويموت الصغير ، فندت رأي من يجعل للصغر والكبر دخلاً في الحياة والاتحاد بما نصه :

(لا يغرنك ما ترى من آيات الحياة في أمة تقطعت روابطها ، وانفصمت عروة الثقة بين أفرادها ، وبغض إليها النظام ، وفقدت التلاحم والالتئام ، وإن كان ما نراه أخلاقًا كريمة ، ومعارف صحيحة ، وثروة واسعة ، وسلطة نافذة ، مع العلم بأن هذه الأشياء كلها هي آثار الحياة توجد بوجودها وتذهب لذهابها ، فقد يكون ذلك من بقايا إرث قديم ، يعبث به الفساد الحديث ، إلا أن ترى العلم والأخلاق تقرب البعيد ، وتجمع الشتيت ، وتزيد في الثقة بين الناس ، وتدعو إلى التعاون على البر والإحسان ، وترى الثروة تجمع مع ملاحظة مصلحة الأمة ، وينفق جزء منها على المنافع العامة) ... إلخ .

وقد كتبت في تلك السنة (1323) مقالة أخرى عنوانها (المسلمون والقبط أو آية الموت وآية الحياة) كان سببها ما كتبه المؤيد وكتبته جريدة الوطن في مسألة (التعليم الديني والحكومة) وما طلبه القبط من مساواتهم بالمسلمين ، فيما يشترط في إعفاء حفاظ القرآن من خدمة العسكرية . وذكرت في هامشها أنني (طالما عزمت على كتابة مقالات في المقابلة بين مسلمي مصر وقبطها وبين المسلمين والنصارى عامة ثم أرجأتها) ، وسبب الإرجاء ؛ انتظار الفرص التي تنبه الأذهان إلى ما يكتب والنفوس إلى العبرة به .

وجملة القول أننا نرى أن القبط يطلبون ما ليس بحق شرعي لهم ، وإنما يطلبونه بقوة الاتحاد الملي وضعف المسلمين وتخاذلهم ، ونرى المسلمين تضيع حقوقهم الشرعية وهم غافلون . ونرى أن القبط قد أيقظوا المسلمين ونبهوهم قبل الوصول إلى حد اليأس الذي تخشى عاقبته .

ونرى أن بيان حق كل ذي حق ومكان كل من الآخر ؛ هو الذي يمكن أن يبنى عليه الصلح الثابت ، والوفاق الدائم ، وسنبين في النبذة التالية مكان كل من هذه الحكومة ، وهل هي حكومة إسلامية أم لا ؟

((يتبع بمقال تالٍ))

(النبذة السابعة)

هل الحكومة المصرية إسلامية أم لا(6) ؟

إنني بحثت وأبحث في مقالي هذا عن الحقيقة الكائنة لا عن الرغيبة التي أحب أن تكون ، والعاقل هو الذي يحب جلاء الحقائق ، وبيان الواقع الكائن ، ويستفيد منه عبرة ، ويزداد بصيرة ، فيسلك إلى مقاصده في طريق النور لا طريق الظلمة . ولو تدبرت القبط هذا لكافأتني جرائدها بالحمد والشكر ، لا بما جاءت به من السب والهجر .

من هذه الحقائق التي أبينها في هذه النبذة وقد أشرت إليها من قبل أن المسلمين يعدون أنفسهم أمة جنسيتها الإسلام ، وأنه يجب أن يكون لهم حكومة إسلامية ، وأن جنسيتهم هذه واسعة عادلة لا تفرق في العدل بين المسلم وغيره ، وذات سماحة وحرية ، لا تمنع أهلها أن يشاركوا غيرهم فيها وفي جميع مرافق الحياة ، كما ولوا القبط في القديم والحديث إلى هذا اليوم أكثر أعمالهم في الحكومة ، وكذا في عقارهم وأرضهم وأوقافهم .

بالغوا في التسامح وأسرفوا في الجود والسماحة في أيام قوتهم ، وقنعوا من السلطة باسم السيادة وكونهم هم المعطين وغيرهم هو المعطى ، حتى إذا ما حل بهم الضعف صار ما أعطوه للأجانب حقوقًا وامتيازات يستعملون بها عليهم ، ويزيدون فيها بقوتهم ما شاءوا ، ويفسرونها كما أرادوا . وقد كان هذا بتكافل الدول القوية واتحادها بالتدريج ، فأذاقوا المسلمين مرارة تفريطهم لقمة بعد لقمة ، وجرعة في إثر جرعة ، فتجرعوه كارهين مكرهين ، كما بذلوه من قبل راضين مرضيين .

---

(6) مجلة المنار : المجلد 14 ، الجزء 4 ، ص 279 ، ربيع الآخر 1329 ، أبريل 1911 .

وأرادت القبط أن تقيس نفسًا على الدول الكبرى ، فتسمي ما سمح لها به المسلمون حقوقًا واجبة ، وتزيد فيها ما تشاء ، فأنشأت تطلب لنفسها الزيادة فيما سمته حقوقًا وإزالة ما بقي للمسلمين من امتياز إسلامي بمشاركتها لهم فيه . وقد كان هذا مما يسيغه المسلمون المساكين جرعة بعد جرعة ، كما أساغوا تلك الامتيازات مع الاعتراف لهم بأن الحكومة حكومتهم . ولكن أبت جرائد القبط ومؤتمر القبط إلا أن تنازع المسلمين اسم السلطة كما نازعتهم معناها . وأنها لإحدى الكبر التي لم يئنْ للمسلمين في مصر أن يسيغوها مختارين .

مضت سنة الله في أهل السيادة الذين يضيعون سيادتهم بسوء تصرفهم أن يكون آخر ما يهتمون به الأسماء والألقاب والرسوم والشارات الظاهرة ، كما هو معروف في تاريخ الشرق والغرب .

دع ذكر ملوك الطوائف وأمراء المسلمين من الأندلس إلى فارس و الهند ، واعتبر بحال أمراء جبل لبنان من مسلمي الشيعة ، تجدهم في آخر عهدهم بعد أن ملكت النصارى حتى من خدمهم وإجرائهم معظم ما كان لهم ، كانوا يقنعون من الامتياز باللقب ولبس الأحذية الحمر التي كانت خاصة بهم من دون الفلاحين ، حتى كان الشيخ منهم يكون له الحقل أو الكرم الواحد من الأرض والعقار ، فيهدي إليه الفلاح النصراني حذاء أحمر (جزمة) ويظهر له أنه جيء به ، فلم يرد أن يلبسه تأدبًا معه فيهبه الشيخ إياه ، وربما كان آخر ما يملكه .

أصابت القبط موضع التأثير من قلوب المسلمين بقولها : إن حكومة مصر ليست إسلامية (أو حركت الوتر الحساس من نفوسهم كما تقول الإفرنج) وقد جعل هذه الدعوى خطيبهم في مؤتمر أسيوط قضية مسلمة ، فحمد الله وحمد نية المصريين أن كان الذين يقولون منهم : إن هذا البلد إسلامي لا يتجاوزون عدد الأصابع ، وهذا ألطف ما قالوه في هذا الباب ؛ لأنهم قالوه بعد العلم بأن المسلمين تألموا من مؤتمرهم وعزموا على إنشاء مؤتمر إسلامي .

نعم إن المسلمين مفتونون بالحكومة في كل مكان ، وهذا هو الواقع وإن أضر بهم في هذا الزمان ، فإنه صرفهم عن ترقية أنفسهم ، والاعتماد على استعدادهم ومواهبهم ، ألم تروا أن المسلمين بمصر قد أهملوا أمر الأمة ، وتركوها للمرابين والمقامرين والقوادين والخمارين يغتالون ثروتها ، ويجنون على دينها وعرضها وصحتها ، وجعل أصحاب الجرائد وغيرهم من المتصدين والمتصدرين للأمور العامة يجاهدون الحكومة والاحتلال المسيطر عليها ، وقد ترك للأمة حريتها تعمل ما تشاء فلم تعمل شيئًا يذكر ، ولماذا ؟ لأن الزعماء شغلوها بفتنة السلطة عن نفسها ، حتى إنهم كانوا يعدون من يجب أن يكون همّ الأمة الأكبر في ترقية نفسها بالتعليم والتربية والثروة خائنًا للأمة خادمًا للاحتلال ؛ لأن الواجب عندهم قبل كل شيء هو إزالة الاحتلال ثم إصلاح الأمة بالحكومة المستقلة .

مقاومة الاحتلال بالسهل الممكن وهو الكلام طبيعي لا اعتراض عليه، والانتقاد على الحكومة - والحرية واسعة - طبيعي لا بد منه ، وإنما المنتقد هو جعل المسلمين همهم كله في ذلك ، وإهمالهم أمر تربية الأمة وتكوينها ، وقد سلم من هذا الانتقاد القبط ، فكوّنوا أنفسهم حتى صاروا على قلتهم يقولون (الأمة القبطية) بحق ، وإنما أخطأوا أخيرًا بما نازعوا المسلمين في شكل الحكومة وتصريحهم بأنها غير إسلامية .

الحق الواقع أن جمهور المسلمين يرون أن حكومة مصر إسلامية وشعورهم في هذا رقيق جدًّا ، يجرحه القول اللطيف ؛ ولهذا كان لورد كرومر وهو ذلك الشجاع الجبار ، يتحامى أن يلمس أي شيء له علاقة بالدين ، وهذه هي سنة السياسة عند الفحول المقرمين من أهلها ، وعليها جرى الكثيرون في إبقاء بعض أمراء المسلمين في البلاد التي ملك الإفرنج أمرها كله ؛ كسلاطين جزائر جاوه وباي تونس وبعض النواب في الهند ؛ لتتوهم العامة أن حكامها من أبناء دينها .

هذا هو شعور الجماهير ، وإني لأعرف من المسلمين من يرى أن الخير للمسلمين أن تعلن هذه الحكومة رسميًّا أنها غير إسلامية ، وأن تترك للمسلمين جميع شؤونهم الملية يديرونها بأنفسهم كما تركت مثل ذلك للقبط وغيرهم ؛ كالمحاكم الشرعية والأوقاف والمعاهد الدينية كلها .

يرى هؤلاء أن هذا الإعلان إذا حصل ، يذهب بغرور المسلمين بهذه الحكومة التي لا حظّ لهم من عنايتها ، ويبد لهم من بعد اتكالهم استقلالاً واعتمادًا على عملهم ، ومن بعد كسلهم نشاطًا وإقدامًا على ترقية أنفسهم ، حتى إذا ما ارتقوا وتكونوا بتوحيد التربية الملية والتعليم الحر ، فصاروا أمة واحدة تكون حكومتهم تابعة للرأي العام المستقل في الأمة ؛ لأن هذه هي عاقبة جميع الأمم المرتقية .

تقول القبط : إن هذه الحكومة مصرية لا إسلامية وحاكمها العام حاكم مدني لا حاكم ديني ، وقد يحتج من يرى هذا بأنها تشرع ما لم يشرعه الإسلام من القوانين ، وتبيح ما لم يبحه من الفسق . وقد يرد عليهم الجمهور بأن خطأ الحكومة في هذه المسائل كخطأ الأفراد ، فكما يخالف أفراد المسلمين هداية دينهم فيزنون ويسكرون ، تخالف حكومتهم هذه الهداية فلا تمنع الزنا والسكر ، وحكم الفقه أن المعصية لا تخرج صاحبها من الإسلام إلا إذا جحد تحريمها ، وكان مجمعًا عليه معلومًا من الدين بالضرورة . وكما تكون الأمة يكون أولياء أمورها لأنهم منها . وقد عرض لهذه الحكومة من سلطة الأجانب ما جعلها غير مختارة ولا مستقلة في كل شيء إسلامي ، لكن السلطة الأجنبية لم تمح منها كل ما هو إسلامي .

إذا كانت هذه الحكومة غير إسلامية ، فلماذا تستولي على مال من يموت من المسلمين عن غير وارث ، ولا تستولي على مال من لا وارث له من القبط وغيرهم من النصارى واليهود ؟

إذا كانت هذه الحكومة غير إسلامية ، فلماذا تتولى هي القضاء الشرعي الإسلامي في الأحكام الشخصية ، وتدع مثل ذلك لغير المسلمين يحكمون فيه بما يعتقدون ؟ إن القاضي الأكبر الذي يتولى السلطة الشرعية العليا من قبل خليفة المسلمين ، يحكم بين الناس بمذهب الخليفة والأمير وكذلك سائر القضاة . ولا يحكم أحد منهم بين المتخاصمين بأحكام المذهب الذي يتقلدونه ، بل جعلوا قضاء مصر حنفيًّا محضًا كالقضاء في بلاد الترك الحنفية ، وأهل مصر شافعية ومالكية إلا القليل .

إذا كانت هذه الحكومة غير إسلامية ، فلماذا لا تترك للمسلمين أوقافهم كما تركت للقبط وغيرهم أوقافهم ، فإذا كان الخديوي كما تقول القبط حاكمًا مدنيًا فقط ، ونسبة المسلمين والقبط إليه من حيث هو حاكم واحدة ، فهل يرضون بكل ما يتفرع على هذا الأصل ، ويجعلون له الحق أن يعطي من أوقاف القبط للمنافع المشتركة (كالجامعة المصرية) كما يعطي من أوقاف المسلمين .

إذا كانت هذه الحكومة غير إسلامية ، فلماذا تضع هي القوانين للمعاهد الدينية التعليمية كالأزهر وغيره من جوامع العلم الديني ، وتولي هي المشايخ عليه ومشايخ المذاهب ، وترفع بعضه في الرتب العلمية الدينية على بعض . ولماذا تولي أئمة الصلاة وخطباء الجمعة ، ولا ترى لها مثل هذا الحق في معاهد الديانة النصرانية من الأديار والكنائس وقسوسها ورهبانها وسائر رجال دينها ، وإنما تكتفي ببعض الرسوم الدالة على أن هذه الديانة من الديانات التي أقرتها الحكومة في بلادها ، ولها عليها حق الحماية وحفظ الحرية الدينية . وليس لكل أهل دين هذا الحق في كل حكومة ، فالبابية ليس لهم حقوق دينية في بلاد الدولة العثمانية كالنصارى مثلاً .

إذا كانت هذه الحكومة غير إسلامية ، فلماذا تترك العمل في الأعياد الدينية الإسلامية ، وتحتفل بها احتفالاً رسميًّا كما تحتفل بالمولد النبوي الشريف دون أعياد القبط وغيرهم ، ودون مولد سيدنا عيسى عليه السلام ، ومثل ذلك الاحتفال بمحمل الحج وكسوة الكعبة المعظمة .

لست أعني بهذه الأمثلة والشواهد أنها كلها من الفرائض أو السنن في أصل الإسلام ، أو من الأحكام التي فرضها الدين على الحكام ، فالصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون لم يحتفلوا بذكرى المولد ولا المعراج ، كما تحتفل الحكومات الإسلامية الآن ، وإنما أعني أن هذه الخصائص من آثار كون الحكومة إسلامية .

تريد القبط أن تمحو هذه الخصائص ، ومن وسائلها على ذلك طلب ترك العمل في يوم الأحد ، وطلب جعل أموال الحكومة المصرية شرعًا بينهم وبين المسلمين ، لا يتفق شيء منها في مصلحة إسلامية إلا ويتفق مثله في مصلحة قبطية ، وهذا أصل عام ، يتفرع منه إذا قبل محو جميع خصائص المسلمين في هذه الحكومة . وتحتج القبط على حقيقة هذا الطلب بأن هذه الحكومة مصرية لا إسلامية ، فهذا هو الأصل عندها ، فإذا قبلته الحكومة ترتب عليها ما طلبوا أو أكثر مما طلبوا من الفروع .

وإذا محصنا المسألة وبينا حقيقتها ترى أن المطلوب هو إخراج هذه الحكومة عن كونها إسلامية بإزالة كل اختصاص للمسلمين فيها ، ولكن أبوا أن يعترفوا بهذا الأصل ويطلبوا هدمه ، ورجحوا أن يهدم بهدم ما بني عليه . وهذا من الدهاء والحكمة ؛ لأن طلب إبطال الفروع أخف على النفوس من طلب إبطال الأصول ، فإنه من قبيل الدعوى بالدليل ، ولأن من اعترف بالأصل لزمه الاعتراف بالفروع . فما جروا عليه هو الأقوى والأنفع لهم ، وهو أشد على المسلمين في باطنه وحقيقته ، وأخف في ظاهره وصورته .

إن الدولة العثمانية أمّ الحكومة المصرية واقفة أمام مثل هذه المسألة في بلادها ، فقد قام النصارى بعد الدستور يطالبون بنحو ما تطالب به القبط . ولكنهم لا يزالون يخفون أكثر مما يظهرون ، وليس موضوع كلامي إبداء رأيي أو ميلي في تخطئة هذا أو ذاك ولا تصويبه ، وإنما رأيت الأمر غمة على المسلمين والنصارى كافة ، وما رأيت أحدًا يتجرأ على بيان الواقع فأحببت أن أبينه كما هو لا كما يجب أن يكون . الواقع أن الحكومة العثمانية حكومة إسلامية قبل الدستور وبعده ، وأن الحكومة المصرية مثلها وتابعة لها في كونها إسلامية ، وإنما تختلف في شيء واحد وهو أنها مستقلة في إدارتها الداخلية بعهد (فرمان) من السلاطين . وأن الاحتلال الأجنبي مسيطر عليها .

وقد صرّح القانون الأساسي للدولة بأن دينها الرسمي هو الإسلام ، وأن سلطانها هو خليفة المسلمين . والدين في حكومتها أظهر منه في الحكومة المصرية التي هي تحت سيادتها . فإن شيخ الإسلام هنالك هو العضو الأول في مجلس النظار وباب المشيخة الإسلامية من أكبر نظارتها . وإذا تناقش مجلس الأمة من المبعوثين أو الأعيان في مسألة ، وقال أحد منهم : إنها مخالفة للدين ؛ لا يستطيع أحد أن يقول : لا ضرر في ذلك ، بل يدفعون ذلك بعدم التسليم له ، فلو كان جميع المبعوثين من المسلمين عالمين بالشرع الإسلامي ، وأرادوا أن يطبقوا جميع القوانين على أحكامها لفعلوا بلا معارض .

هذا هو الواقع هنا وهناك ، وهو يثقل على القبط وسائر النصارى ، وإن كان إنجيلهم يأمرهم أن يخضعوا لكل حاكم ، وأن يعطوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله ، ويفخرون بأن دينهم فصل بذلك بين الدين والحكومة ، ولكنه لا يثقل على اليهود الجامع كتابهم بين الدين والحكومة ، بل يكتفي هؤلاء من الحكومة بأن تمنحهم الحرية في دينهم وكسبهم ، وقد وجدوا من هذه الحرية في بلاد المسلمين أيام قوتهم وأيام ضعفهم ما لم يجدوه في بلاد أخرى في الحالتين .

النصارى أحرص الناس على السلطة والحكم ، وللتربية الإفرنجية في نفوسهم تأثير عظيم في ذلك ، فهم لا يرضون من الحكومتين العثمانية والمصرية تمام الرضى إلا بالانسلاخ التام من الإسلامية ، ولكن هذا الانسلاخ مما لا يستطاع إلا بالتدريج البطيء في الزمن الطويل ، فإن الأشخاص والأقوام والحكومات تتكون كطبقات الأرض بفعل الزمن الطويل ، وما كان كذلك لا يمكن تغييره دفعة واحدة كما قلنا ، ولهذا بينت من قبل أن القبط قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، ومنعهم بغضهم للعرب أن يهتدوا فيه بحكمة شاعرهم التي سيرها مثلاً وهي :

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل

قلت : هذا لأن ما يطلبونه هم وإخوانهم من سلخ الحكومتين من الإسلامية لا يمكن أن يحصل إلا بالتدريج وبموافقة المسلمين لهم عليه . وقد وجد من المسلمين الجغرافيين (أي الذين يعدون من المسلمين في إحصاء الجغرافية ، وإن لم يعرفوا ما هو الإسلام) من يرون هذا الرأي ، ويسعون هذا السعي بالدعوة إلى حل الرابطة الإسلامية ، والاستعاضة عنها بالرابطة الوطنية أو الجنسية .

وقد صار لأصحاب هذا الرأي أحزاب وزعماء يقودون المسلمين إلى حيث يجهلون ، وترك رجال الدين زعامة الأمة وقيادتها لهم ، وهم يعلمون أن منهم الملحد ومنهم الفاسق الذي يشرب الخمر ويزني ويلوط ، ومنهم الذي يحل الربا ، وأمثال هؤلاء الزعماء أحرص على سلخ الحكومة من الدين من النصارى؛ لأنه يتعذر عليهم أن يجمعوا بين شهواتهم وأهوائهم والزعامة في قومهم وبين الحكومة الإسلامية .

لو صبرت القبط والنصارى في البلاد العثمانية لكفاهم هؤلاء المسلمون الجغرافيون الأمر ، كما بينته من قبل ، ألم يروا أنه لا يوجد مشروع إسلامي إلا ويكونون هم المقاومين له ؛ لأنهم يخشون قوة الدين على زعامتهم ووطنيتهم ، وإن كان من قوم لا عناية لهم بالزعامة ، ولا يحبون أن يقربوا من نار السياسة ، ولكنهم إذ لم يصبروا ، يخشى أن يجيء الأمر على ضد ما طلبوا .

يحسن أن يقنعوا الآن بما لهم في الحكومتين من الحرية الواسعة ، وجواز مشاركة المسلمين في أكثر أعمال الحكومة ، أو كل ما لا يختص بالدين منها ، والقبط أجدر بهذه القناعة من غيرهم ؛ لأن أكثر أعمال الحكومة الخديوية في أيديهم وليتدبروا حال الحكومات الأوربية العريقة في الحكومة النيابية ، كيف لا تزال على ندرة المخالفين لشعوبها في دينها تفضل مذهب الجمهور والحكومة على غيره،حتى إن فرنسا وهي الجمهورية التي صرحت بأنه لا دين لحكومتها ، لا يمكن أن تجعل من اليهود المالكين على أزمة القوة المالية فيها قوادًا للجيش ولا للأساطيل ولا رؤساء للجمهورية ، دع معاملتها لمسلمي الجزائر وتونس .

إن لتصريح القبط وغيرهم بهذه المسألة عواقب تتوقع ؛ ولا سيما إذا أجيبوا إليها :

(منها) تنبيه غيرة المسلمين الغافلين إلى وجوب إقامة حكومتهم لشريعتهم ، ولا يمكن للحكومة العاقلة أن تخالف رغبة الجمهور العظيم من رعيتها إلى رغبة النزر اليسير ولو فيما ترغب هي فيه .

(ومنها) تصدي الدولة العلية للمداخلة في الأمر باسم الخلافة والسيادة ، إذا أجابت الحكومة بعض المطالب تفريعًا على الأصل الذي تقرره القبط ، وهو أنها غير إسلامية .

وقد سمعنا هذه الأيام صوت مجلس المبعوثين في الآستانة يبحث عن القاضي الأكبر والقضاء في مصر ، ويطالب بالمحافظة على الشرع فيها ، وعهد إلى شيخ الإسلام بالبحث عن ذلك وإيضاح ما يقف عليه للمجلس ، وما نظن أن الحكومة الإنكليزية تحب فتح هذا الباب في هذا الوقت .

(ومنها) أن المسلمين في جميع الأقطار يعدون مصر باب الحرمين الشريفين ومعهد علوم الدين ، فإذا علموا أن حكومتها خرجت عن كونها إسلامية ، يألمون بالطبع ، وتتفرج مسافة الخلف بينهم وبين النصارى ، وذلك لا يرضى به محب للإنسانية .

(ومنها) أن الإنكليز يحسبون لسخط رعاياهم المسلمين في الهند وغيرها حسابًا إذا هم وافقوا القبط على ذلك جهرًا ، والمسلمون أشد أهل الهند إخلاصًا لهم في هذا الوقت .

(ومنها) أن هذا يذهب بكل أمل المسلمين في هذه الحكومة ، فيكون علة لرجوع المسلمين إلى استعدادهم الذاتي واعتمادهم على أنفسهم ، وحينئذ يخشى أن تخسر القبط منهم أكثر مما تربح من الحكومة ، وأن يعود الأمر إلى نصابه بقوة الاتحاد التي فقدها المسلمون باتكالهم على حكومتهم .

(ومنها) أن القبط ترجح على المسلمين رجحانًا ظاهرًا ، يخشى أن يترتب عليه مع تعصب بعضهم لبعض فتن كثيرة ، وهذا مما لا ترضى به حكومة في الدنيا ولا يعقل أن يرضى به الإنكليز .

وصفوة القول أن فتح باب هذه المسألة كان من الخطأ الذي يضر القبط دون المسلمين ، فإنه أيقظ هؤلاء ، فإذا استمروا على يقظتهم كان فيه الخير العظيم لهم ، وإذا عادوا إلى غفلتهم كان ضرره على القبط تأخير مطالبهم ، وبعدما كان قريبًا منها عنهم .

نعم .. إن القبط يستفيدون من هذه الحركة اكتناه استعداد المسلمين ، فإذا فاز المؤتمر المصري اضطروا إلى معاملة المسلمين معاملة جديدة ، ورضوا أن يكونوا منهم مكان الأخ الصغير من الأخ الكبير الذي يكون رئيس العشيرة أو بما دون ذلك ، وإذا خاب المؤتمر بسعي المفرقين من المسلمين ، علموا أن السيادة في هذه البلاد ستكون لهم ولو بعد حين .

وسيكون المؤتمر المصري موضع النبذة الثامنة من مقالنا هذا .

((يتبع بمقال تالٍ))

(النبذة الثامنة)

المؤتمر المصري(7)

إن بركات هذا المؤتمر قد سبقت وجوده فإن القبط لما علموا بالعزم عليه اضطروا إلى سلوك سبيل الأدب في التعبير ، وتنكب السبيل التي سار عليها كتابهم في الجرائد ، وهي سبيل الغميزة والتعيير ، ولكنهم لم يرجعوا عن مقصد من مقاصدهم ، وأهمها إنكار كون حكومة مصر إسلامية ، وادعاء أنهم أعلى كفاءة من المسلمين ، وأنهم أخذوا معظم وظائف الحكومة بحق الكفاءة ، ويطلبون ما يطلبون من سائرها بحق الكفاءة .

غرهم اتحادهم وتخاذل المسلمين ، وطعن بعض أفرادهم وأحزابهم ببعض ولا سيما بالنابغين منهم في الحكومة ، فادعوا ما هو بديهي البطلان في مسألة الكفاءة الشخصية ، وما يكاد يكون حقًّا ظاهرًا في كفاءة العصبية الملية لولا أن انبرى أولئك الأكفاء الفضلاء إلى تأليف هذا المؤتمر الإسلامي المصري ، وكل ما هو مصري فهو إسلامي إذا عرف المسلمون أنفسهم ، وتعاونوا على القيام بمصالح قطرهم ؛ لأن غيرهم قليل ، فيكون بالضرورة مدغمًا فيهم ، وليس له وجود مدني خاص بدونهم ، ولكن وجودهم المدني وقد اجتمعوا وتعاونوا لا يتوقف على وجود غيرهم .

لولا غرور القبط باتحادهم ، وتخاذل المسلمين وتفرقهم لما طلبوا الرياسة الإدارية بدعوى الكفاءة . وكيف تعرف كفاءة المرء في أمر ليس له فيه عمل ، ولم تسبق له فيه تجربة ، ومن ذا الذي يشهد لهم بهذه الكفاءة وشهادة المرء لنفسه باطلة ولم يشهد بها المسلمون ولا المحتلون وهم أبناء دينهم ، فإذا كانوا يعتدون بشهادة أولياء الأمور فليتركوا الأمر إليهم ، وإلا فليأتوا بشهدائهم إن كانوا صادقين .

---

(7) مجلة المنار : المجلد 14 ، الجزء 4 ، ص 287 ، ربيع الآخر 1329 ، أبريل 1911 .

أما أنا فأقول : إن هذا المؤتمر هو الذي يشهد لهم أو عليهم . ولا أعني بشهادته ما يأتي به خطباؤه من البينات والحجج فقط ، وإنما أعني شهادة الحال دون شهادة المقال ، فإن لسان المقال قد يكذب وقد يختلب لب السامع بالشعريات المتخيلة ، فيبرزها في صور الحقائق المقررة ، كما فعل خطباء القبط في مؤتمرهم . وأما لسان الحال فهو الصدوق الذي لا يعرف الكذب ، والمحق الذي لا يأتيه الباطل فنجاح المؤتمر المصري بالثبات والنظام والعدل والإنصاف والاتحاد والتعاون هو الذي يشهد للمسلمين على القبط ، وشهادته لا تكون بذلك إلا حقًّا ؛ لأن تلك الصفات هي روح الحق .

أبطأ مسلمو مصر في هذا المؤتمر ، كما أبطأ إخوانهم مسلمو الهند في مثله من قبل ، سبق وثنيو الهند مسلميها في عقد المؤتمر السنوي والجمعية الملية ، والمسلمون هنالك أقل من الوثنيين عددًا ، وسبق قبط مصر مسلميها في إنشاء المجلس الملي وفي عقد مؤتمر قبطي ، والمسلمون في مصر هم الأكثرون عددًا ، فما هو سبب ذلك ، ههنا وهنالك .

كان المسلمون هم أصحاب العزة والسلطان الغالب في الهند كمصر ، فعاش الفريقان الزمن الطويل بعد دخول الأجانب في بلادهم ، مغرورين بسابق عزهم وسلطانهم ، ولم يشعروا بحاجتهم إلى حياة اجتماعية جديدة في هذا العصر الجديد كما شعر الهندوس هناك والقبط هنا لعدم غرورهما ، وإنما استيقظ مسلمو الهند قبل مسلمي مصر ؛ لأن الغرور بالحكومة الإسلامية قد زال من نفوسهم من قبل ، وإن أبقت لهم إنكلترة بعض النواب الأمراء كالتماثيل الأثرية أو المومياء في متاحف العاديّات ، وبقي مسلمو مصر مغرورين متكلين على حكومتهم مشغولين بسلطة الاحتلال المسيطرة عليها ، حتى زلزلت القبط هذا الغرور باتحادها وتكافلها ، وفغر أفواهها لابتلاع الحكومة كلها ، كما أيقظ مسلمي الهند اتحاد الهندوس وتكافلهم وتقدمهم عليهم بعد أن كانوا دونهم ، فليس لقلة المسلمين النسبية في الهند ولا لكثرتهم في مصر دخل في هذه المسألة الاجتماعية ، وإنما هي فتنة السياسة والغرور بشكل الحكومة ، قد أذهلا الأمة عن نفسها ، وصرفاها عن استعمال مواهبها ، حتى كادت تفقد نفسها ومواهبها .

إن الأمم الأوربية التي يجب أن تعتبر بحالها هي التي أصلحت حكوماتها ، ولم تكن حكوماتها هي التي أصلحتها ، فإذا ارتقت الأمة ترتقي الحكومة بالضرورة ، وقد قال السيد الأفغاني الحكيم : العاقل لا يُظلم ولا سيما إذا كان أمة .

يجب على زعماء الأمم أن يوجهوها إلى قواها الذاتية ، وثروتها الطبيعية ، وأن ينموا هذه القوى والثروة ، حتى تكون مصدر سعادة الأمة ، وأن يحولوا دون افتتان العامة بالسياسة ، والاشتغال بأمر الحكومة ، فإن ذلك يشغلها عما تحسنه وتقدر عليه بما لا تحسنه ولا قبل لها به ، وقد ورد في الحديث الشريف : (اعملوا فكل ميسر لما خلق له) رواه الشيخان في صحيحيهما .

يعني أنه ينبغي للإنسان أن يعمل ويشتغل بما يميل إليه استعداده ، فإنه هو الذي يرجى أن يتقنه ، ومن حكمة الله في اختلاف الاستعداد أن يتقن مجموع البشر جميع الأعمال ، فمسألة الحكومة والسياسة فتنة عظيمة في كل الشعوب ولا سيما في دور الانقلاب الاجتماعي والانقلاب السياسي .

إن للأمة حقوقًا على العلماء والكتاب والأغنياء الذين يهتمون بالأمور العامة ويتصدون لها . منها خدمة مصلحتها الدينية والأدبية ، ومنها خدمة مصلحتها الاجتماعية ، ومنها خدمة مصلحتها الاقتصادية ، فإذا حصروا عملهم في السياسة أو جعلوه كله باسم السياسة أضاعوا عليها هذه المصالح والمنافع التي لا قوام لها ولا بقاء إلا بها ، ولا سيما في مثل هذه البلاد التي ليس لها من أمر سياسة نفسها إلا الكلام بقدر ما تسمح به حرية الحكومة . وإني أعتقد أن الأمة لا ترتقي إذا كان همها كلها موجهًا إلى شيء واحد ، وناهيكم إذا كان ذلك الشيء هو السياسة التي لا يشتغل بها في كل الأمم إلا القليلون ، ولا يحسنها ممن يشتغل بها إلا الأقلون .

أمرنا الكتاب العزيز أن نسير في الأرض ونعتبر بأحوال الأمم ، فإذا نحن بلونا أخبار الشعوب الغربية وسبرنا غور ترقيهم ، نرى أنهم ما وصلوا إلى ما وصلوا إليه من العزة والثروة إلا باهتمام النابغين منهم بترقية الأمة ، والاستعانة على ذلك بالجمعيات والشركات وتوزيع الأعمال بحيث يشتغل بكل نوع منها طائفة لا تشتغل بغيرها حتى تحسنها .

إذا اختبرنا حالهم في التربية وخدمة الدين نظن أنه لا هم لهم من الحياة غير دينهم ، ذلك بأن لهم جمعيات دينية كثيرة قد تبرعوا لها بالأموال ، ووقفوا لها الأوقاف حتى صارت تملك الملايين من الجنيهات ، وقد عمت التربية الدينية عندهم ثم فاض طوفانها على جميع شعوب الأرض ، فأنشأوا فيها المدارس والملاجئ والمستشفيات ، وطفقوا يبثون فيها دينهم وينشرون كتبهم مترجمة بجميع اللغات ، وإن الفقراء منهم ليساعدون هذه الجمعيات على قدر حالهم ، حتى إن منهم من يحرم نفسه من شرب الشاي أو من سكره أو من اللحم شهرًا أو شهورًا أو سنة ، ويجعل ما كان ينفقه في ذلك للجمعيات الدينية ، كما يعلم ذلك من كتبهم وجرائدهم . أذكر مثالاً صغيرًا من ذلك وقع في هذه البلاد : كتب قسيس إنكليزي يقيم في شبين الكوم في جريدة دينية ؛ أنه يريد أن يطوف القرى في الأرياف للتبشير بالإنجيل ، وأنه يحتاج إلى دراجة (بيسكلت) لذلك ولا يملكها . فما لبث أن أمطرت عليه بلاده الدراجات الجيدة ، حتى صار بيته مخزنًا لها لا يكاد يسعها ، وتبع هذا من الدراهم والهدايا ما لا حاجة بنا إلى عده .

وإذا دققنا النظر في أعمالهم المالية نظن أنه لا هم لهم من الدنيا إلا المال والاحتيال على جمعه ، وتصريف أمور العالم كله به ، وناهيكم بمصنوعاتهم التي يعيش العالم كله بها ، ولا تكاد تقع عين أحد منا إلا عليها .

وإذا بحثنا في العلوم والفنون كل منها على حدته ، فإنه يسبق على أذهاننا عند الوقوف على عنايتهم بكل علم وحده أنهم لم يشتغلوا بغيره ، ولا يحفلون إلا ببلوغ الغاية منه ، حتى إنهم جعلوا لكل فرع من فروع العلم الواحد جمعيات خاصة لأجل إتقانه .

فإذا أردنا الاعتبار بحالهم مع الاستضاءة بنور العقل ، فعلينا أن ننظر في حاجات أمتنا ومصالحها العامة ، ونختص بكل منها طائفة تشتغل بها دون غيرها ؛ لأن إتقان العمل الذي هو سلم الترقي لا يكون إلا بذلك .

عندنا جمعيات خيرية وتعليمية ودينية ونقابات مالية وزراعية وشركات تجارية وصناعية ، وتألفت عندنا مجالس المديريات لأجل تعميم التعليم ، وهذه المصالح كلها لا تزال ضعيفة ونفعها محصورًا في دائرة ضيقة ، فهي الآن كالأعضاء المتفرقة يجب اتصالها ؛ ليكون عمل كل منها متممًا لعمل الآخر ، أو كالشرايين المنفصلة يجب اتصالها بالقلب لتستمد منه وتمده ، أو كالأسلاك البرقية التي يصل كل منها بين بلدين أو أكثر من المملكة ، ولا تتصل بالمركز العام الذي يصل بعضها ببعض ، وما دامت مصالحنا متفرقة على هذا النحو لا نكون أمة متحدة ، فيجب أن يكون لجميع مصالح الأمة العامة سمط واحد تنتظم فيه حباتها ويزاد عليها ، حتى تكون عقدًا كاملاً ، يجب أن تتصل هذه الأعضاء العاملة فتكون جسمًا واحدًا، يعمل كل عضو منها عمله الخاص به؛لأجل منفعة سائر الأعضاء.

فالسمط الذي نحتاج إليه لتكوين عقدنا الاجتماعي ، بل الدماغ أو القلب الذي نحتاج إليه ليمد جميع أعضاء الأمة بالحياة هو هذا المؤتمر .

ما سرني شيء في مصر كما سرني تأليف هذا المؤتمر ، وإنما يتم السرور- إن شاء الله تعالى - بنجاحه ودوامه ، وإني أقترح عليه ما يغلب على ظني أن غيري يقترحه ، والحق يزيد قيمته ويعلو شرفه بكثرة طلابه ، ولكن لا ينقص شرفه بقلتهم ، فإن الحق كالجوهر الخالص ، شرفه ذاتي له ، وإنما يعلو ويغلو بمعرفة الناس لهذا الشرف وتنافسهم فيه أي : بأمر عارض غير ذاتي .

كفاني قانون المؤتمر أمر اقتراح سلبي لابد منه ، ولا يرجى بقاء المؤتمر ونفعه إلا به ، وهو عدم الاشتغال بالسياسة ؛ فالسياسة ما دخلت في شيء إلا أفسدته كما قال الأستاذ الإمام ، فيجب أن تترك لنفسها ويفوض أمرها على أحزابها ، وأن يشتغل المؤتمر بما دونها من مصالح الأمة فيجمع متفرقها ، ويكمل ناقصها ، ويوحد وجهتها ؛ ليكون عمل الكل موجهًا إلى غاية واحدة .

للمؤتمر عمل عارض مؤقت وأعمال دائمة مقصودة لذاتها ، فالعمل العارض الموقت هو تمحيص مطالب المؤتمر القبطي ، وبيان حقه من باطله .

يقول الله تعالى :] وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ [(العنكبوت : 46) الآية . ولا أحسن من بيان الوقائع وإثبات الحق بالإحصاء الصحيح ، وبذلك يثبت المؤتمر أنهم طلبوا من أعمال الحكومة ما لو أعطوه لأضحت الحكومة قبطية خالصة ، ويسهل على المؤتمر أن يثبت ما يعترف به بعض القبط من تعصب رؤسائهم لهم في جميع المصالح ، وتقديمهم على المسلمين ، ومن كان هذا شأنهم فإسناد الوظائف الرئيسية إليهم يخشى أن يفضي إلى ما لا تحمد عقباه من التعصب والغلو في الخلاف ، حيث تكون الحكومة كلها في أيديهم .

وليس فيما قاله القبط في مؤتمرهم وما يكررونه كثيراً في جرائدهم أمر ذو بال إلا تصريحهم بأن هذه البلاد ليست إسلامية وحكومتها ليست حكومة إسلامية .

إن القبط على احتراسهم في مؤتمرهم وتحاميهم الألفاظ التي تكبر المؤاخذة عليها ، صرحوا بأنه لا يقول : إن هذه البلاد إسلامية ، للمسلمين فيها ما ليس لغيرهم إلا أفراد لا يجاوزون عدد الأصابع ، صرح بذلك خطيبهم توفيق بك دوس المحامي ، ولجريدتيهم كلام كثير في ذلك ، أوضح مما قاله خطيب مؤتمرهم . وعلى هذا بنوا وجوب تعليم الدين المسيحي في مدارس الحكومة وبطالة يوم الأحد .

فيجب على المؤتمر أن يبين ما يترتب على هذه الدعوى ، وهو أنه إذا كانت الحكومة الخديوية تعترف من نفسها أنها غير إسلامية أو يكرهها المحتلون على ذلك فإن المسلمين لا يرضون أن تكون محاكمهم الشرعية تابعة لها ، ولا أوقافهم ومدارسهم الدينية تحت إدارتها ، ولا وضع تركات من يموت منهم عن غير وارث في خزينتها ، بل يطلبون حينئذ أن يستقلوا بجميع أمورهم الدينية كالقبط وغيرهم . فأما الحكومة فلا تعترف بهذا ، وأما المحتلون فلا يتحملون تبعته .

لا أحب أن أطيل في المسألة القبطية أصولها وفروعها ، وإنما كتبت ما كتبته من قبل لتنبيه المسلمين إلى ما هم في أشد الحاجة إليه ، وهو أن يعرفوا أنفسهم ممن معهم ، ويعرفوا ما لهم وما عليهم ، وأنا واثق بأنه يسهل على المؤتمر المصري أن يبين للمنصفين من شعوب المدنية وغيرهم أن القبط غابنون لا مغبونون ، وأن المسلمين مغلوبون بتساهلهم لا غالبون ، وأن الخير للقبط أن يقنعوا بما هم فيه من النعم ، وأن لا يطلبوا شيئًا باسم القبط ، ولا ينازعوا في صبغة الحكومة الإسلامية ، وأن يعودوا عما تجرءوا عليه من تهمة المسلمين بالتعصب الديني عليهم لنصرانيتهم ومن تحريض أوربة عليهم ، وعن اللهجة البذيئة التي سنتها لهم جرائدهم .

كل هذا مما يسهل على المؤتمر بالبراهين ، ولكن القبط لا تذعن له إلا إذا رأت من المسلمين الحزم ، ومجاراتها في توثيق الرابطة الملية والتعاون الديني على الترقي . فإذا هم عرفوا حدهم واعترفوا بحق غيرهم ، فإني أحب للمسلمين أن يستوصوا بهم خيراً ، ويعطوهم أكثر مما يستحقون ، كما كانوا من قبل يفعلون ، ولا أحب للمسلمين أن يرجعوا بصفقة المغبون الذي لا هو محمود ولا هو مأجور .

***

(أعمال المؤتمر الدائمة)

أما أعمال المؤتمر الدائمة فكثيرة ، لا يمكن شرحها في هذا المقال ، وإنما نشير فيما نقترحه في خاتمته إلى أصولها وقواعدها .

وأما فائدته فأكبرها عندي ما أشرت إليه آنفًا ؛ من توحيد المصالح والأعمال العامة التي تقوم بها الأمة دون الحكومة ومساعدتها عليها وتوجيهها إلى المقصد الصحيح الذي ترتقي به الأمة في معارج الكمال المادي والمعنوي ، ويدور ذلك كله على أربعة أقطاب :

(1) التربية الملية والتعليم .

(2) إرشاد العوام إلى تحسين معيشتهم في آدابهم وأعمالهم وصحتهم ومعاملتهم لمن يعيش معهم من موافق ومخالف .

(3) حفظ ثروة الأمة وتنميتها بالوسائل الحديثة ، والتوقي من الغوائل التي تغتالها .

(4) مواساة العاجزين والبائسين وإعانة المنكوبين والغارمين .

سيشرح خطباء المؤتمر هذه المقاصد كلها أو بعضها ، ويبينون وجه الحاجة على ما يتكلمون فيه ، وما ينبغي أن يقرره المؤتمر ويقوم به ، وإنما يقرر المؤتمر المطالب العامة بالإجمال . وأما التفصيل الذي يترتب عليه التنفيذ ، فيتوقف على تأليف لجان تختص كل لجنة بعمل من الأعمال ، ويكون روح الأعمال كلها تكوين الأمة وتوحيد وجهتها في حياتها الاجتماعية .

فإذا بحثنا في مقصد التربية والتعليم ، نرى أن تربية أبنائنا وبناتنا مفرقة لأجزاء أمتنا ، ممزقة لأعضائها ، حائلة دون أن نكون أمة متحدة ، لا مكونة للأمة . أي أن التربية والتعليم اللذين نتنافس فيهما ، ونبذل النفيس لأجلهما ، ونظن أن فيهما عزتنا وارتقاءنا ، هما حائلان دون كل ما نطلبه من وحدة الأمة وارتقائها .

***

المدارس والتربية والتعليم

ما هو المقصد العام من المدارس ، ومن يدير هذه المدارس ويحقق لنا ما نقصد منها ، وهل الذين تخرجوا في هذه المدارس متحدون في أفكارهم ومقاصدهم ، متوجهون إلى توحيد الأمة وجعلها مثلهم .

لا بقاء للأمة إلا بالمحافظة على عقائدها وآدابها وشعائرها الدينية وأخلاقها وعاداتها ولغتها ، وهي مقوماتها ومشخصاتها التي تكونت بها بالوارثة وفعل القرون كما تتكون المعادن في الأرض ، فإذا طرأ على هذه المقومات والمشخصات بفعل الزمن ما يعيبها ويشوهها ، ويجعل الاستفادة منها قليلة ، كان الواجب على المربين والمعلمين أن يزيلوا تلك العيوب كما يزال الصدأ عن الحديد ، لا أن يزيلوا الجوهر نفسه ويضعوا مكانه جوهرًا آخر .

قال صلى الله عليه وسلم : (تجدون الناس معادن فخيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا) رواه الشيخان . والأمم معادن كالأفراد ، وعمل المربين فيها كعمل الصنّاع في المعادن ، وبعملهم تظهر مزاياها ومنافعها ، فمهرة الصناع يصقلون الحديد الأسود ؛ حتى يكون أبيض لامعًا كالمرآة ، حتى تفضله بلونه على الفضة المهملة في المكان الرطب ، يتغير لونها ويزول بهاؤها .

كذلك الأمم تظهر محاسنها ومنافعها في زمن دون زمن بالتربية والعلم ، وجوهرها هو جوهرها ، لا يتغير في نفسه إلا بزواله وفنائه أو إدخاله في جوهر آخر ، كما يمزج قليل من المائع في غيره ، فيغيب عن العين ويزول ذلك الوجود الخاص به . فقد كان كل من الشعبين الإنكليزي والفرنسي جاهلاً لا مزية في عالم المدنية ثم تعلما وارتقيا ، وبقي كل منهما ممتازًا بمقوماته ومشخصاته ، فمنها في الأول الرصانة والثبات والبطء في التحول عن الشيء ولو قبيحًا ، وفي الثاني الذكاء والخفة وسرعة التحول ، ولكل من الخلقين المتضادين منافع ومضار ، ولكن المنافع هي التي تغلب على طور الحياة والارتقاء ، والمضار هي التي تغلب في طور الضعف والانحطاط .

غرضنا من هذا المثل أننا محتاجون إلى تربية تزيل الصدأ الذي طرأ على جوهر أمتنا حتى يظهر جوهرها نقيًّا ويسهل الانتفاع به ، وإلى تعليم نعرف به طرق استعمال مواهبنا الفطرية وخيرات بلادنا فيما يرقينا ويرفع شأننا ، ولكن أمر تربيتنا وتعليمنا ليس في أيدينا ، فلا رأي لسراتنا ولا لأهل العلم والبصيرة منا في أكثره .

نلقي بناتنا في مدارس الراهبات ومدارس الأمريكان ، فهل يتعلمن فيها آداب ديننا وأحكامه ، ويتربين على عبادته وأخلاقه ؟ ألا إننا نعلم أنهن لا يتعلمنها ولكن يتعلمن ما ينفر منها ، ويبعد عنها ، فيخرجن لا نصرانيات على آداب النصرانية ، ولا مسلمات على الآداب والفضائل الإسلامية ، وهل يرجى صلاح بيوت هذا شأن رباتها ؟ أم يرجى أن تكون الأمة المكونة من هذه البيوت أمة متحدة مرتقية ؟

عندنا مدارس أهلية ابتدائية للبنات ، فهل نجد فيها من الفضيلة وآداب الإسلام وعباداته ما نفقده في مدارس الإفرنج ؟ لا لا .

إن أمثل المدارس مدارس الحكومة ولا غناء فيها ، فجميع مدارس البنات في هذا القطر غير صالحة للتربية التي نحن في أشد الحاجة إليها ، ولا يرجى أن توجد المدارس الصالحة ، ونحن في هذه الفوضى بالمصادفة ، ولكننا إذا خرجنا بهذا المؤتمر من هذه الفوضى ، فإننا نجد ما نرجو كما نحب ؛ لأنه يكون برأي الأمة وتدبيرها .

إن جميع المدارس المصرية من إفرنجية وأهلية وأميرية غير صالحة للتربية الملية التي ترتقي بها الأمة بتزكية جوهرها الفطري وحفظ مقوماتها الملية ، كل هذه المدارس تجذب المتعلمين والمتعلمات فيها إلى التفرنج ، فتفتنهم بلغة غير لغتهم ، وآداب غير آدابهم ، وعادات غير عاداتهم ، كما تخفض مقام ملتهم وقومهم في أنفسهم ، وتعلي فيها مقام أقوام آخرين ، كلها آلات محللة بل سيوف مقطعة لمقومات الأمة ومشخصاتها ، لا همّ للمتخرجين والمتخرجات فيها إلا أن يجدوا مالاً يبذلونه للأجانب ثمنًا لما عندهم من الملذات والزينة ، بل يبذلون القناطير منه في القمار والمضاربات ، وما لا لذة فيه إلا الهوس والخبل وفنون الجنون .

فعلى المؤتمر أن يتدارك هذا الفساد قبل أن يعم ، ويتعذر تداركه بفشوه في كل الطبقات والإجماع على استحسانه .

تلك إشارة على وجه الحاجة إلى المؤتمر في أحد تلك المقاصد العامة والأقطاب التي تدور عليها مقاصد الأمة ، فقس عليه سائرها .

وجملة القول أن المرجو من المؤتمر أن يكون سلك النظام للأعمال الحرة التي تقوم بها الأمة من الجمعيات والنقابات والشركات ، يوحد وجهتها ويساعد كلاً منها بقدر الطاقة .

ليس المراد من ذلك أن تكون الجمعيات جمعية واحدة ، ولا الشركات شركة واحدة ، ولا النقابات كذلك ، ولا أن تتغير قوانينها ونظاماتها ، ولا أن يكون المؤتمر مسيطرًا عليها ، فإن ذلك ينافي توزيع الأعمال ، ومباراة العاملين ، ولا ترتقي الأمم إلا بهذا التوزيع الذي هو وسيلة الإتقان .

وإنما المراد أن هذه المصالح كأعضاء البدن : العينان تبصران ، والأذنان تسمعان ، واليدان تعملان ، والرجلان تسعيان ، وكذلك الأعضاء الباطنة كالمعدة والكبد تعمل أعمالها ، كل هذه الأعمال الاختيارية وغير الاختيارية تجري على نظام واحد غايته حفظ البدن كله ، والقلب يمدها كلها بالدم الذي يعينها على أعمالها ، وبالنظام المقدر ، والقدر المعين ، والنظام قوام الوجود ، ومعيار الأعمال ، ووسيلة الكمال .

الملاحق

الأكثرية والأقلية

أو المسلمون والقبط(8)

تعود اليوم هذه المسألة الخطيرة الشأن إلى الظهور مرة أخرى على صفحات الجرائد اليومية وغير اليومية ، بعد أن اتفق عقلاء الأمة في إبان الحركة القومية عام 1919على دفنها في روايات النسيان واعتبار الخوض فيها لا يتفق مع مصلحة الوطن في شيء ، وناهيك بأن الدولة المحتلة ترى في إثارة هذه المسألة وأمثالها ذرائع تتذرع بها للوصول إلى مآربها الاستعمارية في المسألة المصرية حتى إنها وضعتها في القسم الثاني من التحفظات التي حملها تصريح 28 فبراير المشهور .

لكن رغبة العقلاء من أبناء الأمة لا تستطيع أن توقف الطغيان الاجتماعي الذي برزت آثاره ماثلة في كل مرافق الحياة ، وليس في مقدور أحد أن يقاوم الطبيعة ولو إلى حين ، من أجل ذلك عادت هذه المسألة فأصبحت حديث الناس وموضع شكوى المتذمرين والمستائين .

نحن في مقدمة المعجبين بنشاط إخواننا الأقباط وتضامنهم بل تفانيهم في الحرص على مصلحتهم الطائفية التي أصبحت خدمتها مدعاة الفخار لكثير منهم .

لكن هذا الإعجاب الذي نضمره لإخواننا القبط لا يصادف على الدوام ارتياح جمهور إخواننا المسلمين الذين يشاهدون أن إخوانهم بفضل وسائل السعي والتكافل قد قبضوا على نواحي الأعمال المهمة في دوائر الحكومة والشركات ، وهي تكاد تكون أهم مصادر العيش للمتعلمين والأميين .

---

(8) مجلة المنار : المجلد 29 ، الجزء 4 ، ص 292 ، المحرم 1347 ، يوليو 1928 .

ماذا نقول للشاب المسلم الذي يحمل أعلى الشهادات إذا قرع باب مجلس النواب مثلا فرفض طلبه وهو يرى أن رؤساء فروع الأعمال سواء كانت كتابية أو فنية أو غير ذلك جميعها في أيدي الأقباط ومعظمهم لا يتمتع بالشهادة التي يتمتع بها هذا المسلم ؟ لا جدال في أن هذا الذي رفض طلبه يقول : إن هذا التضامن لم يكن لتحسين أحوال الطائفة القطبية فقط ، بل لغمط حقوق المسلمين ، وإذا عرفت أن 63 في المائة من عمال الترامواي الوطنيين أقباط ، والباقي من المسلمين وبعض الغرباء لقلت مع ذلك العامل الذي زاحمه قبطي بتوصية من فخري بك عبد النور مثلا : إن هذا التضامن متجه كله لغمط حقوق الأكثرية .

نعم إن الحياة تزاحم ولا يفوز فيها إلا الجسور المزاحم وإلا حقت عليه سنة تنازع البقاء ، ولكن ما العمل إذا كانت الأكثرية في غفلة عن التضامن والأقلية تتضامن للحياة فتنتزع حقوق الأكثرية ؟ عند ذلك لا بد من التذمر والشكوى الذين تراهما اليوم قد أوشك أن يرتفع الصوت الصاخب فيها ، وتشق الوحدة التي جاهدنا كثيراً للحصول عليها فتكون النتيجة في مصلحة المحتل .

كان إخواننا الترك في عهد الدولة العثمانية المرحومة لا يسمحون لأبناء العرب سواء كانوا سوريين أو عراقيين أو غيرهم أن يطالبوا بأدنى حق من حقوقهم في الدولة بحجة أن هذه المطالبة باسم العرب معناها التفرقة بين الترك والعرب ، وفي هذا ما فيه من الدمار لقضية الوطن ، فكان الترك يستغلون سكوت العرب ، ويعلمون أولادهم وأولاد العنصرين الأرمني واليهودي والأناضوليين أو الروملي على حساب ميزانية المعارف العامة التي يدخل فيها إيراد البلاد العربية ويحرم أبناء هذه البلاد من التعليم ، ومن بث الشكوى من ذلك ، وإلا نعتوا بأنهم رجعيون .

والظاهر أن الحالة في مصر آلت في هذا الأيام إلى ما آلت إليه حالة الترك والعرب قديمًا ، فالمسلمون يعلمون أن الغبن يحف بهم من الجهات الست ، ولا يستطيعون أن يتكلموا في أمر هذا الإشكال الاجتماعي الخطير الذي تناول العيش مخافة أن يقال : إنهم يعملون على شق عصا الوحدة ، ولكن التاريخ العثماني لا يزال ماثلاً أمام الجميع ، فإن صبر العرب فرغ في يوم من أيام سنة 1916 وقام العرب في وجه الترك لا يطالبون بحقوقهم في الدولة ، بل يطلبون الاستقلال عن العنصر التركي وإجلاءه عن بلادهم ؛ لأن ثورة البطن كما يقول الألمان أهم ثورة .

وإذا قسنا الأمور بأشباهها جاز لنا أن نقول : إن هذا التذمر الذي منشؤه تضامن الأقلية على هضم حقوق الأكثرية التي استنامت بشكل لم يعهد له نظير في التاريخ الحديث في الوقت الذي تسكت الأقلية كل من يتحدث في هذا الأمر ، وتصيح في وجهه إنها هي المظلومة المضطهدة لا بد وأن ينتهي بما لا يتفق مع مصلحة الوطن عمومًا والأقلية خصوصًا ، وقد شرع بعض الأفاضل يتكلمون في هذا الموضوع بما توجبه المصلحة الوطنية ، ثم انتقل كما قدمنا إلى الصحف فتناولته بعضها بما يجب ، وأخيراً قرأنا في السياسة الأسبوعية منذ أسابيع مقالاً رئيسيًّا لحضرة رئيس تحريرها الدكتور حسين هيكل بك تناول فيه هذا المسألة الخطيرة من نواحيها المتعددة فوصف ألوانًا كثيرة من ألوانها ، ولكنه لم يوفق إلى وصف العلاج ولا أشار إلى طريقة المعالجة إلا إشارة سطحية لا تغني فتيلاً .

وقد بنى مقاله هذا على أمور كثيرة كان أظهرها نتيجة الامتحان النهائي لمدرسة الطب الملكية في هذا العام ، فقد تبين أن عدد الناجحين 83 طالبًا بينهم 30 مسلمًا ، والباقي من الأقلية .

ولقد كانت هذا النسبة الهائلة كافية لأن تثير في الكاتب مواضع البحث الدقيق فينبه أمته إلى الحالة الخطيرة التى سارت إليها الأكثرية بإهمال المسئولين من قادتها .

كذلك فعل الدكتور هيكل بعد أن بيّن خطورة هذه النسبة في شهادات مدرسة الطب ، فذكر أن الأقليات تتضامن في جميع بلاد العالم ببواعث كثيرة أهمها المحافظة على جامعتها كما هي الحالة في يهود الروسيا وبعض الأقليات الأخرى في أوربا وأمريكا وأن هذا التضامن له في التاريخ أسوأ النتائج وأفعل الثورات ؛ لأنه ينتهي بالأقلية إلى احتكار الأموال والمراكز الرئيسية في الحكومات وضرب لذلك أمثالاً عديدة ، ولا سيما في أوربا وأمريكا ، وأن الأكثرية تثور عندما تتنبه في وجه الأقلية ، ثم أبان أن الحالة هنا بدأت بالتذمر همسًا وارتفع هذا الهمس قليلاً وربما صار صوتًا صاخبًا ، وأن الوطنية تقتضي أن يتنبه الإنسان إلى الخطر قبل وقوعه ، وانتهى من مقاله بأن أهاب بالمسلمين أن يحذروا خطر هذا الحالة الهائلة ، وأن ينصرفوا بكل قواهم إلى العلم .

ولما قرأنا مقال الأستاذ هيكل بك أحببنا أن نقفي عليه ببيان العلاج الناجع لكنا تريثنا قليلاً لنرى آراء الأقلية فيه ، فلم يمض على نشر هذا المقال ثلاثة أيام حتى رأينا الأقلية امتعضت منه وشرعت تحاربه ناسبة إلى ذات الكاتب الرغبة في إظهار غيرته على الإسلام ؛ ليكون مقبولاً في الانتخابات القادمة عند الأكثرية المسلمة ، وذهب آخرون منهم إلى أن الرجل يحاول التفريق بين العنصرين المسلمين والقبط ، وتناوله بعضهم بتهم كثيرة لا شأن لنا بها ، وإنما الذي يعنينا أننا فهمنا أن الأقلية لا تحب البحث في هذا الموضوع ؛ لأن فيه تنبيهًا للأكثرية ليس من مصلحة الأقلية البحث فيه .

ثم طلعت علينا جريدة المقطم الغراء بمقال مهم لرجل من رجالات الأقلية قدمت المقطم لنشره مقدمة قالت فيها : إنها ترددت عدة أيام في نشره ثم نشرته .

وقد رأيناه لا يخرج عن المقالات التي نشرتها الأقلية بشيء يستحق الذكر اللهم إلا إعادة النغمة القديمة التي عقد المؤتمر القبطي المعهود في أسيوط من أجلها وهي أن الأقلية التي لم تتمتع إلى الآن بوظيفة مدير هي المضطهدة حقًّا ، وأن القبط هم أهل البلاد الحقيقيون فلا يقاسون باليهود في أوربا وأمريكا فجمع الأستاذ هيكل هذه الآراء كلها ورد عليها ردًّا وجه أكثره إلى تبرئة نفسه مما نسب إليه من الأغراض ، وأنه لا يقصد إلا التنبيه إلى مسألة ليس الاستمرار فيها من مصلحة الوطن ، ثم كرَّر ما قاله أولاً من ضرورة أخذ الأكثرية بأسباب العلم وأن لا واسطة تعصم الأكثرية من الخطر إلا العلم وحده .

تلك خلاصة ما كتبته السياسة الأسبوعية ومخالفوها في هذا الموضوع الخطير والذي نعجب له أننا لم نقرأ كلمة من كتاب الأكثرية في أمر كهذا يهمها في الصميم من شئونها الحيوية كأن الله تعالى كتب لهذه الأكثرية المسلمة أن تظل في غفلة عن كل أمر يتعلق بجوهر حياتها .

لم تتقدم الأقلية في مصر وغير مصر بالتذمر ، وإن انقلب همسًا ولا بالهمس وإن تحول إلى صخب ، ولا بالانتقاد مهما يكن مرًّا ، وما كانت مقالات الكتاب وحدها بعاملة عملاً جديدًا في المسائل الخطيرة ، فالأقلية بلغت في مصر ما بلغته بأسباب جليلة الشأن لا يمكن للأكثرية أن تنهض من مستواها الذي وصلت إليه إلا إذا توسلت بما توسلت به الأقلية حذو النعل بالنعل .

انظر إلى شابين من عمر واحد وذكاء واحد وثروة واحدة وحي واحد دخلا مدرسة واحدة ، تجد أن القبطي منهما يتقدم على المسلم في العمل والجد والمثابرة والصبر وما إلى ذلك من وسائل النجاح ، والمسلم يتأخر عنه ثم تكون النتيجة كما رأيت من نجاح 53 قبطيًّا و30 مسلمًا في مدرسة الطب ، وعدد الأقباط لا يبلغ المليون والمسلمون 14 مليونا أو يزيدون فما السر في هذا الأمر العجيب مع أن الأقباط ليسوا أسمى ذكاء من المسلمين ، بل الثابت أن المسلمين بالنسبة لاختلاطهم بالعناصر الإسلامية التى جددت فيهم الدم المصري أكثر ذكاء ، والبرهان على ذلك ظهور كثير من النوابغ بين المسلمين وندرة النبوغ في الأقلية مع المحافظة على النسبة ؟ السر في جميع ذلك لم يكن من طينة الشاب المسلم ولا من فطرته السليمة فقد يكون أذكى وأنبل من القبطي ، ولكن السر كل السر في أن المسلم ليس وراءه هيئة من الهيئات التى تتولى شئون الجماعات والأفراد ترشده وتوجه قواه إلى الحياة القومية والملية كما هي الحال عند إخواننا الأقباط وغيرهم من الأقليات الشرقية غير المسلمة في مصر .

في القطر المصري ألوف من الكنائس القبطية بجيشها الجرار من القساوسة ، وإلى جانب هؤلاء الجمعيات الملية الكثيرة وفوقها المجلس الملي في القاهرة يضم بين أعضائه خيرة رجال الأقلية علمًا وهمة وإخلاصًا ويحيط بهؤلاء مئات المجلات الدينية القبطية شهرية أو نصف شهرية .

كل هذا الهيئات الوطنية لا وظيفة لها إلا إرشاد العائلات والأفراد القبطية في مصر إلى مصالحها الدينية والدنيوية ، فإنك إذا وزعت هذه المجلات القبطية والقساوسة على عدد أفراد الأقلية القبطية تجد أن الواحد منهم يتصل بإرشاد الكنيسة مرة في الأسبوع ويزوره القسيس مرة أخرى ، ويقرأ ثمرة أفكار الغيورين من كتاب القبط وواعظيهم مرارًا ، وكل هذا مرتبط بالمجلس الملي القبطي وإرشاداته وأعماله المتواصلة لمصلحة الطائفة القبطية دون سواها .

ثم لا تظن أن ذلك على أهميته هو الذي خطا بالأقلية القبطية إلى هذه الغاية التى وصلت إليها فأدهشت الجميع ، بل إن هناك جيشًا عظيمًا من الجمعيات التبشيرية الأمريكية والإنكليزية واللاتينية للبنين والبنات وهناك جمعيات شبان المسيحيين وجمعيات إخوان الكتاب المقدس وجمعيات كثيرة أجنبية كلها تعمل فوق عمل الجمعيات القبطية بجد ونشاط لترقية حال الأقلية المسيحية ، وهي لا تتأخر أن تمد أفراد هذه الأقليات بنفوذها السياسي عند السلطات العليا ، فإن جمعيات البروتستانت كانت توظف حتى الخاملين من إخواننا الأقباط في المراكز المهمة بشرط تغيير المذهب من كاثوليك أو أرثوذكس إلى بروتستانت .

وهناك عوامل أخرى يضيق نطاق البحث عن استيعابها اجتمعت كلها في مصلحة الناشئة القبطية وغيرها من الأقليات حتى حملت أفراد الأقلية على الشعور القومي وبلذة الاستفادة من هذا التضامن ، فلا عجب إذا رأيت بعضهم يسعى أن يعين بالوظيفة قريبه أو صديقه من الأقلية قبل أن تخلو ؛ لأنه نشأ على هذا ، وأعد له عدته ، وأصبح من متممات حياته ومقومات ملته ، ولو كنت مكانه لما فعلت غير فعلته .

لكن مَن للناشئة الإسلامية في مصر وغير مصر ؟ وأنَّى لها بقوة واحدة من هذه القوى التي ألممنا ببعضها ؟

ليس للفتى والفتاة المسلمة شيء من ذلك لا جمعيات ملية ، ولا إرشادات دينية ، ولا مجلات إسلامية تقدر قدرها ، فكيف يستطيعان مجاراة إخوانهم أفراد الأقلية المسلحة بأحدث الأسلحة وهما أعزلان من كل سلاح ، دع ما يحيط بهما من وسائل الفساد والدمار ؟

يقولون : إن جماعة الأقلية القبطية في الوفد استغلت جميع الحركات التى قام بها حتى سيطرت على معظم شؤونه فبات لا يتحرك حركة جدية إلا متأثرة بنفوذ الأقلية ، وإن استغلالها هذا بدأ في عهد المرحوم سعد باشا نفسه على ما به من قوة إرادة ، ونحن لا يهمنا مبلغ ما في هذه الأقوال من الصحة ، فإن سنة الطبيعة قضت أن يستغل القوي الضعيف .

فليس العيب عيب القوي ؛ لأنه استبد بل عيب الضعيف الذي ضعف حتى استنام ، فإذا لم تستغل الأقلية القبطية ضعف الأكثرية المسلمة استغلتها أية أقلية أخرى ، سنة الله في خلقه] وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً [(الأحزاب : 62) .

وإذا أردنا أن نحلل المسألة تحليلاً بسيطًا ونجاهر بالحقائق وندلل عليها وجب أن نصرح بأن الأقلية مهما تقدمت وارتقت فلا يُعَد رقيها رقيًا لمصر ، بل لو أصبح كل فرد من إخواننا القبط مثلاً عاليًا في العلم والثروة والجاه والرقي ، وكانت الأكثرية كما نشاهد اليوم لظلت مصر متأخرة ؛ لأن الأقلية التي لا تتجاوز الواحد بنسبة 14 لا يمكن أن يؤثر رقيها على رقي المجموع التأثير المطلوب ، وهذه النظرية نفسها كان أبناء العرب في السلطنة العثمانية يجبهون بها الترك في حين أن الفرق بين الترك والعرب لا يعتبر شيئًا مذكورًا بالنسبة إلى الفرق بين نسبة المسلمين والقبط ، لذلك فإن عمل القبط لمصلحة الطائفة وحدها ليس من مصلحة الوطن في شيء مهما تعددت مظاهره ، وهذه الحقيقة التي يجب أن نجاهر بها لإخواننا القبط ؛ لأن السكوت عنها إما خيانة وطنية أو جبنًا تأباه مصلحة البلاد .

لكنك لا تستطيع أن تقول للأقلية : قفي مكانك حتى يسير بنا الزمن وتطورات الأقدار إلى ما وصلت ، ومن ثم نسير معًا ، فإن العالم والأقدار نفسها تهزأ بك وبكسلك وتواكلك وبرؤيتك العبر الماثلة وعدم اعتبارك بها ، كما أنه ليس في طبيعة الأقلية أن تستعد لتعطيل سيرها إلى الإمام لأجلك ، فالواجب عليك أن تعمل مثلما عملوا وإلا حقت عليك سنة الفناء وورثتك الأقلية ليس بالوظائف والأموال كما يقول الدكتور هيكل بل بكل شيء تعتز به الأمم ، إذن ليست الصيحة في وجه الطلاب أن يتعلموا ، بل الصيحة في وجه المسئولين من الأكثرية كي يعملوا لأبنائهم ومستقبل الوطن كما عمل المسئولون من الأقلية لأبنائهم ومستقبل طائفتهم ، ووسائل العمل وإن كنا لا نملك منها كل ما تملك الأقلية كالجمعيات التبشيرية الأجنبية .

فلنعمل على الأقل عمل الهيئات المسيحية الوطنية ، وإلى هذا وأكثر منه ننبه إخواننا رئيس وأعضاء جمعية الشبان المسلمين ، وبهذا تستطيع الأكثرية الحياة الصحيحة ومجاراة غيرها بل بهذا وحده يرتقي الوطن .

جميل الرافعي

المسلمون والقبط (9)

أو آية الموت وآية الحياة (10)

قرأنا في جريدة الوطن القبطية مقالة عنوانها (التعليم الديني والحكومة) بحث فيها كاتبها في مشروع الحكومة الجديد من إعفاء حفاظ القرآن من الخدمة العسكرية بحثًا قال فيه : إن الحكومة المصرية رأت أن هؤلاء الحفاظ كثروا في هذه الديار كما كثر الرهبان والشمامسة والقسيسون في كل بلاد نصرانية تعامل خَدَمة الدين معاملة الحكومة المصرية لهم فأرادت حكومة مصر أن تخص هذا الإعفاء بمن يستحقه ، أي وهو من يتعلم من مبادئ القراءة والكتابة ما يمكنه من خدمة الدين بتعليم القرآن الكريم وغيره مما يتعلمه الأولاد في المكاتب لا من يدعون أنهم يخدمون الدين والعلم وهم أبعد الناس عن ذلك . قال الكاتب :

(وظاهر من هذا أن الحكومة المصرية أرادت أن تعلي قدر الدين الإسلامي بما نوت من الإصلاح ؛ لأنها رأت أن الإعفاء بلا تدقيق ولا حساب يجعل الدين سلاحًا يتسلح به كل طالب للتخلص من الخدمة المفروضة على كل وطني فالذين يتذرعون بهذه الذريعة ويجعلون أنفسهم من الفقهاء حبًّا في الخداع والتخلص من خدمة الوطن وليس حبًّا بالعلم والدين ، إنما يؤدي فعلهم إلى إسقاط حرمة الدين بين الناس) إلى أن قال : (فحكومة مصر قصدت خدمة الدين بتنقية صفوفه من الذين لا يصلحون لخدمته والاشتهار بين الناس باسمه وبإعادته إلى مجده الأول حين كان العلماء والفقهاء (هم) الذين توفرت فيهم شروط العلم والفقه ، وليس الذين هربوا من واجب وطني وجعلوا الدين حيلة وواسطة للفرار منه) .

---

(9) أشرت في مقالة (حياة الأمم وموتها) التي نشرت في الجزء الثاني من هذه السنة إلى الفرق بين المسلمين والقبط في العناية بالمعارف وطالما عزمت على كتابة مقالات في المقابلة بين مسلمي مصر وقبطها وبين المسلمين والنصارى عامة ، ثم أرجأتها وقد نشرت من عهد قريب مقالة في المقطم تتعلق بالموضوع خاصة بمسألة إعفاء حفاظ القرآن من القرعة العسكرية بإمضاء (مسلم غيور) فأحببت نشرها هنا لما فيها من الذكرى والاعتبار.

(10) مجلة المنار : المجلد 8 ، الجزء 9 ، ص 321 ، غرة جمادى الأول 1323 ، 3 يوليو 1905 .

جعل الكاتب القبطي الغيور على ملته وقومه هذا الكلام مقدمة وتمهيدًا لمطالبة الحكومة بأن تعامل خَدمة الدين من القبط كما تريد أن تعامل خَدمة الدين من المسلمين بأن تشترط في إعفاء الشمامسة والعرفاء وغيرهم من خَدمة الكنيسة ، أو الدير من القرعة العسكرية أن يكونوا متعلمين من مبادئ القراءة والكتابة ما يجعلهم محترمين في أعين المتعلمين ، ويمكنهم من إحسان خدمة الدين . وقال : (إذا كانت الحكومة تشترط عليهم مثل الذي تريد أن تشترطه على الفقهاء (أي : الحفاظ) فإنها تحسن إلى الأمة القبطية أكبر إحسان وترقي في درجة الذين يخدمون دين النصرانية بين رعاياها وهي تخطو خطوة كبرى في سبيل الإصلاح المطلوب للبطركخانات) ثم أطال في بيان أعمال هؤلاء في خدمة ملتهم ، وقال : (إن الأمة القبطية كلها ألسنة صارخة بمطالبة الحكومة بهذا الإصلاح) .

قرأت هذه المقالة فكان يتمثل لي عند كل جملة منها ما كتب في (المؤيد) من المقالات الطويلة العريضة والنبذ الموجزة في أخباره المحلية الصارخة بالتألم والشكوى من مشروع الحكومة : إنه إهانة للدين والقرآن ، وتحقير لخَدمة الإسلام ، وإنزال لهم عن مرتبة خَدمة النصرانية في الاحترام ، إذ لا تشترط الحكومة في إعفاء القساوس والرهبان والشمامسة ونحوهم معرفة بالقراءة والكتابة ولا بمبادئ الحساب ولا بإتقان ما يقرءون من كتب الدين ، وتمثل لي بالمقابلة بين ما تشكو منه الجريدتان الفرق بين آيات الموت وآيات الحياة ، الجريدة الإسلامية تشكو من العلم وتعده إهانة لدينها وهضمًا لحقوق حملة كتابه ، وذلك أظهر آيات موت الأمم إن كانت الأمة على رأي المؤيد أو راضية بقوله وقول من شايعوه على ذلك . والجريدة القبطية تشكو من الجهد وتعد إقرار خدمة دينها عليه إهانة لهم وتقصيراً من الحكومة في مساواتهم بالمسلمين في العناية بدينهم وإعانتهم على إصلاح قومهم وذلك أظهر آيات الحياة والطائفة القبطية على رأيها لا محالة .

عجبًا للمؤيد يذكر كل سنة في الكلام على نتيجة الامتحان في المدارس سبق القبط للمسلمين في التعلم ؛ إذ المشتغلون والناجحون من الأولين أكثر منهم في الآخرين ويظهر التبرم والشكوى من ذلك فما باله قام يحارب العلم والتعليم في مشروع حفظ القرآن ومشروع الكتاتيب ؟ إن كان لا يعرف فضيلة العلم لذاته قل أو كثر ، بل يعرفه بميل القائمين بأمر البلاد أو عدمه فيذم ما رغبوا فيه ويمدح ما رغبوا عنه فليسكت عن الشكوى من قلة المتعلمين من المسلمين ؛ لأن جناب اللورد كرومر الذي بيده أزمّة البلاد يشكو من ذلك في تقاريره كل عام .

إن رغبة القبط فيما يزعم المؤيد أن المسلمين يرغبون عنه ، وبكاء الجريدة القبطية على ما تبكي منه الجريدة الإسلامية هو أدل على الفرق البعيد بين الفريقين من كثرة عدد المتعلمين في أحدهما وقلته في الآخر ؛ لأن الرغبة عن العلم والبكاء منه أدل على موت الأمة من ترك الكثيرين له ؛ إذ يجوز أن يكون الترك لعذر غير الكراهة والتنوُّر(11) .

كذلك الرغبة في العلم وطلبه والبكاء من فقده أدل على الحياة من مجرد القيام

به من أفراد كثيرة) ... إلخ .

(مسلم غيور)

(المنار)

إننا لم نقرأ كل ما نشره المؤيد في هذه المسألة ولكننا قرأنا بعضه فلم نره صوابًا ، وفي هذه المقالة حدة في الإنحاء عليه قد استثقلناها فحذفناها ومقصودنا بالذات المقابلة بين المسلمين والقبط في هذا الأمر لا سيما بعد أن مضى زمن على ما نشرته جريدة الوطن القبطية ؛ فلم نر من القبط من انتقده وما حذفناه ليس منه ، وقد بينا رأينا في المسألة معززًا بالدلائل والبراهين .

---

(11) التنور هنا لا معنى له فهو تحريف حتما .

المسلمون والقبط(12)

سبق لنا قول في هاتين الطائفتين بمصر بينا فيه أن المسلمين من حيث هم أفراد أرقى من القبط في كل علم ، وأن القبط من حيث الاجتماع والتعاضد الملي أرقى من المسلمين ، فلهم مجلس ملي وجمعيات وجرائد دينية تبحث دائمًا في مصالحهم العامة من حيث هم قبط ، وهم يتعاونون ويتحدون في المصالح . وهذا ما حمدتهم وأحمدهم عليه ، وأتمنى لو يوفق المسلمون لمثله ، وإن كنت أعلم أنه لو أنشأ المسلمون جمعية للرابطة الإسلامية كجمعية الرابطة المسيحية لَمَا وجدوا في القبط مثل أحمد بك زكي يقوم فيها خطيبًا ، ويجعل عنان خطابته (مصريون قبل كل شيء) بل يخشى أن يقوموا كما تقوم أوروبا ، ويقول الجميع : إن المسلمين في مصر يُحيون التعصب الإسلامي والجامعة الإسلامية ، ويدعون إلى ارتباط بعضهم ببعض لمقاومة النصارى في مصر ، بل في جميع الأرض .

لم تكد تقر شقشقة أحمد زكي بك من دعوة المسلمين في جمعية الرابطة المسيحية إلى توثيق عقد الأخوة بينهم وبين القبط ، ويقنعهم بالأدلة الدينية والتاريخية أن الإسلام في هديه وسيرة سلفه يوجب عليهم المودةَ للقبط - حتى قام بعض الكتاب من القبط يكتبون في بعض الجرائد القبطية وغيرها أن حقوقهم مهضومةٌ بين المسلمين ، وأنهم يطلبون المساواةَ بتعيين المديرين ومأموري المراكز منهم ، فوافقتهم جرائد المسلمين الكبرى في مطالبهم ، فلم يقنعهم ذلك ، بل تَمَادَوْا في الكتابة حتى جعلوا أنفسَهم أصحابَ البلاد ،

(12) مجلة المنار : المجلد 11 ، الجزء 5 ، ص 338 ، جمادى الأولى 1326 ، يونيه 1908 .

وجعلوا المسلمين من قبيل المحتلين بغير حقٍّ ، وأغلظوا القولَ للواء والحزب الوطني ، فكتب الشيخ عبد العزيز شاويش رئيس تحرير جريدة اللواء قولاً ثقيلاً في الرد على بعض كتابهم سخر فيه منهم ، وهزى بهم ، وافتخر عليهم ، فكان ذلك جل ما يبغون من حركتهم الجديدة(13) .

قامت قيامتهم ولم يكتفوا بما يكيلون كل يوم للشيخ عبد العزيز من الصيعان الكثيرة في مقابلة صاعه ، بل أنشأوا يكتبون في جرائدهم : إن المسلمين يريدون بتعصبهم الديني استئصال القبط وجميع النصارى من مصر ، وإنه يجب عليهم أن يوفدوا الوفود إلى أوربا للاستغاثة بدولها وأممها المسيحية قبل أن يبيدهم المسلمون المتعصبون ، أو يضطروهم إلى الجلاء عن بلادهم ، والهجرة إلى بلاد أخرى يأمنون فيها على أنفسهم من المسلمين ، ثم هم يطلبون أيضًا معاقبة الشيخ عبد العزيز شاويش الذي أهانوه أضعافَ ما أهانهم ، وأن يرد عليه ويتبرأ منه كُبَرَاء المسلمين ، ويعقدون الأندية والسّمار للبحث في هذه النازلة، ويكتتبون بالأموال لها.

---

(13) مما كتبوه من التحرش باللواء والحزب الوطني قبل مقالة الشيخ عبد العزيز التي جعلوها تُكَأَتَهم في إثبات ذلك الخطر المزعوم من تعصب المسلمين على النصارى ما جاء في العدد 3698 من جريدة مصر الصادر في 9 يونيو الماضي ، وهذا نصه :

اللواء والأقباط

(إننا بالنيابة عن جميع الأقباط في كافة أنحاء القطر نقابل ما جاء بصحيفة اللواء أمس من الوقاحة والسفاهة بالازدراء والاحتقار ؛ فإنه إذا بلغ المرْء مبلغ اللواء من قلة الأدب والحياء نحو شعور أمة برمتها لم يجد من الناس من يصغى إلى قوله ، أو يلتفت إلى وقاحته ، بل ينبذ نبذ النواة ، ويترك ينبح نبح الكلاب ، وليس من يسمع له قولاً) ، ثم استشهدت جريدة مصر على أن القبط كلهم على هذا الرأي

بالتلغرافات الكثيرة لما تكتبه وعبرت عنه بقولها : (في خدمة الوطنية والحق اللذين خلق (أي: اللواء) لهما عدوًّا ليخزى هو وأتباعه (أي : الحزب الوطني وسائر محبي اللواء) إذا كان من القوم المدركين) ولم يكن اللواء كتب شيئًا بلسان الحزب الوطني ولا بلسانه .

من علم أن القبط في القطر نحو نصف مليون في نحو أَحَدَ عَشَرَ مليونًا مِن المسلمين - وأنّ العمال والمستخدمين منهم في الحكومة أكثر من المسلمين - وأنّ المسلمين قاموا منذ سنين يدعون إلى الرابطة الوطنية ، فكان لهذه الدعوة من التأثير في نفوس القارئين والسامعين ، والأساتذة والمتعلمين أن صار يفضل كثير منهم القبطي على المسلم الشامي والحجازي ... ، بل سمعت غير واحد من المعلمين والمتعلمين يقول : لا فَرْقَ عندي بين أن يكون أمير البلاد مسلمًا أو قبطيًّا - وأن المسلمين جعلوا أحزابهم وأنديتهم شُرعًا بينهم وبين القبط - وأن القبط يتعصب بعضهم لبعض في كل مصلحة وكل عمل حتى في القضاء - وأن المسلمين على شدتهم في انتقاد حكامهم قَلَّمَا ينتقدون القبط ؛ فهم ينتقدون وزير المعارف المسلم على إحسانه في عمله بحُجّة أنه لم يكن فيه مرغمًا للإنكليز ولا معاندًا لهم ، أو أنه يجب عليه أن يعمل أكثر مما عمل ، ولا ينتقدون وزير الخارجية القبطي الذي هو ألصق بالمحتلين وبالاتفاق معه سلخ لورد كرومر السودان من ملك الدولة العَلِيّة وملكه للإنكليز ، وكان رئيس محكمة دنشواي التي ظلت الجرائد الإسلامية تعير وتسب العضو المسلم فيها ، ولم تذكر رئيسها بسوء - من علم هذا وأمثاله يتعجب أشد التعجب لهذه الثورة المعنوية التي أثارتها القبط في الوقت الذي يبالغ فيه المسلمون في موادتهم وتوثيق عُرَى الإخاء بينهم وبينهم . حقًّا ، إن في الأمْر مثارًا للعَجَب ، قَلَّمَا رَأَيْنَا من بحث في حقيقة السبب .

يقول بعض الناس تبعًا لبعض الجرائد : إن قطبي الرَّحَى لهذه الحركة أُخْنُوخ أفندي فانوس رئيس جمعية الرابطة المسيحية ، ومجمع الإصلاح القبطي ، وصاحب جريدة مصر اللذان يسعى كل منهما لجعل ولده مديرًا ، فهما اللذان أَيْقَظَا هذه الفتنةَ لحظ شخصي ، فكانت فتنة جنسية أو طائفية باتباع الجمهور لهما .

ومن رأيي أنهما بريئان من هذه التهمة ، ولو كان ذلك هفوة لهما لَمَا خفي على جمهور طائفتهما الحازمة اليقظة ، بل يغلب على ظنّي أن هذه الطائفة تجل عن أن تتوسل إلى تقرير جعل المديرين منها بهذه الوسيلة ؛ لأن ربح مدير لا يوازي خسارة مودة المسلمين لهم ، ودعوتهم إلى مساواتهم ومؤاخاتهم - هذه الخسارة التي تعرضوا لها الآن بمنتهى ما عندهم من الجرأة والإقدام .

والراجح عندي أن القوم شعروا بالتغير الجديد في السياسة ، وعلم بعض كبرائهم بالنبأ الذي نشرناه في الجزء الماضي قبل أن نعلم به - وهو عزم الإنكليز على السماح لأمير البلاد بإنشاء مجلس نيابي - ومن البديهي أن جمهور القبط لا يرغبون في أن يكون في مصر مجلس نيابي ، ولا أن يقلل المحتلون من سيطرتهم على البلاد . فلما علموا بذلك رَأَوْا أنه لا سبيلَ إلى تحويل الإنكليز عن هذه السياسة الجديدة إلا بإقناع أُمّتهم بانفجار بركان تعصب المسلمين على القبط ، وسائر المسيحيين ؛ ليقولوا : إن هؤلاء إذا جُعِلَ لهم رأي نافذ في سلطة بلادهم يهضمون وهم الاكثرون حقوق الأقلين . وإنني لمعظم لقدرهم بهذا الظن ، ومعتقد فيهم الحزم والتكاتف ، وإن ترجح عندي أنهم ربما أخطئوا في اجتهادهم ، وجاء الأمر على خلاف مرادهم ، وحينئذ يكون شرّ هذه الحركة أكثر من خيرها ، وإثمها أكبر من نفعها .

سمعنا غير واحد من أهل الفهم والرأي يقولون : إن تعصب القبط بعضهم لبعض ، وتعاونهم على مصالحهم المِلِّيَّةِ يُعَدُّ مِن الأمور الطبيعية في الاجتماع ، فإن الفئة القليلة إذا لم تعتصم بعروة التعصب فإنها تذوب وتفنى في الأُمّة الكبيرة التي تعيش معها ، فالقبط معذورون في سيرتهم التي هم عليها ؛ لأنها طبيعية لا بُدَّ منها . ونقول : نعم ، إن ذلك طبيعيّ وبديهيّ ، ولكن ما كان كذلك يجب الاعتراف به ، ويستنكر جحوده فما بالك بادعاء ضده . ثم إنه ليس من الطبيعي البديهي أن تكون الفئة القليلة في الأمة الكبيرة مهاجمة في جهادها الاجتماعي ، فتطلب ما تبغي بالطريقة التي جرت عليها القبط في هذه الأيام إلا إذا كان لها حدث جديد ، أو أوت إلى ركن شديد .

يعبرون عن أنفسهم في مقام مطالبة المسلمين بما يطلبون بالأمة القبطية ، وُيدلون بأنهم أصحاب البلاد ؛ لأنهم سلالة فرعون ذي الأوتاد ، ويجهرون بأن المسلم فيها أجنبي محتلّ ، وأتاويّ معتدٍ ، وينكرون على المسلمين أن يكون لهم فيها حق مِنْ حيثُ هم مسلمون فاتحون ، ولا ينكرون على أنفسهم أن يَدّعوا الحقوق فيها من حيث هم قبط مسيحيون ، وهم في الحقيقة رعايا ذِمِّيُّونَ ، فما هو الحدث الجديد الذي أنطقهم بهذا اللسان ؟ وما هو الركن الشديد الذي يأوون إليه الآن ؟

لا يظهر لنا حدث غير ما بيناه من تغير السياسة الإنكليزية في البلاد ، وعزمها على السماح للأمير بتأليف مجلس نيابي فيها يشترك معه فيما يسمونه مسئولية إدارتها . ولا نعرف لهم ركنًا فيما صمدوا إليه إلا رغبة السياسة الأوربية عامة والإنكليزية خاصة في نبز نهضة المسلمين بالتعصب الديني - فهذا ما رأوه من موقع الضعف في المسلمين والقوة لهم ؛ لهذا جعلوا قول الشيخ عبد العزيز شاويش - وهو على رأيهم دخيل في مسلمي مِصْرَ - برهانًا على أن في مصر تعصبًا إسلاميًّا ، لا يلبث أن ينفجر بركانُه ، فيدفن القبط وسائر النصارى معهم تحت مقذوفاته النارية .

وقد طلبوا من الحزب الوطني أن يتبرأ من هذا القول ، ففعل ، ومن العجب أنهم لم يرضوا ، ويقال : إنه قد تجددتْ لهم صلةٌ وديةٌ برئيس أساقفة الكنيسة الإنكليزية ، وإنه رغب إليهم في الرجوع إليه ، والتعويل في رغائبهم عليه .

ولكن فاتهم على حذقهم أن السياسة (لا سِيَّمَا الإنكليزية منها) إذا قررت أمرًا أنفذته لا محالة لا يصدها عنه مراعاة فئة صغيرة ولا كبيرة ، ولا مسألة اختراعية كمسألة التعصب الإسلامي ، أو حقيقية كإزالة السلطة الشخصية وحماية الحرية القومية ، فنبشرهم بأن السياسة الجديدة التي بينها المنار في الجزء الماضي واقعة ما لها من دافع . وأمر مجلس النواب في هذه البلاد صار موكولاً إلى إرادة أميرها باختيار المحتلين ورضاهم أو كاد .

فإنْ نجحت الحركة القبطية فقصارى نجاحها أن تكون سببًا في تأخيره عامًا أو أكثر وما ذلك بالربح الكثير في جنب ما يخسرون من مودة المسلمين بما اشتملت عليه مقالاتهم من التّهكم بمجد الإسلام الأول ، والشماتة بزواله كالتعبير عنه (بالعظمة البالية) ورمي المسلمين السابقين بظلمهم وظلم غيرهم ، واللاحقين بالتعصب عليهم وعلى أهل دينهم ، وبمطالبة جميع كُبَراء المسلمين وكتابهم بأن يعتذروا لهم عن مقال الشيخ عبد العزيز ، وإنْ كانوا هم البادئين بالعدوان ، وقد أصروا عليه بجعل ذنب الشيخ عبد العزيز ذنبًا لجمهور المسلمين ، وبالسعي في جمع كلمة نصارى السوريين والروم والأرمن إليهم ؛ لمقاومة المسلمين كما روي لنا ، ويؤيده ما يكتبون في الجرائد ، وبترجمة الأقوال السيئة التي يكتبونها ، ويكتبها الآخرون باللغات الأوربية ، لإيهام أوربا أن في البلاد تعصبًا ربما يفضي إلى ثورة دينية .

أول خسارة خسروها بهذه المغاضبة هي اعتقاد المسلمين أن دعوة الوطنية التي قاموا بها في هذه السنين قد كانت خسارًا عليهم ، وربحًا للقبط وحدهم . فإن دعاة هذه الوطنية من المسلمين كانوا يبغون بها أن يتحدوا بالقبط ، ويتعاونوا معهم على مقاومة السلطة الأجنبية ؛ ولذلك رضوا بأن يساووهم ويؤاخوهم مع العلم بأن الحكومة في صفتها الرسمية إسلامية تابعة لخليفة المسلمين باتفاق الدول ، بل غضوا النظر في الغالب عن رجحانهم عليهم لهذا الغرض . فتبين لهم أن القبط لا يرضون بهذا الاتحاد من كل وجه ، بل يستفيدون منه ويحولون دون استفادة المسلمين شيئًا منهم ، حتى نفي التعصب عنهم ، ثم يبنون أعمالهم كلها على أنهم أُمّة ممتازة لا عضو في جسم الأمة المصرية أو الشعب المصري - وأنهم لا يرضون بمقاومة الأجنبي ولا يودون استقلال البلاد دونه - وأنهم إذا وجدوا فرصة لمواثبة المسلمين واثبوهم من أضعف جانب فيهم ، كنبزهم بلقب التعصب ومعاداة النصارى في هذه الأيام . فإذا كانت نتيجة دعوة المسلمين إلى الوطنية المصرية بلسان جرائدهم وخطبائهم وأحزابهم وعد القبطي أخًا له ، والمسلم غير المصري (دخيلاً) فيهم ، أن تقوم عليهم جرائد القبط وجمعياتها الدينية ، وأنديتها القومية ، ترميهم بالغلو في التعصب والتواطؤ على إبادة النصارى ، فأي فائدة لهم في هذه الوطنية ؟ بل أي غائلة شر عليهم منها ؟ .

أقول : إن في هذا خسارًا للقبط ؛ لأنه ربما يغري المسلمين بمناظرتهم ، والتشبه بهم في جمعياتهم الدينية ، وترجيحهم لأبناء مِلَّتِهِمْ في جميع الأعمال والمصالح . وإذا دبّ في المسلمين الشعور بوجوب ترجيح المسلم على القبطي كما تفعل القبط فإن ذلك يثمر حرمان ألوف من القبط من موارد الرزق السائغة في دوائر المسلمين الخاصة ، بل ربما يعوزهم معه - إذا تمادى وعظم - القيام باستغلال أرضهم كما يستغلونها الآن بمساعدة المسلمين . دَعْ عَنْكَ مصالح الحكومة التي أكثر عمالها من القبط ، ولولا تساهل المسلمين ، وعدم عنايتهم بالمسابقة والمناظرة ، لَكَان الأمر على غير ما هو عليه الآن .

وناهيك بالخسارة المعنوية التي هي عند أهل الآداب العالية شرّ من خسارة المال ، وهي ما يخشى أن يكون من التقاطع والتدابر بين العُشَرَاء والخُلَطَاء والجِيرَان والأصدقاء .

فالرأي عندي للقبط أن لا يغتروا بترجيع بعض الجرائد الإفرنجية لأصواتهم في الشكوى من المسلمين ، والقول بتعصبهم ولا من سرور بعض الإنكليز به - إنْ كان ما قِيلَ من ذلك حقًّا - فإنهم مهما أصابوا من تعضيد في مشاقة المسلمين فهو لا يكون خلفًا صالحًا لمودّتهم فيما أرى . فأنصح لهم أن يتوبوا مما فعلوا ، ويعتذروا عنه ، ويعودوا إلى سابق شأنهم ، أو إلى خير منه إنِ اسْتَطَاعوا ، والمسلمون تغلب عليهم سلامةُ القلب فلا يلبثون أن يغفروا لهم ، وينسوا ما كان منهم ، ففي حديث أبي هريرة عند أبي داود والترمذي : (المؤمن غِرٌّ كَرِيمٌ) أي : ليس بِذِي نكر ولا مكر ولا خداع . ولولا أنني أحب الوفاق لَمَا نصحت لهم بهذا ، فإنني أعلمُ أنّ هذه المشاقة لا تَزِيد المسلمين إلا قوةً في رابطتهم الإسلامية التي أدعو إليها ، وحفظًا لحقوقهم التي أَغَار عليها ، ولكنني أفضل أن يكونَ تنبيههم لذلك بغير هذا ، أحب أن يعتصموا بحبل الله جميعًا ، ولا يتفرقوا ، وأن يكونوا مع ذلك على وفاق ووئام مع من يعيش معهم .

وأنصح للمسلمين أن لا يكتبوا شيئًا في الرَّدِّ على القبط - ولو لم يكتبوا في الماضي ما كتبوا لَكَان خيراً لهم وأحسن إطفاءً لِتِلْكَ الفتنة وخذلانًا لموقظيها - ولكن لا بأْسَ ببيان عدد الموظفين منهم في كل مديرية ، وذكر الوقائع في تعصب بعضهم لبعض ، وتعاونهم المِلِّيّ المَحْض مِن باب بيان الحقيقة والاعتبار بها بشرط أن يتحرى الصحيح ، ولا تمزج الرواية بشيء من التأنيب والتجريح فضلاً عن الهجر والتقبيح .

ومما يحسن البحث فيه أيضًا بيان أن القبط لا يمتازون بحق رسمي على غيرهم من النصارى المتجنسين بالجنسية المصرية من السوريين والأرمن والروم ، ومن اليهود أيضًا ، وإنما ميزهم المسلمون في مقالاتهم وخطبهم التي يجعلون فيها المصريين عنصرين فقط ، ويعدون القبط إخوانهم دون غيرهم من الذين جعلوا مصر وطنًا لهم ، ويعدهم القانون المصري مصريين ؛ لولادتهم بمصر ، أو لإقامتهم فيها 15 سنةً أو أكثر ، فالنسب القديم ليس شرطًا للوطنية ولا للجنسية عند أحد من الأمم ولا في شيء من قوانينها . فإذا كان من الحق مطالبة القبطي بأن يكون مديرًا كان من الحق أن يكون السوري الذي تجنس بالجنسية المصرية مديرًا ووزيرًا ، فالحق أنه لا فرق بين ابن أخنوخ أفندي فانوس ، وابن يعقوب أفندي صروف ، فالوطنية الحقيقية هي المساواة بين جميع العناصر التي تقيم في البلاد وتحكم بقوانينها . إلا أن يكون للطائفة الحاكمة بعض المزايا في القوانين العامة وطبيعة الحكومة .

فمما يبحث فيه هنا طبيعة الحكومة المصرية ودينها الرسمي ، فإذا كانت لا تزال حكومة إسلامية خلافًا لما يقول بعض القبط علم أن طلب هذه الطائفة مساواة المسلمين في كل شيء في غير محله . وإذا كانت قد خرجت عن كونها إسلامية وعن كون أميرها وكيلاً لخليفة المسلمين فيجب البحث في تعيينه للقضاة الشرعيين ، ولإدارته لأوقاف المسلمين ، ولتعيينه للخطباء وأئمة المساجد ونحو ذلك من المسائل الشرعية ، هل هي مع ذلك حقوق شرعية له أم هو لا يملكها الآن إلا بالتغلب والقوة المستمدة من القبط وغيرهم دون ولاية الشرع ؛ لأن البلاد خرجت عن كونها دار إسلام ؟ ؟ يهم المسلمين جدًّا أن يعرفوا ذلك ؛ لأنه يترتب عليه أحكام شرعية كثيرة منها ما هو ديني محض ، وما هو مدني شرعي .

تسمي القبط ما تطلبه الآن مساواة بالمسلمين وهو مساواة من وجه ، وامتياز عليهم من وجه آخر . فإذا كانت حكومة مصر غير إسلامية ، وكان المسلمون فيها لا يمتازون بشيء قط فلماذا تكون أمورهم المِلِّيَّة الخاصّة كالمحاكم الشرعية ، والأوقاف والمدارس الدينية تحت سلطة الحكومة المشتركة ، وتكون أمور القبط المِلِّيَّة وأوقافها في أيديها ؟ أليس يكون هذا من امتياز القبط على المسلمين ؟

يغلب على ظني أن زعماء الحركة القبطية إذا فكروا في الأمر من جميع وجوهه فإنهم يفضلون السكون والسكوت على التمادي في هذا العدو والصياح إلا أن يكون الركن الشديد الذي يأوون إليه قد ضمن لهم أن يكونوا هم الرابحين بمشاقتهم للمسلمين ، وإثارتهم لسخطهم ، وتعرضهم لمقاومتهم .

لولا أنني أظن صدق الخبر الذي أوردته في الجزء الذي قبل هذا عن السياسة الإنكليزية الجديدة بمصر لَغَلب على ظني أن الركن الذي تأوي إليه القبط في هجتهم هذه هي السر ألدن غورست نفسه والوزارة الإنكليزية من ورائه ، أما وأنا مصدق لذلك الخبر فلا يبعد عندي أن يكون ركنهم بعض المحافظين من الإنكليز ورئيس أساقفة كنيستهم (كنتربري) ، وإلا كانت القبط طائفةً حمقاء ، وما عهدتها إلا طائفة كياسة وروية ، وحزم وتدبر ، وستزيل لنا الأيام بين الحقائق والأوهام .

فإذا فازت القبط في سعيها فامتنع الإنكليز عن السماح للأمير بإنشاء المجلس النيابي ، وتقرر بالفعل أنه لا فرْقَ بينهم وبين المسلمين في الحكومة - وما ذلك بمحال - فإنني أشهد للقبط بأنها أرقى طوائف الشرق الأدنى في السياسة والاجتماع ، وجميع مقومات الحياة المِلِّيَّة لا أقرن بها تركيًّا ولا عربيًّا سوريًّا ، ولا غير سوري ولا أرمنيًّا بل ولا يهوديًّا . ويتبع هذه الشهادة أنها تكون أحقّ في الواقع ونفس الأمر بالحكم في البلاد ، وتُعذر في التشوّف إلى الاستقلال ، وتكون مصيبة في تسمية نفسها (أمة) ، وحقيقة بأن تكون في المستقبل ذات دولة ، ويقال : إنها تطمع في ذلك ، فإن صحّ ما قيل كان برهانًا على عُلُوّ همّتها ، وثقتها بنفسها في وحدتها .

وخلاصة القول أن طائفة القبط قامت تطلب مطالبَ لنفسها مِن حيثُ هي أمة ومن حيث هي صاحبة الحق في حكم البلاد ، وظهر أنها فيه متكافلة متضامنة متحدة ، فناقشها أفراد من المسلمين بصفتهم الشخصية لا باسم حزب من الأحزاب ، ولا جمعية من الجمعيات ، ووافقها بعض آخر كما وافقتها الأحزاب ، وهي مع ذلك تنسب مناقشة الفرد إلى الحزب أو إلى الأمة .

وقد استعمل بعض الكاتبين من الفريقين الهُجر والسباب ، والتنابز بالألقاب ، فكانوا فيه سواءً ، إلا ما هو من صناعة البلغاء ، ولكن القبط تطلب أن يعتذر لها الجميع عن الأفراد ، وهي لا تعتذر للجميع عما تقول بلسان الجميع ، فإذا قلنا : إن الفريقين قد تعادلا في الإهانة فتساقطا ، فليس لأحد حق في ذلك على آخر بقي معنا أنه ليس في البلاد وطنية حقيقية ، وأنه لا يزال يغلب على الفريقين نزعة الرابطة الدينية (وإن تنصل من ذلك كل منهما) وأن هذه الحركة أضعفت ما قام بعض الأحزاب والأفراد من الدعوة إلى المساواة والاتحاد ، وأن القبط أعرق في النزعة المِلِّيَّة ، وأبعد عن حقيقة الوطنية ؛ إذ من مقتضى الوطنية أن لا يطلبوا لأنفسهم شيئًا مِن حيثُ هم قبط، وأن لا يسموا أنفسهم أُمّة ، وأن لا يتعصبَ بعضُهم لبعض في المصالح والأعمال ، كما يعرف كل أحد منهم الآن ، وأن يرضوا بما تختاره الحكومة من التدريج في نقل البلاد من حال إلى حال ، أو يكتفوا ببث رغائبهم إلى وزيرهم الناصح لهم ، الغَيُور عليهم ، المتفاني في ترقيتهم ، وهو لا يدع فرصة يتمكن فيها من إعطائهم حقًّا جديدًا إلا وينتهزها انتهازًا ، ويجعلها سيفًا في يده لا عكّازًا .

وإذا كان الأمر كذلك في الوطنية ، وفي هذه الحركة القبطية ، فما هو تأثيره في رَغِيبة المسلمين ، وهي المجلس النيابي ، وفي رغيبة القبط ، وهي نيل ما بقي من أعمال الحكومة بين الوزارة والقضاء ، كالمديرية ومأمورية المركز ؟ .

أمّا الأول ، فمِن الجَليّ الواضح أن ضعف الوطنية لا يقتضي أن تبقى حكومة البلاد استبدادية ؛ لأن حكومة الشورى أبعد من الحكومة الشخصية المطلقة عن الظلم غالبًا ؛ ولذلك فرح مسلمو روسيا بإنشاء مجلس النواب (الدوما) في حكومتهم على قِلّتهم في جانب الروس المشهورين بالتعصب . على أنه إذا فرض أن الحكومة الشخصية المطلقة خير للقبط من جهة التمتع بالوظائف فإن ذلك الحظّ الذي يصيب أفرادًا مِن فِئَةٍ قليلة في الأمة الكبيرة لا يصلح مرجحًا لعدم ترقية حكومتها ؛ لأن ذلك ترجيح للأفراد القلائل على الجمهور الكبير ، فهو من قبيل ترجيح المصلحة الخاصة على المصلحة العامة . وأما الثاني ، فإذا فرضنا أن حكومة مصر خرجت عن كونها إسلاميةً ، والبلاد عن كونها دارَ إسلامٍ فمن السياسة والحكمة في الإدارة أن لا يكونَ القبطي الآن مديرًا في مديرية فيها مِئات الألوف من المسلمين ، وليس فيها إلا آحاد الألوف أو الْمِئِين من القبط ، وأن ينتظر في ذلك تكوُّن الوطنية الحقيقية التي تمتزج فيها جميع العناصر المصرية ، فلا ينزع أحد منها إلى الامتياز بجنسه ونسبه ، ولا بدينه ومذهبه ، فإن استعجلنا فجعلنا القبط مديرين لأمور المسلمين ، والحال على ما نعلم منهما أو ما يدعي كل منهما - فإننا نكون قد أثرنا العدوان ، وأرَّثنا الأضغان ، ووضعنا في طريق الوطنية سدًّا لا يدك ولا يظْهَر ، وعقبة لا تزول ولا تقتحم ، أو قدمنا النتيجة على المقدمات ، وطلبنا الثمرةَ قبل خروج الشجرة .

فالمعقول إذًا أن تكون حركة القبط الجديدة مبعدةً لهم عن مطلبهم الظاهر ، ولكن ربما لا تكون مبعدةً عن غرضهم الباطن ، والله أعلمُ بالسرائر ، وإنما نحن نحكم بالظواهر ، وهذا ما رآه الكاتب فيه من الصواب ، فإنْ تبيَّنَ له أنه مُخطئ فيه بادَرَ إلى المَتَاب ، واسْتَغْفَرَ ربَّه ، وخَرَّ راكعًا وأَنَابَ .

التعريف بالمركز الثقافي الآسيوي

مؤسسة بحثية مستقلة، تتبع جمعية خريجي معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، تخضع لقانون الجمعيات الأهلية المصري، مشهرة في وزارة التضامن الاجتماعي برقم 1328 لسنة 2002م .

يتكون المركز الثقافي الآسيوي من الوحدات التالية :

وحدة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية .

وحدة الدراسات الإيرانية .

وحدة الدراسات التركية والعثمانية .

وحدة الدراسات الأرمنية والقوقازية .

وحدة الدراسات اليهودية والإسرائيلية .

وحدة دراسات الشرق الأقصى .

وحدة دراسات الفنون والتراث.

وحدة دراسات تركستان الشرقية - شينجيانج

يهدف المركز الثقافي الآسيوي إلى عمل البحوث والدراسات المتعلقة بقارة آسيا في النواحي التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكافة النواحي الحضارية .

يعمل المركز الثقافي الآسيوي على طباعة ونشر الدراسات التي تنتجها وحداته المختلفة، كذلك الدراسات التي يتقدم بها الباحثون المتخصصون في مجال اهتمامات وحدات المركز .

كما يقوم المركز الثقافي الآسيوي بترجمة الإصدارات العالمية الخاصة بقارة آسيا وإصدارها في نشرات خاصة .

يسعى المركز الثقافي الآسيوي إلى إصدار عدة سلاسل من الكتب والدوريات المتخصصة والتي تخدم الدراسات الآسيوية خاصة، والثقافة الإنسانية بشكل عام .

يمد المركز الثقافي الآسيوي يد التعاون للباحثين والمراكز البحثية والهيئات العلمية الأخرى، للقيام بالأنشطة العلمية والندوات والمؤتمرات وعمل الأبحاث ونشرها .

harpgeneration@yahoo.com

فهرس المحتويات